جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الطور الثاني ل.م.د

في علم الاجتماع تخصص: علم الاجتماع الحضري

البناء العمودي وأثره على العلاقات الأسرية

–دراسة ميدانية بحي 220 مسكن سوناتيبا–تيارت–

الطالب (ة):

- بلفاطمي نورة
- بوجناح خالدية

الإشراف:

د. هاشمي بريقل

لجنة المناقشة

اسم الأستاذ	الرتبة	الصفة
شامي بن سادة	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
هاشمي بريقل	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا ومقررا
بريم عبد القادر	أستاذ مساعد –ب–	مناقشا

السنة الجامعية: 2021–2022

شكر والتقدير

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا البحث العلمي، والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة

والحمد لله كثيرا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور المشرف على كل ما قدمه لنا من تعليمات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة "هاشمي بريقل"

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة الموقرة،

والشكر خاص لكل من "بريم عبد القادر – أسامة تليجي"، الذين بدورهم قدموا لنا توجيهات في بحثنا

كما نتقدم بالشكر الجزيل لأساتذة قسم العلوم الاجتماعية وإلى كافة الطاقم الإداري والأمني داخل الكلية

الإهداء

الى من علماني السلوك والادب,والإخلاص والعطاء

"أبي وامي حفظهما الله واطال عمرهما"

ومتعهما الله بالصحة والعافية، والى كل اخوتي واخواتي والى صديقاتي

والى كل ماكان له اثر على في حياتي

وكل طلبة علم الاجتماع الحضري دفعة 2021.

خالدية

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع أولا إلى والديا العزيزين ثم إلى نفسي
و عائلتي الكريمة كبيرا و صغيرا و إلى كل من ساهم في إنجاح
هذا البحث من قريب أو بعيد

نورة

فهرس المحتويات

شكر والتقدير..... 3
الإهداء..... 4
الإهداء..... 5
فهرس المحتويات 6
فهرس الجداول 9
فهرس الأشكال 11
مقدمة .....أ

الفصل الأول: الإطار المنهجي والنظري للبحث

1- أسباب اختيار الموضوع: 17
2- أهداف الدراسة:.....17
3- أهمية الدراسة: 17
4- الإشكالية:.....17
5- الفرضيات : 19
7- مفاهيم الدراسة: 19
8- الدراسات السابقة:.....23

الفصل الثاني:المسكن العمودي

أولا: السكن.....32
1- شروط المسكن الملائم:.....32
2- وظائف السكن: 33
3- أهمية السكن:.....34
4- استخدامات المسكن: 36
6. النظريات الاسكان:.....44
7- النظريات التي حاولت تفسير نمو السكان في ضوء عوامل ثقافية: 47

8- طبيعة الأزمة السكنية بالجزائر: 48
ثانيا: السكن العمودي..... 49
1-نبذة تاريخية عن السكن العمودي:..... 49
3- أنماط المسكن العمودي: 50
4-أنواع المسكن العمودي: 51
5- مزايا وعيوب المسكن العمودي: 51
6- المنظور الثقافي الاجتماعي للسكن العمودي: 54
7- التيارات النظرية للسكن العمودي: 54
8-خصائص السكن العمودي :..... 55
9- المفاهيم التصميمية للمبنى العمودي: 56
10- السكن العمودي والخصوصية الثقافية والاجتماعية: 59
11- المناطق الحضرية الجديدة كوسيلة لتجسيد مشروع السكن العمودي:..... 60
12- معوقات السكن العمودي: 61

الفصل الثالث: الأسرة

1- التطور التاريخي للأسرة: 66
2- أشكال الأسرة: 66
4- وظائف الأسرة:..... 68
5- خصائص الأسرة: 70
6- نظريات الأسرة:..... 71
7- العلاقات الأسرية:..... 73
8- العوامل المؤثرة في العلاقات الأسرية 74
9- الأسرة الجزائرية:..... 76

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد..... 83
أولا: مجالات الدراسة: 84
ثانيا: منهج الدراسة: 84
ثالثا: أدواتجمع البيانات 85

رابعا: عينة الدراسة 86

الفصل الخامس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

استخلاص النتائج: 101
نتائج الدراسة في ظل الفرضية الاولى : تسبب الضوضاء أعراض جسدية ومرضية مختلفة على الاباء و الأبناء... 101
نتائج الدراسة في ظل الفرضية الثانية: تزيد الإنارة الجيدة بالمسكن العمودي من التحصيل الدراسي لدى الأبناء 101
نتائج الدراسة في ظل الفرضية الثالثة:ضيق المسكن يحد من استقلالية الأبناء..... 101
النتيجة العامة: 102
الاقتراحات 102
خاتمة 104
قائمة المراجع: 106
الملاحق .....
ملخص الدراسة.....

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
.1	يوضح المؤتمر المنعقد بألمانيا الحد الأدنى للمعايير المساحية حسب عدد الأفراد	37
.2	يوضح مساهمة الدولة حسب المدخول الشهري للزوجين	39
.3	يمثل توزيع المبحوثين حسب الجنس	88
.4	يمثل توزيع المبحوثين حسب العمر	88
.5	يمثل توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية	88
.6	يمثل توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي:	89
.7	يمثل توزيع المبحوثين حسب المهنة	89
.8	ايمثل توزيع المبحوثين حسب عدد أفراد الأسرة	90
.9	يمثل توزيع المبحوثين حسب وجود ابناء المتمدرسين	90
.10	يمثل توزيع المبحوثين حسب صفة حيازة المسكن	90
.11	يمثل توزيع المبحوثين حسب عدد الغرف الموجودة في المسكن	91
.12	يمثل توزيع المبحوثين حسب رضاهم عن المسكن	91
.13	يمثل توزيع المبحوثين حسب سبب عدم الرضا عن المسكن	91
.14	يمثل توزيع المبحوثين حسب الموطن الأصلي	92
.15	يمثل توزيع المبحوثين حسب مدة الاقامة	92
.16	يمثل توزيع المبحوثين حسب مرض أحد الأفراد	93
.17	يمثل توزيع المبحوثين حسب فترة الاصابة بالمرض	93
.18	يمثل توزيع المبحوثين حسب الإصابة بالأمراض قبل وبعد السكن	93
.19	)يمثل توزيع المبحوثين حسب الشعور بالضجيج	94
.20	ايمثل توزيع المبحوثين حسب مصدر الضجيج	94
.21	يمثل توزيع المبحوثين حسب تسبب الضجيج للمشكلات	94
.22	يمثل توزيع المبحوثين حسب التحصيل الدراسي لدى الأبناء	95
.23	يمثل توزيع المبحوثين حسب تحفيز الانارة الجيدة الابناء على الدراسة	95
.24	تحفيز الإنارة ومساعدتها على التحصيل الدراسي	95

.25	يمثل توزيع المبحوثين حسب وجود التهوية	96
.26	يمثل توزيع المبحوثين حسب وجود التدفئة في المنزل	96
.27	يمثل توزيع المبحوثين حسب استيعاب الغرف للأفراد	96
.28	يمثل توزيع المبحوثين حسب شكل العلاقة الاسرية	97
.29	يمثل توزيع المبحوثين حسب تفضيل الافراد البقاء في المنزل لفترة طويلة	97
.30	يمثل توزيع المبحوثين حسب شعورهم بالراحة والاستقلالية داخل المسكن العمودي	97
.31	يمثل توزيع المبحوثين حسب شعور الافراد في حالة وجود شخص اخر معكم	98
.32	يمثل توزيع المبحوثين حسب شكل العلاقة الاسريةو عدد الغرف	98
.33	يمثل توزيع المبحوثين حسب الرحة والاسقلالية داخل المسكن العمودي	98
.34	يمثل توزيع المبحوثين حسب بقاءهم في المسكن العمودي	99

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
.1	يوضح نموذج المتصل الريفي – الحضري لـ (رادفيلد)	15
.2	يمثل نموذج نظرية الدوائر المتراكزة.	16
.3	يمثل نموذج نظرية القطاع	17
.4	يمثل نموذج نظرية النوايا المتعددة	19

مقدمة

مقدمة

عرفت المدينة منذ ظهورها العديد من التغيرات على المستوى المورفولوجي الشكلي المادي وكذلك الجانب الروحي الهوياتي الوظيفي، والذي مس الكثير من القطاعات الحضرية ومن أبرزها القطاع السكني، باعتباره الشريان الحساس والمهم لدى قطاعات اجتماعية كثيرة من المجتمع، والذي ينيره بروز العديد من الأنماط وأشكال للمسكن الذي انعكس بشكل عام، و الوسط الأسري بشكل خاص، هذا النمط من السكنات الذي يحمل دلالات وخصائص وظيفية وشكلية كان له انعكاس واضح وبارز على الحياة الأسرية، فهو يمثل احد أهم المظاهر الايكولوجية في المجتمعات، ويعود سبب وجود هذا النوع من السكن إلى الكثافة السكانية العالية في المدن، الأمر الذي تطلب اعتماد هذا النمط العمراني –نظرا لشغله مساحة أصغر ومساكن أكثر من جهة،– ولكون الحياة الحضرية الجديدة تتطلب نوعا من الأبنية المتطورة والحديثة كنموذج للحياة العصرية وتقدم في البناء من جهة ثانية، وعلى الرغم من أن البناءات السكنية تعتبر حلا مرجعيا، إلا أن بعضا من صيغها المختلفة أفرزت عديدا من المشكلات والآثار التي انعكست على بيئة الأسرة، حيث أفرزت الحياة المعيشية في الشقق السكنية العمودية مشكلات كثيرة داخل العلاقات الأسرية وتفاعلاتها القائمة والمستمرة فيما بينها ومدى تأقلم الأسر مع هذا النمط السكني.

وقمنا بتقسيم دراستنا هذه إلى فصول على النحور التالي:

الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار التمهيدي والذي يتضمن أسباب اختيار الموضوع، وأهداف وأهمية الدراسة، الإشكالية وفرضياتها، ومفاهيم خاصة بالدراسة إضافة إلى الدراسات السابقة والنظريات التي اعتمدت فيها دراستنا.

أما الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى المسكن من حيث التعريف وشروطه، ووظائفه وأهمية استخداماته، والنظريات السكانية، والصيغ السكنية في الجزائر، ثم المسكن العمودي تطرقنا فيه إلى نشأته وأنوعه، وأيضا مزايا وعيوبه، وتياراته وخصائصه، والمناطق الحضرية الجديدة كوسيلة لتجديد مشروع السكن العمودي، ومعوقاته.

أما الفصل الثالث: تناولنا فيه إلى التطور التاريخي للأسرة، ووظائفها وأيضا الخصائص الأسرية كما تطرقنا إلى الأسرة الجزائرية.

الفصل الرابع: احتوى على الإطار المنهجي، من حيث مجالاته المكانية والزمانية والبشرية، مستخدمين المنهج الوصفي معتمدين ايضا على أدوات جمع البيانات تمن ملاحظة ومقابلة و استمارة، وأخيرا كيفية اختيار عينة الدراسة.

أما الفصل الخامس فهو تحليل للبيانات واستخلاص لنتائج الدراسة، تطرقنا فيه إلى تفريغ وتحليل نتائج الدراسة الميدانية، تطرقنا فيه للبيانات الأولية الخاصة بمجتمع البحث، بيانات متعلقة بضيق المسكن الذي يحد من استقلالية الأبناء، بيانات متعلقة بسبب الضوضاء لأعراض جسدية ومرضية مختلفة على الأبناء والآباء، وبيانات متعلقة بالإنارة والتهوية والتدفئة الجيدة بالمسكن العمودي التي تزيد من التحصيل الدراسي للأبناء.

وفي الأخير كان لنا استخلاص عام للنتائج على ضوء الفرضيات .

الفصل الأول:

الإطار المنهجي والنظري للبحث

1- أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- رغبة الباحث في معرفة مدى تأثير البناء العمودي على العلاقات الأسرية.
- تجربة الباحث الذاتية من خلال السكن داخل بناء العمودي.

الأسباب الموضوعية :

- معرفة مدى تأثير البناء العمودي على العلاقات داخل الأسرة.
- دراسة كيف يؤثر ضيق المسكن على استقلالية الأبناء.
- معرفة واقع الظروف الفيزيقية للمسكن من حيث مجالاتها (تهوية، ضجيج، حرارة...).

2- أهداف الدراسة:

وتكمن في:

- الكشف عن أسباب الظاهرة وأثارها موضوع الدراسة.
- محاولة تحديد أثر البناء العمودي على العلاقات الأسرية.
- الوصول إلى نتائج و اقتراحات فيما يخص موضوع الدراسة.

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول بحث وتحليل ظاهرة من الظواهر الاجتماعية الحضرية، وهي ظاهرة تخص السكنات الجماعية (المسكن العمودي والعلاقات الأسرية)، كما تعتبر دراسة المسكن العمودي في غاية الأهمية نظرا لما تخلفه هذه الأخيرة من آثار ونواتج تركت بصمة مباشرة على الأسرة والمجتمع.

4- الإشكالية:

شهدت المدينة منذ ظهورها وإلى وقتنا الحالي تطورات وتغيرات في المجالات الاجتماعية والثقافية وحتى العمرانية، باعتبارها مركز لاستقطاب السكان لما تتوفر عليه من خدمات، وتحمل داخلها مجموعة من القيم الاجتماعية الحضرية نتيجة النزوح إليها، مما أدى إلى وجود تغيرات طرأت على التركيبة الاجتماعية والعمرانية، محاولة تلبية كل الحاجات والمتطلبات الاجتماعية لتحقيق الاكتفاء، ومن بين هذه المتطلبات المسكن الذي يعتبر ذو أهمية

كبيرة في حياة الإنسان الذي يقطنه، حيث يشكل المسكن الفضاء الذي تتجسد فيه معالم الحياة الحضرية، لكونه ضرورة إنسانية لا يمكن الاستغناء عنها باعتباره المكان الوحيد الذي تقضي فيه الأسرة جل وقتها.

فالمسكن يعتبر حق أساسي للأسرة وهو أهم المقومات الحياتية، ففي ظله تقوم الأسرة بوظائفها وتكون في مأمن عن العديد من المشكلات ولضمان استيفاء كل حاجات الأسرة والمطالب الضرورية لمعيشتها لابد لها من امتلاك مسكن ملائم يستجيب فيها الحاجات المختلفة للأسرة، ويعبر بصورة صادقة عن خصوصيتها ويحفظ شخصيتها وثقافتها، إلا أنه من الملاحظ أن هناك تحولات طرأت على العلاقات الأسرية بسبب التغيرات البنيوية في الأوساط الحضرية من قيام الأسرة النووية وتحديد الاستقلالية في مسكن واحد وهذا النوع يتلائم مع نمطية البناء العمودي.

ونظرا للنمو الديمغرافي المتسارع بفعل النمو الحضري الناتج عن الهجرة، زادت الحاجة إلى إنشاء صيغ كثيرة من السكن من بينها البناء العمودي، لأنه يضم مجموعة من الشقق في مساحة واحدة، وهو تجمع مكثف تكون فيه البنايات متلاصقة مع بعضها البعض، وتحتوي على نفس الصفات المورفولوجية، وتسكنها مجموعة من الأسر، وهذه الأخيرة تعد المؤسسة الأولى في تكوين الفرد داخل المجتمع، وهي العمود الفقري للبنيان الاجتماعي لأنها تقوم بعدة وظائف تهيئ من خلالها الأفراد في الحفاظ على كيان المجتمع الواحد، فهي تحتاج إلى ما يدعمها لتلبية حاجاتها وأداء وظائفها للاستمرار على نحو يضمن لأفرادها الاستقرار، لذلك فأهم ما يجب توفيره لهذه المؤسسة الاجتماعية هو توفر بيئة سكنية ملائمة، هذا الأخير الذي يؤدي إلى ضغوطات واحتكاكات على نمط العلاقات الأسرية سواء سلبا أو ايجابيا ومنه نطرح التساؤل رئيسي التالي:

- ما هو أثر البناء العمودي على العلاقات الأسرية؟.

التساؤلات الفرعية:

- ما هو واقع الظروف الفيزيقية للمسكن من حيث مجالاتها (تهوية، ضوضاء، حرارة ...)؟.
- هل ضيق المسكن يحد من استقلالية الأفراد؟

الفرضية العامة:

- كلما كان المسكن ملائما كلما كانت العلاقات الأسرية سليمة.

5- الفرضيات :

- تسبب الضوضاء أعراضا جسدية ومرضية مختلفة على الآباء
- تزيد الإضاءة الجيدة بالمسكن من التحصل الدراسي لدى الأبناء.
- ضيق المسكن يحُدُّ من استقلالية الأبناء.

6- صعوبات الدراسة:

- ندرة وقلة المراجعة
- عدم توفر المعلومات والمراجع العلمية الضرورية
- عدم وجود كتب ودراسات و معلومات كافية الدراسة العلمية
- عدم امتلاك القدرات المادية اللازمة

7- مفاهيم الدراسة:

- **المسكن:**

يعتبر المكان الذي يعيش فيه الإنسان بسلامة وأمان وكرامة، ويعتبر حقا من حقوقها ويمثل السكن بالنسبة للكثيرين مجالا للاستثمار ومصدرا للدخل ورمزا للديمومة والأمان ويعتبر السكن من الحاجات الأساسية غير الغذائية للإنسان[1].

لما كان المسكن ضرورة حتمية فقد عرفه الإنسان القديم في شكل مغارة وتطور ليصير مسكنا فخما في أيامنا هذه[2].

ويعرفه بيار جورج أنه: عنصر أساسي للارتباط بين الفرد والعائلة والوسط الاجتماعي والصلة مع الإطار التاريخي والعالمي والوظيفي مع ، وهو نموذجا من الإنسانية. والمسكن House هو رمز للخصوصية أو المكانة أو التمايز، وهو يعكس إلى حد بعيد على تشكيلات هذا الإطار بما يتضمنه من مباني وفراغات ومرافق وخدمات

[1] وزارة التنمية الاجتماعية، دراسة جيوب الفقر، المملكة الأردنية الهاشمية، تحديد خطي للفقر المدقع، والطلق (الحاجيات الأساسية الغذائية والغير غذائية)، عمان،د ط، 1989، ص ص 69-70.

[2] الصادق مزهزد: أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، دار النور الهادف، الجزائر، ط1، 1995، ص 56.

وشوارع وحدائق وساحات وأماكن تسلية وأسواق، وما ينتجه من علاقات اجتماعية ونماذج بشرية ذات خلفيات ثقافية متعددة[1].

تعريف شرولز كريستيان تربوغ (schulzchristiannorborg): المسكن هو مكان لقاءات وتبادل المعارف وعواطف، وأن مفهوم المسكن يعني أكثر من حصول الفرد على سقف وعلى بعض الأمتار المربعة فمفهوم المسكن يعني تحقيق الفرد لذاته داخل عالمه الصغير.

فتعريف السكن من حيث الشكل:

تتميز المساكن من خلال مظهرها الخارجي باختلافها وعدم تجانسها لا من حيث الشكل الهندسي، ولا من حيث مادة البناء المستعملة في تشييدها، أما المجال الخارجي فهناك مساكن تقع في مجال مفتوح و البعض يقع ضمن مجال مغلق يشرف على منطقة خضراء ...

أما تعريف المسكن من حيث المضمون:

فتختلف المساكن في تقسيماتها الداخلية هناك مساكن تتكون من غرفة واحدة ومسكن آخر يتكون من غرفتين أو أكثر كما أن الغرف في حد ذاتها تختلف من حيث الحجم من مسكن للآخر كما تختلف في التجهيزات الصحية المكونة منها[2].

التعريف الإجرائي:

المسكن هو المكان الذي يوفر الإيواء والاستقرار والأمان للأسرة، وتستطيع الأسرة من خلاله أن تحقق متطلباتها، كما أنه المكان الذي تشبع فيه الأسرة حاجاتها المادية أو الفيزيولوجية أو الثقافية.

- **البناء العمودي:**

يعد السكن العمودي أحد أهم المظاهر الايكولوجية في المجتمعات، ومن أهم أسباب وجود هذا النمط من السكن، هو الكثافة السكانية العالية، داخل المدن، وأنشأ لامتصاص هذه الكثافة السكانية، وخلق نوع من التوازن السكاني من خلال الاستغلال الأمثل للأرض (مساحة أصغر ومساكن أكثر).[3]

[1] نهى السيد فهمي: المسائل الاجتماعية للإسكان، مجلة التنمية، 1988، ص 41 .

[2] توفيق محمد خيضر، الشامل في الصحة العامة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، ص 199 .

[3] عبد الرزاق صالح محمود، (واقع السكن العمودي في مدينة الموصل). دراسات موصلية، العدد: (38)، أكتوبر 2012، ص. 154-155

والسكن العمودي ليس له تعريف محدد، فهو يصنف ضمن المباني العالية، والعلو يبقى نسبي على الدوام، ولا يمكننا أن نعرف المصطلح بمقاييس الارتفاع فقط، كما أن الحكم على المباني يتوقف تبعا الظروف المجتمع، مما يصعب من مهمة الوصول إلى تحديد تعريف عام وشامل للمصطلح، بالرغم من أن فكرة البناء العمودي (الرأسي)، موجودة منذ القدم عند مختلف الحضارات كالأهرامات أو الأبراج وغيرها.[1]

وعلى هذا الأساس تبقى مسألة تحديد التعريف الدقيق للسكن العمودي، مسألة محل نظر لأنها مسألة تتعلق بالسياق أو الجانب المحلي أكثر من تأثرها بالجانب التركيبي لكن مع ذلك يمكن تعريفه بشكل نسبي، على أن السكن العمودي: هو ذلك المبنى الذي يكون ارتفاعه مميزا وواضحا بالنسبة للبيئة المحيطة.ومن ثم فان دراسة المحيط تعد ضرورة لاتخاذ القرار بإنشاء السكن العمودي، في منطقة معينة.

"وتعرف رابطة المباني العالية والبيئة الحضرية (GTBUH) المبنى العالي: (هو المبنى الذي يخلق ارتفاعه ظروفا مختلفة من حيث التصميم والإنشاء والإنشاء عن تلك الأبنية الموجودة الشائعة في منطقة معينة ومدة زمنية محددة، ومن ثم فهي تضيف أبعاد جديدة للتعريف وهي المكان والزمان ومن ثم التقدم والتكنولوجيا وقت إنشائها)".[2]

- **الأسرة:**

الأسرة لغة:مشتقة من الأسر والأسر لغة يعني القيد ،يقال أسر أسيرا وأسار قيده وأسره وأخذه أسيرا تعتبر الأسرة من بين الوحدات الأساسية التي يتكون منها التركيب الإجتماعي، والتي لها وظائف وأدوار تجاه أفرادها واتجاه المجتمع بصفة عامة، جماعة صغيرة ذات أدوار ومراكز اجتماعية مثل الزوج والزوجة والأب والأم والأخ والأخت يربطهم رابط الدم والزواج والنسب، ويشتركون في مسكن واحد و يتعاونون اقتصاديا.

أما برجس ولوك يعرفان الأسرة"بأنها مجموعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج ،أو الدم ،او النسب ،ويعيشون تحت سقف واحد ،ويتفاعلون فيما بينهم وفقا للأدوار المحددة ،ويخلفون ويحافظون على نمط الثقافي معين".[3]

أما**ماكيل فيري** أنها "وحدة ثنائية تتكون من الرجل والمرأة تربطهما علاقةزوجية روحية متماسكة مع الأطفال والأقارب ويكون وجودهما قائم على الدوافع الغريزية المصالح المتبادلة والشعور المشترك الذي يتناسب مع أفرادها.[4]

---

[1] شيماء حميد الأحبابي ومها عامر العكلي، التصميم الحضري العمودي، مجلة جامعة بابل، العلوم الهندسية، العدد: (3)، المجلد (21)، 2013، ص100

[2]شيماء حميدياالأحبابي ومها عامر العكلي، المرجع نفسه، ص110.

[3]صلاح الدين شروخ ، علم الإجتماع التربوي ، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة ،2014، ص64.

[4]طعمية سعيد ،الأسرة والمدرسة أهم عوامل تحصيل الدراسي ،المكتبة العلمية،بيروت، 2002، ص 18.

أما الباحثين العرب فكان لكل واحد نظريته ورواياته في التعريف الأسرة فنجد أن الوافي عبد الواحد يعرف الأسرة على أنها: الرابطة الاجتماعية بين زوجين وأطفالها، وقد تكون أكبر من ذلك فتشمل أفراد آخرين يكونون مشتركين في معيشة واحدة مع الزوجين.[1]

ويعرف مصطفى بوشنتوف: العائلة الجزائرية بأنها: "موسعة يعيش في أحضانها عدة أسر زوجية يجمعها مسكن واحد يطلق عليه الدار الكبيرة عند الحضر أو الحتمية الكبيرة عند البدو، وفي هذا المسكن يعيش أكثر من ستون 60 شخصا، جماعيا من أجل التعاون والمحافظة على التماسك الأسري وتحقيق الأمان.[2]

تعريف الإجرائي:

الأسرة هي منظمة اجتماعية رئيسية وفيها يعيش الرجل مع المرأة في علاقة جنسيه دائمة أو مؤقتة يقرها المجتمع بالإضافة إلى واجبات وحقوق المعترف بها مع إقامة أولادهم معهم في المعيشة واحدة وتختلف من مجتمع لآخر،كما تختلف في الشكل والتركيب.

- **العلاقات الأسرية:**[3]

هي علاقات وتكون بين شاغلي المكانات الاجتماعية، وترتبط كل منهما بالأخرى بناء على مجموعة من الحقوق والواجبات وهذه العلاقات الإجتماعية، والعاطفية، والاقتصادية، والسياسية، والعسكرية في آن واحد.

تعرفها سميحة توفيق: العلاقات الأسرية بأنها علاقة تجمع بين مجموعه من الأفراد الذين تربطهم علاقة قرابة وهي تبدأ بالزوجين وتمتد لتشمل الأولاد الأقارب الزوج والزوجة.

كذلك تُعَرف العلاقات الأسرية: أنها ما يدركه الأطفال من أساليب في معاملة الآباء ومواقف في حياتهم المختلفة وما بينهما يكون به من أساليب المختلفة.

يعرفها محمد يسري: على أنها مفهوم للتربية وتمثل الجهد التربوي عن طريق الأسرة بقصد تغيير وتنمية اتجاهات وقيم الفرد وهي طبيعيه الحياة داخل الأسرة.

التعريف الإجرائي للعلاقات الأسرية:

[1] محمود حسين، الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية بيروت، 1981، ص 227.

[2] مصطفى بوشنتوف، العائلة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية، 1984، ص38.

[3] السيد فهمي، المرجع السابق، ص45.

وهي العلاقة بين الأفراد داخل الأسرة و تعتبر المحدد الرئيسي في التفاعل الاجتماعي بين أفراد الاسرة، ومن خلالهيتم نقل القيم والمعايير ،وتتميز هذه العلاقات بالتماسك والتكامل بين افرادها.

8- الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة منارة تنير طريق الباحث في إثراء رصيده المعرفي، فللدراسات السابقة أهمية كبيرة في تدعيم البحث العلمي، وهذا يعود على الباحث بالفائدة في دراسته من نواح متعددة، فهي تسمح بتكوين أفكار أكثر خبرة، و ذلك لمعرفة الباحث في تخصصه بالاطلاع على المناهج والأدوات المستخدمة فيه والنتائج التي تم التوصل إليها.

فكل دراسة تبدأ من حيث انتهت الدراسة الأخرى، أي أننا نقوم بإثراء دراستنا بدراسة لها علاقة بالموضوع المراد دراسته والتي لم نتمكن من الحصول عليها، وذلك لندرة الدراسات السابقة ومن هنا تحصلنا على دراسات في سياق موضوعنا.

الدراسة الأولى:

دراسة هالة لبرارة: الأسرة والمسكن بمدينة الصحراوية: دراسة ميدانية مقارنة بين مسكن التقليدي ومسكن الحديث بالزاوية العابدية (تقرت) وهي دراسة ميدانية مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة 2008/2007 .

وقد كانت أبعاد إشكالية الدراسة دراسة:

- ✓ دراسة الأسرة من حيث التعاريف الخصائص، والوظائف، وتحديد أهم الحاجات الضرورية لها.
- ✓ دراسة مسكن كجانب عمراني مادي من حيث معرفة أشكال الأحياء السكنية، التجهيزات ووظائف المسكن، جوانبه القانونية وعوامل بنائه.
- ✓ استخدمت الباحثة عينة عشوائية بمدينة تقرت.

وقد انطلقت من التساؤلات التالية:

- هل للمسكن الاجتماعي الجماعي (العمارات) كنمط عمراني حضري له علاقة بالتحولات في بنية الأسرة وعلاقتها الجوارية في هذا الفضاء العمراني في المناطق الصحراوية؟، تفرع من هذا التساؤل، تساؤلات الجزئية التالية:

- كيف يؤثر السكن الجماعي (العمارات) يؤثر على عادات وتقاليد الأسرة المتعلقة في هذا المجال.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتم استخدام العينة القصدية وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

يتميز سكان الأحياء الحضرية ذات الطابع العمراني العمودي بالتنوع الاجتماعي الثقافي للأسرة.

المجال الاجتماعي ينتج عنه مجال عمراني.

مراعاة المعايير الاجتماعية والثقافية للأسرة.

محاربة جميع مظاهر الاعتداءات على مجال العمل من أجل المحافظة على الطابع الجمالي للمجال الخارجي.

الدراسة الثانية:

من إعداد **داحي إسماعيل:** بعنوان التفاعل الاجتماعي في السكن الاجتماعي الجماعي وأثره على نمط الأسرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص التنظيم وديناميكيات الاجتماعية والمجتمع، دراسة ميدانية ولاية ورقلة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (2013 - 2014) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين مجالات التفاعل الاجتماعي في نمط العمران الحضري وأثره على الأسرة الصحراوية، والتي تحمل جملة من القيم والمعايير الحضرية، تم استخدام المسح الاجتماعي ودراسة الحالة، وقد انطلقت من التساؤلات التالية – هل المسكن الاجتماعي الجماعي (العمارات) كنمط عمراني حضري علاقة بالتحولات في بنية الأسرة وعلاقاتها الجوارية في هذا الفضاء العمراني في المناطق الصحراوية؟ تقرع من هذا التساؤل التساؤلات الجزئية السابقة.

الدراسات الأجنبية:[1]

-**دراسة أسماء خالد عبد الله:** أشارت إلى زيادة المباني ذات الفضاء المفتوح البديل الذي يسعى لتحقيق توازنا اجتماعيا وبيئيا،التي يصطلح تسميتها بالمباني الهجينة ذات الـ (Sky Gardan, Sky Court) كفضاءات اجتماعيةبينية داخلية تفصل بين الاستعمالات المختلفة وتمثل متنفسا لشاغلي المبنى، يستغنى بها عن النزول الطابق الأرضي للتسوق أو الترفيه. ووضحت الدراسة أن هذه الفضاءات لا يقتصر وجودها على طابق واحد وانما يمكن تكرارها ضمن مجموعة طوابق كما في مشروع البنك التجاري في فرانكفورت، وقد تكون فاصلبين

[1] أسماء خالد عبد الله، رواء فوزي نعوم، الفضاء الخارجي الاجتماعي العمودي في المجمعات السكنية، مجلة المخطط والتنمية، مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، 2020، ص139-140.

الاستعمالات السكنية كما في مشروع برج شارد في لندن الذي يوجد فيها على المستوى المتوسط من المبنى يعمل كفضاء اجتماعي ويتضمن وظائف أخرى متباينة

كذلك استنتجت الدراسة الى ان المباني الهجينة هي مباني اجتماعية ذات فضاءات مفتوحة محدودة اجتماعية وفقا لتطلعات شاغلي المبنى تتحدى الفصل الوظيفي بحيث تضم مزيج من الاستعمالات" سكنية وخارجية اجتماعية وتجارية"، تعمل كحاجز ومرشح بيئي يقلل من اكتساب الحرارة ويوفر بيئة بديلة تعزز شعور المجتمع وتعكس هوية وثقافة ساكنيه وتحقق الشعور بالمكان والتراث، وتستخدم كأماكن تخلق فرصا للقاء والاجتماعات وإقامة المناسبات وتحسن بيئة العمل والقراءة، وتوفر سهولة الحركة كفضاء انتقالي،الذي بدوره يعزز الأمن والخصوصية من خلال تسهيل المراقبة والأشراف، فهي بهذا توفر أهمية اجتماعية واقتصادية وبيئية وثقافية وفضائية، كما وضحت الدراسة أهم مبادئها، ومواقعها ضمن المبنى السكني إضافة إلى أهميتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية والفضائية.

9- الاقتراب النظري:

نظرية المتصل الريفي-الحضري راد كليف براون:[1]

هو نموذج نظري حاول أصحابه من خلال من خلاله سد ثغرات التي وقعت فيها نماذج النظرية السابقة التي آتينا على ذكرها أو التي لم نذكرها ويقوم هذا المتصل على وجود تدرج مستمر بين المجتمعات في الدرجة التريف أو التحضر وعلى أساس هذا التدرج يمكن تصنيف و وضع كل المجتمعات الإنسانية على نقاط مختلفة على هذا المتصل واحد بين قوسين.

أما من الناحية النظرية فإن فكرة المتصل الريفي-الحضري تستدعي فرضيتين أساسيتين هما:

الأول: هو أن المجتمعات المحلية تتدرج بشكل مستمر ومنتظم من الريفية إلى الحضرية وفق مجموعة من الخصائص التي تتباين هي الأخرى من المجتمع لأخر في مدارج هذا المتصل .

الثاني: هذا التدرج يصاحبه بالضرورة اختلافات وفروق في أنماط السلوك هذه الفروق لم تذكر لكن يمكن حصرها اجمالا في تلك التي تحدث عنها سوروكينونريرمرمان والتي تبدأ في بعض الخصائص إجتماعية والسكانية والثقافية كالفروق في البناء المهني، والتدرج الإجتماعي، وطابع علاقات الإجتماعي ونوعية وسائل الضبط الإجتماعي الوظيفي هذا وقد صمم هذا المتصل على الشكل خط متدرج يضم على طرفيه المجتمع الريفي من جهة والمجتمع الحضاري من

[1] عبدلي على ابو الطاحون، علم الإجتماع الريفي، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، 1997، ص32.

جهة أخرى بين هاتين النقطتين توجد نقطة أخرى نقاط أخرى هي بمثابة دلالات على ما توصل إليه المجتمع الريفي الاتجاه مستوى الحضاري

وفي محاولات تهدف إلى التفريق بين الريف والمدينة على ضوء المتصل الريفي–الحضري ،استخدم علماء آخرون منهم ليكيريت likert متصلا مدرجا بين المجتمعين معتمدا على المتغير المهنة في التصنيف كما هوا موضح في الرسم التوضيحي التالي: [1]

شكل رقم (01) يوضح نموذج المتصل الريفي – الحضري لـ (رادفيلد)

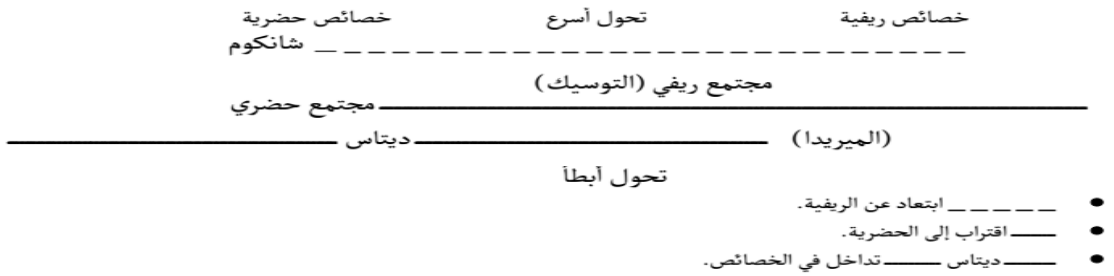

تكون بمثابة المؤثر الفعال على الوسط الريفي، وتنقله ٌ فالمدينة والقرية هما قطبا المجتمعات الإنسانية مع تدرج متصل ملغي فكرة الثنائية في التقسيم إلى ريف وحضر فالحضرية لم تنشأ من فراغ، وأن هناك اتصالا بين أدنى أشكال الريفية وأعلى أشكال الحضرية، لأن الحضر قد تطور عن الريف، والريف سبق في الوجود عن الحضر.

فالأوساط الريفية يمكنها أن تتحضر بسرعة أو ببطء من خلال احتكاكها المباشر بمظاهر الحضرية، والحضر الصناعة كظاهرة حضرية يمكنها أن تكون بمثابة المؤثر الفعال على الوسط الريفي، وتنقله من أدنى درجات الريفية إلى أعلى درجات التحضر على مراحل ومع مرور الوقت، وخلال هذه المراحل تتداخل مظاهر الحياة الحضرية مع مظاهر الحياة الريفية حيث نلاحظ وجود رواسب ريفية تمارس دورها في مجتمع حضري، كما يمكن أن نلاحظ العكس في مجتمع ريفي فتظهر بذلك مجتمعات شبه حضري تتراوح خصائصها بين الريفية والحضرية، وتعتبر هذه المجتمعات الرابطة بين مظاهر الريفية والحضرية مرحلة وسط للوصول إلى أعلى درجات التحضر.

[1] عبد الحميد بوقصاص، المناخ الريفي–الحضرية لمجتمعات والعالم الثالث في ضوء المتصل الريفي، مخبر التنمية و التحولات الكبرى، الجزائر، بت، ص46.

نظرية الدوائر المركزية[1]

تحقق أكبر إنجاز النظرية الايكولوجية في صورتها الأولى على يد ارنيستبيرجس وبخاصة فيما تقدم من تصور نظري الخاص للنمط الإيكولوجي للمدينة، وتعرف هذه النظرية باسم نظرية الدوائر المتمركزة أو بالتصور الحلقي.

الشكل رقم (02) يمثل نموذج نظرية الدوائر المتراكزة.

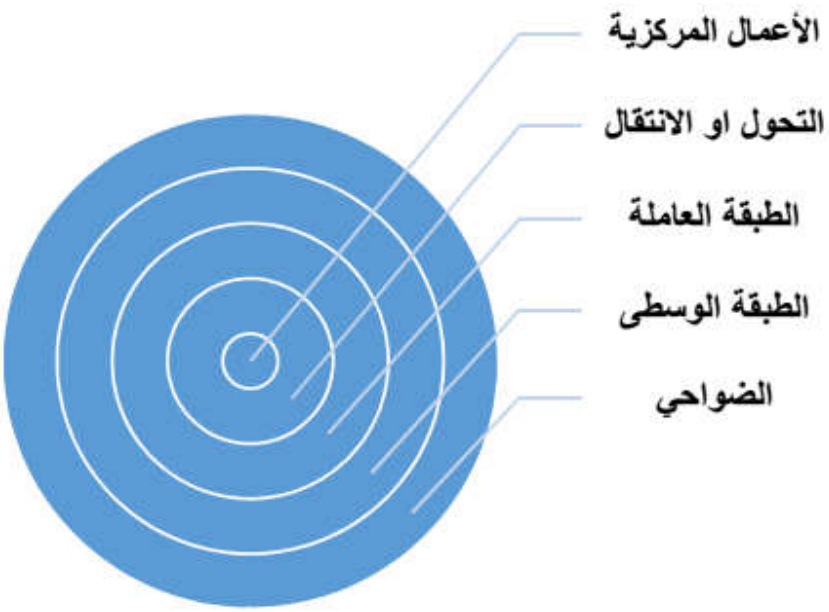

[1] عبد الحميد بوقصاص، المرجع نفسه، ص87

مفاد النظرية[1]: ان المدينة عبارة عن مكان جغرافي ينمو ويكبر في شكل خمس حلقات متحدة مركز ،كالتالي

1. المنطقة أعمال المركزية
2. منطقة التحول والانتقاء
3. منطقة سكن طبقات العاملة
4. منطقة الفيلات
5. منطقة الضواحي و الأطراف.

وتمثل الحلقة الأولى منها ما منطقة الأعمال المركزية وفيها تدور أكثر نشاطات المدينة كثافة ،وعلى أطرافها تقع الحلقة الثانية وهي منطقة التحول والانتقاء التي تتعرض باستمرار لتغيير نتيجة الاتساع والنمو الحلقة الأولى كما تتميز بكثافتها السكانية العالية وظهور التفكك الاجتماعي.

أما الحلقة الثالثة فتضم المنطقة تسكن طبقات العاملة ويليها المنطقة الرابعة منطقة الفيلات وفيها وفي النهاية تقع المنطقة الخامسة الخاصة خارج حدود المدينة حيث تشكل ضواحي وأطراف السكنية لذوي الدخل المرتفع .

لقد عالج بيرجس نمو المدينة في الضوء امتدادها العراقي وتمايزها في المكان ان هذه الحلقات الخمس تتمثل في النظره مناطق متتابعة من امتداد الحضري فظاهره نمو الحضري هي نتيجة لازمة لعمليات تنظيم وتفكيك في نفس الوقت. تشبه تماما عمليات الهدم والبناء في الكائن العضوي.

نظرية القطاع هومر هويت[2]

نشرها الباحث الاقتصادي هومز هويت عام 1939 بعد قيامه بدراسة ميدانية عن انجازات مساكن بأسعار الأراضي في المناطق السكنية في عدد من المدن الأمريكية وحصل على بيانات المتعلقة بسعر الأراضي والقيم انجاز قيمة إنجاز المناطق السكانية في 64 مدينة صغيرة ومتوسطة الحجم في الولايات المتحدة تم جمع بيانات عن خمس مدن كبرى هي نيويورك وديترويتو فيلادلفيا و شيكاغو واشنطن.

[1] عبد الحميد بوقصاص، المرجع نفسه، ص47.

[2] عبد الحميد بوقصاص، المرجع نفسه، ص48.

شكل رقم (03): يمثل نموذج نظرية القطاع

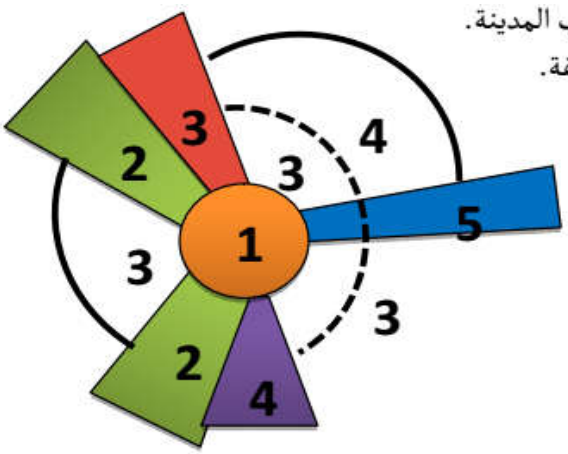

1- منطقة التجارة والأعمال وتتوسط قلب المدينة.
2- قطاع تجارة الجملة والصناعات الخفيفة.
3- قطاع السكن منخفض الطراز.
4- قطاع السكن المتوسط الطراز.
5- قطاع السكن عالي الطراز والمستوى.

بعد جمع بيانات قام بتمثيلها على الخرائط على مستوى التجمعات في تلك المدن وتوصل إلى نتائج مفيدة عن المناطق السكانية اتخذها أساس نظرية التي ركزت النظرية على أنماط المكانية للمواقع السكنية وتحركها وترى أن طبقات الاجتماعية الراقية الدخل المرتفع تمثل السكان في المناطق المميزة وتحتل قطاعات من دائرة وليست كل الدائرة المحيطة مركز المدينة ويمكن تعريف على نوعية المناطق السكانية في قطاعات معينة من المدينة من خلال إيجار مساكن أو أسعار أراضي العالية في الإيجارات العالية للمساكن والأسعار المرتفعة للأراضي تبدأ بالتناقص تدريجيا كلما ابتعدنا عن مركز المدينة ومناطق السكان الراقية باتجاهات مختلفة ولهذا تنشر مناطق ذات مساكن ونوعية متوسطة على جميع حواف القطاعات المساكن الراقية أو على جهة واحدة منها أما مناطق السكانية ذات مستوى المتدني فتشتعل القطاعات الأخرى من المدينة في الجهة المقابلة للمساكن الراقية و الطبقة المتوسطي.

كما قسم المدينة إلى خمس مناطق الثلاثة ومنطقة الصناعات خفيفة وتجاره الجملة وذكره وهي عوامل التي تتحكم في النمو قطاعات المشاكل التي تتقدم المنطقة السكنية الراقي.

تتقدم المنطقة السكنية الراقية في نموها على الطول الطارق النقل السريعة أو اتجاه بؤر جديدة من مباني ومراكز تجارية والبنوك ودوائر رسمية.

تنمو المناطق ذات الإيجار العالي باتجاه الأراضي المرتفع عن نسميها والبعد عن الأخطار فيضانات.

تنمو المناطق السكانية الراقية باتجاه الأراضي الريفية المفتوحة ذات الفضاء الواسع أو المناطق التي يسكنها وجهاء المجتمع لا تحفز المناطق الإيجار العالي من المنطقة إلى أخرى بصورة عشوائية بل تتبع مسار محدد اوهو يفسر حركتها نحو أطراف المدية وخاصة بعد إنشاء الطرق السريعة.

نظرية النويات المتعددة لاموسهاولي[1]

يقدم نظرية جديدة اعتبرت بمثابة الجسر الواصل الموصل بين النظرية الايكولوجية المبكرة ونظرية الايكولوجية في صورتها الراهنة التي يقوم عليها هذه النظرية في النقاط التالية:

يدور الموضوع ايكولوجية حول الطريقة التي يحافظ بها أفراد على أنفسهم في البيئة الدائمة التغير .

يشكل المجتمع المحلي وحده تحليل من خلال دراسة الأفراد كوحدات وأعضاء في الجامعات.

البعد الزماني والمكاني إذ يضيف تأكيد هاولي على التفاعل اليومي بعد تحديد الدراسة المجتمع المحلي،وهو بعد المكاني والزماني.

التكامل جوانب السيكولوجية والأخلاقية وارتباطات المعيشية بنسق القيمة السائدة .

اعتبار التكييف الثقافي أحد الموضوعات المشروعة في التحليل السيكولوجي وعدم الفصل بين الظواهر الحيوية والثقافية والاجتماعية.

شكل رقم (04): يمثل نموذج نظرية النوايا المتعددة[2]

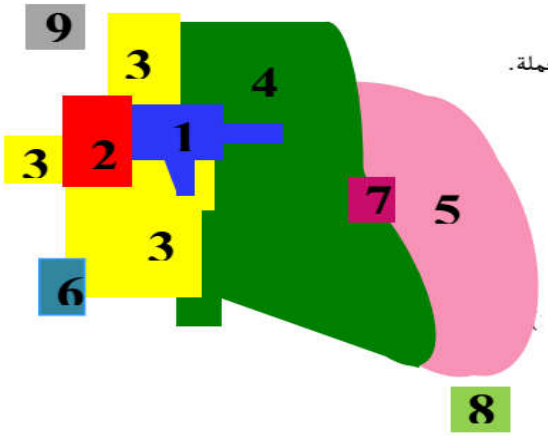

1- منطقة الأعمال والتجارة.
2- منطقة السكنية المنخفضة والبيع بالجملة.
3- منطقة سكنية منخفضة الطراز.
4- منطقة السكن المتوسط الطراز.
5- منطقة السكن عالي الطراز.
6- منطقة الصناعات الثقيلة.
7- منطقة صناعة واقعة على الأطراف.
8- ضاحية سكنية.
9- ضاحية صناعية.

[1] عبد الحميد بوقصاص، المرجع نفسه، ص62.

[2] عبد الحميد بوقصاص، المرجع نفسه، ص88.

الفصل الثاني:

المسكن العمودي

أولا: السكن.

1- شروط المسكن الملائم:

حتى تتمكن الأسرة من توفير السلامة والصحة النفسية والجسمية لأفرادها يجب أن تحصل على مسكن يوفر كل التسهيلات والخدمات الضرورية واللوازم المطلوبة ومعامل الراحة، وفي هذا كله يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط لضمان السلامة والأمن في المسكن وقد صنف توفيق محمد خيضر توفيق هذه الشروط إلى ثلاثة:[1]

أ- شروط توفير الحاجيات النفسية: وتتمثل في :

- التهوية والإضاءة والتدفئة والتكييف لكل زاوية من زوايا المسكن.
- تجنب حدوث الضوضاء داخل المسكن.
- توفير مجالات كافية لممارسة الرياضة ولعب الأطفال.

ب ضرورة حماية الأسرة من الأمراض المعدية :

- تزويد المسكن بالمياه الصالحة للشرب والاستعمال المنزلي.
- التخلص من الفضلات بأنواعها بطريقة صحية عن طريق جمعها ونقلها إلى أماكن مخصصة لها بوسائل تمنع انتقال الجراثيم للأفراد.
- مكافحة جميع أنواع الحشرات التي تساعد على انتشار الأمراض.
- حفظ الأطعمة الصالحة والتخلص من المواد الغذائية التي انتهت مدة صلاحيتها.
- إذا كان في البيت حيوانات " كلاب، قطط..." يجب مراقبتها وإخضاعها لفحص بيطري بشكل مستمر لتفادي إصابتها بعدوى جرثومية.
- تخصص لكل فرد من الأسرة غرفة نوم لتجنب الازدحام والأمراض التنفسية والجلدية والمعدية.

ج- شروط الوقاية من الحوادث المنزلية :

- إقامة المسكن على أرض صلبة وثابتة .

[1] توفيق محمد خيضر، مبادئ في الصحة والسلامة العامة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان،ط1، دس، ص 199 .

- تفادي استعمال مواد بناء مغشوشة، والاعتماد على مواد صلبة وصالحة لهاقوة الاحتمال لأطول مدة زمنية ممكنة .
- توفير كل ما يلزم للوقاية من الحرائق وحوادث الكهرباء والغاز.
- إجراء كل الصيانات الضرورية للمرافق والتوصيلات الكهربائية والمجاري الصحية .

ولقد عرفت اللجنة المعنية بالحقوق الاجتماعية والثقافية الحق في السكن مناسب، بأنه مؤلف من مجموعة من الاهتمامات المحددة وتشكل العناصر المكونة هذه في مجموعها الضمانات الأساسية الممنوحة قانونا لجميع الأشخاص بموجب القانون الدولي وهي[1]:

- تضمن الحماية القانونية ضد الإخلاء أو المضايقة أو التهديدات.
- إتاحة الخدمات والموارد والبنية التحتية بشكل مستدام.
- القدرة على تحمل تكلفة السكن وضرورة تأمين إعانات للسكن لغير القادرين.
- يجب أن يتوفر للقاطنين الحماية من الأشياء التي تهدد الصحة.
- أن يكون السكن سهل الوصول خاصة بالنسبة للأطفال والمرضى والمعاقين والشيوخ.
- وجود السكن في موقع قريب من موقع العمل والمراكز الصحية والمدارس.
- أن يعبر السكن عن هوية المكان المتواجد فيه.

2- وظائف السكن:

يقدم السكن عدة وظائف أساسية انطلاقا من شكله والغرف التي يتكون منها والتجهيزات التي يتوفر عليها:

وبالاعتماد على ما قدمته جاكلين بالماد Jacqueline palmate فتبين في دراستها حول مشكل السكن أنه يلبي أربع وظائف أساسية هي:

- يحمي السكن الفرد من العالم الخارجي.
- وظائف حفظ الأنا في وسط المجال الذي تعيش فيه العائلة، يجب أن يوفر لكل فرد من أعضاء العائلة الاستقلال في المجال الذي تشغله العائلة.

[1] عبد الحميد الدليمي: (المدينة الجزائرية بين استحالة الهروب وصعوبة الصراع)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد: (12) نوفمبر 2007،،ص 35-37.

- وظائف الضمانات الاجتماعية وتكوين وحدة العائلة أي يجب على السكن أن يوفر مجالا خاصا بالأطفال ويوفر مكان للتركيز النفسي والاستهلاك العاطفي.
- وظائف الاستقبال، الحياة الاجتماعية، التنظيم الحر للمجالات الوظيفية للحفاظ على الأشياء القديمة، وإمكانية إدماج وسائل الحياة العصرية مكان الغسالة وآخر للمكيف.

المسكن يعتبر مأوى للإنسان هذا المفهوم من المعاني التقليدية التي ترى فقط منذ فترة زمنية بعيدة، ويأخذ معنى المكان الذي تتحقق الحاجات الجسدية ورعاية الأطفال وحفظ الممتلكات وعلاوة على ذلك فهو ليس مكان للإيواء فقد ولكنه للتنشئة الاجتماعية ومجال إقامة العلاقات الأسرية.[1]

يلعب شكل المسكن وما يحتوي عليه من تجهيزات والتي تعتبر بدورها مرآة عاكسة مستواه الاجتماعي والثقافي أهمية كبيرة في تكوينه وتنشئته.

إن وظيفة السكن هو خلق الاستقرار والتقارب بين الأفراد والأسر حسن الجوار وحياة اجتماعية مرغوب فيها، لذلك فالمسكن من أولوية الحاجات عند الأفراد وليس معنى ذلك أن الأفراد والأسر تسكن لمجرد باعتبار المسكن يمثل حاجات فيزيولوجية، اجتماعية، سيكولوجية، ثقافية...الخ ومن المفروض انه يوفر لكل فرد من أفراد الأسرة كل وسائل الراحة سواء جسدية أو نفسية كما يضمن طموح توسع العائلة سواء من الناحية المادية أو التنمية الفكرية أو الانشراح العاطفي.[2]

3- أهمية السكن:

الأهمية الاجتماعية: يعتبر السكن من أهم وأكثر الضروريات الحياة الفرد فقد يؤدي فقدان السكن إلى الإحباط الاجتماعي وجعله يسلك سلوك غير سوي قد لا ترضاها الأخلاق الاجتماعية ولا الدينية وغيابه يشكل أزمة وهذه الأزمة التي تعاني منها لا تمثل أزمة سكنية بالمعنى الحرفي لها بمقدار ما تشير إلى حركة تحمض اجتماعية واسعة الآفاق تتم الآن في الدول النامية عموما في بلدنا العربية بشكل خاص وعدم توفر المسكن لكل الأفراد (أزمة السكن) مهما اختلفت الأسباب التي لا تعني كل أفراد المجتمع وإنما تعني الطبقة الفقيرة والمتوسطة بكلمة

[1] عبد الرؤوف الجراودع: الإسكان في الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، د ط دس، ص 27 .

[2] السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة، ج2، د ط 2003، صص 238-240 .

أخرى أصحاب الدخل المحدود وكذلك نتيجة عدم التوازن بين ارتفاع الأجور وارتفاع أسعار المساكن فالأجور ثابتة تقريبا وأسعار المساكن في ارتفاع سريع ومستمر.

ويقولM.Bryeeأن المكان الذي يسكن فيه الفرد يعد أمرا حيويا في تكوين شخصية وعاملا مؤثرا على صحته النفسية والجسدية والاجتماعية ولقد كشفت الدراسات أن اختلال المزاج والإدمان نتيجة لظروف الإسكان الردعي، كما يعتبر هذا الأخير من أهم الأسباب المؤدية لهذه الأمراض الاجتماعية، ويشير الدكتورHaventHamraأستاذ في الصحة بجامعة كولومبيا إلى أن الحجرة المزدحمة من أهم العوامل في انتشار أمراض الجهاز النفسي كما يذهب فلورانس فايلا أن التزاحم السكاني يرتبط بانتشار الأمراض التناسلية، وقد يكون عاملا أكثر تأثيرا في المشكلات الأخلاقية والتي تكشف عنها مناطق الإسكان السيئ نظرا الانعدام الخصوصية بين أفراد الأسرة[1].

ونجد أن الأحياء المختلفة باعتبارها أسوء مناطق السكن والتي تطبع السلوك العام في المدينة بالطابع الريفي وتظهر في صورة تجمعات سكنية تتموضع حول المدن وخاصة الأحياء القصديرية المحيطة بالمدن الكبرى في أقطار المغرب العربي والعشب الطينية حول مدن أقطار المشرق العربي، والخشبية حول الخليج العربي وفي هذه المناطق يعيش قاطنيها ظروف مزرية وفقر مدقع وتفتقد الأمن والنظافة وتختفي فيها كل المرافق والخدمات الضرورية.[2]

الأهمية الاقتصادية: إن الدراسات الاقتصادية التي قامت بها معظم الهيئات المالية الدولية وبالخصوص صندوق النقد الدولي من خلال مناقشته لموضوع إنجاز السكنات في إطار الاقتصادي الكلي، أدركت العلاقة الموجودة بين هذا القطاع الحساس في تركيبته للاقتصاد الوطني من جهة، والقطاعات الأخرى من جهة أخرى فالسكن لم يعد ينظر إليه كمجرد خدمة تستنزف خيرات مادية ومالية للمجتمع وفقط، لكن ينبغي أن ينظر إليه على أنه محرك للتنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق خلق فرص عمل مع إمكانية تدريبها وبصفة دورية وكذلك دافع لرفع من إنتاجية العمل لتساهم بدورها في تنمية الصناعات المحلية في مختلف حاجيات مواد البناء فالسكن لم يعد ينظر إليه كمجرد خدمة تستنزف خيرات مادية ومالية للمجتمع وفقط، لكن ينبغي أن ينظر إليه على أنه محرك للتنمية الاقتصادية، وذلك عن

[1] سهام وناسي: الإسكان الحضري ومشكلة السكن والإسكان مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، د ط، 2009، ص 146.

[2] سهام وناسي : نفس المرجع، ص 146 .

طريق خلق فرص عمل مع إمكانية تدريبها وبصفة دورية، وكذلك دافع لرفع من إنتاجية العمل لتساهم بدورها في تنمية الصناعات المحلية في مختلف حاجيات مواد البناء.

وعليه فإن إنجاز السكنات تكمن في مدى تشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة بنوعيها المتخصصة والبسيطة والتي تساهم في امتصاص البطالة بالنسبة لكثير من الدول النامية كانت أم متطورة، كما نجد أن تنظيم برامج السكن المكثفة من شأنها أن تستخدم أكبر قدر ممكن من الموارد المحلية ويكون في الوقت ذاته وسيلة ومجالا لخلق استثمارات متنوعة وفتح مناصب شغل جديدة، وبهذا الصدد نجد أن صناعة مواد البناء تعتبر أداة مهمة في خلق مجالات العمل.

ونظرا لأهمية السكن كسلعة أساسا في المجتمع فان المؤسسات العامة في الدول تشارك الوحدات الاقتصادية الخاصة في إنتاجه وتقوم الحكومات أيضا في غالب الأحيان بدعم هذه السلعة، ففي الأردن مثلا يقوم القطاع العام من خلال المحدود، لأن النفاق الأساسي لهذه الفئة التي لا تملك مسكنا خاصا بها يتراوح من 40 بالمائة و45 بالمائة من إجمالي الدخل على السكن.[1]

4- استخدامات المسكن:[2]

أ- الحاجيات الفيزيائية بالمسكن: يحتاج المسكن من أجل استمرار وظيفته إلى شبكات إما أن تظهر على السطح أو أن تكون مغمورة في التراب، كذلك يحتاج إلى مجالات متنوعة من اجل تحسين منظره وتنميته وتوفر هذه الحاجيات يسهل حياة الأسرة وكذلك الأعمال المنزلية وهي:

4-1- المياه المنزلية: المياه هي العصب الرئيسي لحياة أي كائن حي لذا فكل يسعى بان يزود منزله بها ولذلك تسعى السلطات المحلية في كل أنحاء الوطن لتسهيل العملية من اجل تزويد مساكن الأفراد فاستعمال الماء في المنزل متعدد وضروري يستعمل للنظافة والشرب والطهي، ويجب أن تكون المياه متوفرة بشكل كافي ومعالجة وبجودة عالية، في بلدنا كثيرا ما نسمع ونرى ما يعانيه سكان العمارات من عدم توفر المياه وخاصة في الطوابق الأخيرة وهذا ما يضبط الأسر إلى شراء صهاريج المياه وتكون في أغلب الأحيان غير مراقبة من المصالح المعنية.

[1] خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، دار الهدى للطباعة و النشر، عين مليلة، د طه 2005، ص 58 .

[2] فاتن مصطفيكمال، تأثيث المسكن، مجلة المودة ،القاهرة، فيفري، 2005، ع 33، ص 17 .

وبالرغم من لجوء الدولة إلى تحلية مياه البحر بالإضافة إلى السدود المتوفرة إلا أن المواطن لا زال يعاني من ندرة المياه الحيوية وإذا توفرت تكون في كثير من المرات ملوثة وتسبب أمراض معدية.

4-2- قنوات الصرف الصحي " المجاري":هي قنوات تصريف المياه القذرة من داخل المنزل إلى الحفر الخاصة بكل مسكن، وتعد هذه القنوات بنى تحتية أساسية تظهر في أدوات التعمير إن هذه الشبكات التحتية تفرز الكثير من المشاكل كونها مصدر للأمراض المختلة و الروائح المزعجة، وعند إنشائها تتطلب تكاليف باهضة لذلك فأغلب مساكن البناء الفوضوي لا تتوفر على صرف صحي".

4-3- الكهرباء و الغاز: تعتبر من أهم وسائل الاستخدامات المنزلية وتعد من أهم عوامل الراحة بالمنزل.

4-4- المطبخ ، الحمام ، المرحاض:وهي مرافق أساسية وضرورية ولكل مسكن خاصة في المساكن الحديثة، لان بعض المساكن التقليدية تعاني من عدم توفر هذه المرافق بالصورة الضرورية خاصة الحمام بالنسبة للسكنات الهشة والأكواخ.

وتعرف كل هذه العناصر الأساسية بمعامل الراحة بالمساكن والتجهيزات الصحية وكلما زادت درجة وجودها توفرت الراحة للأفراد الساكنين.

ب- عناصر المسكن:

ينقسم المسكن إلى عناصر أساسية تؤدي وظائف وأنشطة خاصة بكل عنصر وهي كما يلي :

1- منطقة النوم:يعد هذا المجال في السكن خصيصا للنوم وذلك طلبا للراحة والهدوء ويجب أن تبتعد هذه المنطقة عن منطقة الخدمات والعمل والمعيشة لتوفير الهدوء والراحة النفسية، كما يجب أن تتوفر بها بعض الشروط الصحية مثل : التهوية الكافية، ضوء الشمس ومن الأفضل ألا يزيد عدد الأفراد في الحجرة عن اثنين.

2- منطقة المعيشة:وهي المنطقة الحيوية بالمسكن وتتم بها عدة أنشطة ولكنها غالبا ما تكون أنشطة بأفراد الأسرة، لذا يجب أن تكون مكان منعزل عن المدخل الرئيسي للمسكن، حتى يستطيع أفراد الأسرة ممارسة أنشطتهم بشيء من الحرية والراحة، كما يتم في هذه المنطقة اجتماع الأسرة وممارسة الهوايات وتناول الطعام، وقد يتم استقبال بعض الزوار المقربين.

3- منطقة الخدمات: من المناطق المهتمة بالمسكن تضم المطبخ، الحمام، أماكن التخزين، مدخل السكن في غالب الأحيان تتم الأنشطة الخاصة عنصر في المنطقة المحددة لها، لكن قد تجتمع الأنشطة في منطقة واحدة مثل المعيشية النوم وينتشر ذلك في المساكن ذات المساحات الصغيرة و المساكن الفقيرة.

هذا الازدحام يفرز مشاكل وآثار خطيرة على الأسرة ومن كل الجوانب الصحية نفسية أخلاقية، اجتماعية وبانطلاق من حق كل فرد تلبية حاجياته هو بالتأكيد يحتاج إلى غرفة مستقلة يمارس حياته الخاصة وكما يريد.

وقد حدد المؤتمر المنعقد بألمانيا الحد الأدنى للمعايير المساحية حسب عدد الأفراد كما يلي في الجدول:

جدول رقم (01) يوضح المؤتمر المنعقد بألمانيا الحد الأدنى للمعايير المساحية حسب عدد الأفراد

الغرف	عدد الأفراد	المساحة ($م^2$)
3	3	56
3	4	62
4	4	65
4	5	75
4	6	82
5	6	87
5	7	94
5	8	110
6	8	114

المصدر: وكالة ترقية السكن قسنطينة 1999

بالنظر إلى هذه المعايير نجدها لا تتوافق مع ما هو متوفر في بلادنا بحيث لايستطيع هذا الأخير توفير الأمتار المربعة الكافية في ظل نمو ديمغرافي سريع وهائل.

ويعبر معدل أشغال المسكن عن متوسط عدد الأفراد في المسكن، ويعتبر مؤشر في تحديد الاحتياجات الفعلية في ميدان المسكن، إذا اقترن مع نصيب الفرد في المساحة السكانية،[1] كما يعتبر مؤشر أولا على تفاقم أزمة السكن

[1] خليل عبد الله مطاوع: مدينة العلمة السكان والعمران تهيئة المجال الحضري، رسالة ماجستير في تهيئة المجال، قسنطينة، د ط، 1994، ص 237 .

والإسكان من خلال ارتفاع كثافة المسكن، ولقد أثبتت الدراسات السوسيولوجية أن ارتفاع درجة التزاحم في المسكن تولد توترا نفسيا لدى مستعمليه فالمسكن الواسع أصبح ضروريا في الوقت الحاضر.

ج- التقسيم الداخلي للمسكن وحجم الأسر:تعاني الكثير من المساكن في الجزائر من الضيق وارتفاع الكثافة بها خاصة في المساكن الاجتماعية أو المساكن المهولة من طرف الدولة بحيث لا يمكنها تمويل مشاريع سكنية ضخمة تحتوي على عمارات مرتفعة وفاخرة وذات شقق واسعة وغرف مريحة وذلك يرجع لعدة عوامل منها ارتفاع أسعار العقار، وارتفاع أسعار مواد البناء، اضمحلال المساحة العقارية بسبب النمو الحضري وتغير الظروف الاقتصادية وتحرير المبادرات بالانفتاح على اقتصاد السوق وكذا التخطيط العمراني الغير سليم.

- الصيغ السكنية بالجزائر:

بدأ العمل بهذه الوسيلة في الجزائر سنة 1975 لهدف التحكم في التوسع العمراني بالمستوطنات الحضرية من أجل توفير السكن لإعداد سكنات متزايدة حيث تنشأ بشكل اختياري عندما تكون طاقة المشروع إنتاج 400 مسكن فما فوق وبشكل إجباري عندما يتطلب المشروع المعماري إنشاء 1000 سكن فأكثر وقد شهدت أغلب المدن الجزائرية بمختلف أنماطها وأحجامها توسعا في نسيجها الحضري بواسطة هذه الوسيلة في الثلاثين سنة الأخيرة.

1.9- السكن الاجتماعي (L.social):

التعريف البسيط للسكن الاجتماعي هو كل سكن ممول من أموال الخزينة العمومية للدولة إلى طبقة فقيرة من الشعب، فهو مرتبط أساسا بالدخل المادي للأسرة التي لم تتمكن من إيجاد سكن لائق في ظل الأوضاع المالية للبلاد ، كما يرتبط بثلاثة معايير تعبر أو تدل على التوجهات الاقتصادية والاجتماعية التي تميز الدولة وكذا المدخول الأسري هي[1]:

- يجسد السكن الاجتماعي من خلال تنمية خدمة الوظيفة الاجتماعية ، التي تتطلع بها سياسة السكن في الجزائر.
- يستهدف السكن الاجتماعي الفئة ذات الدخل الضعيف والمتوسط ممن لا يمكنه مبدون دعم الدولة الحصول على السكن.

[1] شايب نور الإيمان، محلعين إيمان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية للمنطقة الحضرية الجديدة في إطار المشروع الحضري، 2013 ، ص24 .

– دعم الدولة للسكن الاجتماعي بصورة واضحة وبنسبة 100 % أو جزئيا يعود أساسا إلى اختلاف أنواع السكن الاجتماعي.

أ–مميزاته: يتميز السكن الاجتماعي بالخصائص التالية

– يوجه السكن الاجتماعي إلى الطبقات الاجتماعية والتي لا تسمح لهم مواردهم الماليةمن دفع إيجار مرتفع أو اقتناء مسكن.

– خضع إلى نمطية معينة فيما يخص المساحة المسكونة (60 م2 شقة بثلاث غرف)، يتميز الإيجار المتداول لهذا النوع من السكن بأسعار محددة منذ سنة 1983م.

– مبالغ التمويل من الصندوق الوطني للسكن.

– ارتفاع الطلب حيث تقدر 80 %.

– سكن بعقد إيجار رمزي حيث يتم الدفع عبر مراحل.

– الاعتماد على ميزانية الدولة بقرار من السلطات العامة.

– يقوم ديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGL) مع إدارة السكن والتجهيزات العمومية التسيير ومتابعة كيفية بتطبيق برنامج السكن الاجتماعي.

ب– شروطه: لا يمكن للشخص أن يطلب منحة لسكن اجتماعي إذا كان[1]:

– يملك عقار ذو استعمال سكني أو قطعة ارض صالحة للبناء أو محل تجاري أوارض زراعية تنتج له مداخيل.

– استفاد من سكن اجتماعي أو تساهمي أو سكن تم اقتناءه في إطار البيع بالإيجار – استفادة من إعانة الدولة في إطار شراء أو بناء مسكن.

– الشخص الذي لا يقيم 5 سنوات على الأقل ببلدية إقامته.

– إذا تجاوز دخله و دخل زوجته الشهري 24000 دج.

– إذا كان سن طالب السكن اقل من 21 سنة.

[1] بوليف محمد أنور، إسماعيل تمرايت، إنتاج السكن الجماعي بين الواقع و مبادئ التنمية المستدامة حالة مدينة أو 2 باتنة، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة ، جامعة أم البواقي،2012، ص24 .

2.9- السكن الاجتماعي التساهمي(LSP) :

أ-مفهوم السكن الاجتماعي التساهمي[1]:هو سكن يتم إنجازه أو شراءه عن طريق إعانة تمنحها الدولة وتسمى الإعانة للحصول على الملكية وذلك تطبيقا للمرسوم التنفيذي 94-308 المؤرخ في 04 أكتوبر 1994 المحدد لقواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن (CNL) في ميدان الدعم المالي للأسرة.

ويستهدف عرض السكن المدعوم، أساسا طلبات السكن التي تتقدم بها الطبقات ذات الدخل المتوسط التي لا يمكنها الحصول على ملكية المسكن دون هذه الإعانة من الدولة.

إذن فهذا النوع أساسا يتركز على تركيبة مالية مشتركة بين المستفيد وإعانة الدولة من خلال الصندوق الوطني للسكن، باعتباره مؤسسة مكلفة بتمويل السكن ذو الطابع الاجتماعي التساهمي وهو السكن الذي ينجز عن طريق مرقي عقاري والتمويل يكون عن طريق المرقي، المستفيد والدولة بشروط محدودة كما يلي:

- **المساهمة الشخصية**:تكون مساهمة المستفيد فردية وهي متغيرة حسب الكلفة الحقيقية للسكن حيث لا تتعدى سعر تكلفة الحد الأقصى القانوني و المحدد بمليون دج ، أي أربعة مرات إعانة الدولة بما في ذلك أشغال التهيئة الماء ، الكهرباء، الصرف الصحي، التهيئة الخارجية ...).
- **مساهمة الدولة**: تتراوح هذه المساهمة ما بين 400000 و 500000دج وهي مساعدة مباشرة بشكل نهائي يمنحها الصندوق الوطني للسكن حسب سعر التنقيط الخاص مع الأخذ بعين الاعتبار المدخول الشهري للزوج حسب الجدول التالي:

جدول رقم (02) يوضح مساهمة الدولة حسب المدخول الشهري للزوجين

المستويات	الدخل الشهري للزوجين	الدعم المالي منLNC
01	أقل أو يساوي 25000	500000 دج
02	أكبر من 25000 أقل أو يساوي 40000دج	450000 دج
03	أكبر من 40000 دج أقل أو يساوي 50000	400000 دج

ب- مميزاته:له عدة مميزات منها:

[1] بوليف محمد أنور، إسماعيل تمرايت، نفس المرجع، ص 26 .

- يمكن شراءه على مخطط وهذا بإتباع مراحل البناء ومراعاة رغبات المشتري.
- تقديم الإعانة من طرف الصندوق الوطني للسكن.
- اخذ قرض من البنك.
- إمكانية الدفع بالقسط.

ج–شروط الحصول عليه:وضعت هذه الشروط من طرف الدولة من اجل المساعدة في حل أزمة السكن والمتمثلة في ما يلي[1]:

- مستوى المداخيل لا يتجاوز ثلاث مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- أن يكون غير مالك لقطعة ارض وسكن.
- مدة تسديد القرض محدودة ب15 يوم.
- يجب أن يبلغ المساحة المادية للسكنات المدعومة والتساهمية حوالي 70 م^2.
- سن المستفيد لا يتجاوز 65 سنة.

3.9– السكن عن طريق البيع بالإيجار:

يمثل هذا النوع من السكن جزءا جديدا من عرض السكن الذي تم تأسيسه عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 01-105 المؤرخ في 23 أفريل 2001، المحدد لشروط وكيفيات الشراء في إطار بيع السكنات المنجزة من الأموال العمومية عن طريق تأجيرها.

وتعتبر عملية البيع بالإيجار طريقة للحصول على سكن مع اختيار مسبق لامتلاكه عند انقضاء مدة إيجار محددة في إطار عقد مكتوب.

ويستهدف هذا النوع من السكن الطبقات المتوسطة من المواطنين الذين لا يتعدى مستوى مدخولهم خمسة مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون ، وبالتالي، فيتعلق الأمر المواطنين (لاسيما إطارات متوسطة) لا يمكنهم الحصول على السكن الاجتماعي المخصص للمعوزين ولا على السكن الترقوي (الارتفاع سعره).

أ– مميزاتها:[2]

[1] بوليف محمد أنور، إسماعيل تمرايت، نفس المرجع، ص27 .

[2] بوليف محمد أنور، إسماعيل تمرايت، نفسالمرجع، ص 29 .

- يتكون كل برنامج عن طريق البيع على 50 بالمائة من الشقق المتكونة من ثلاثة غرف و50% من الشقق المتكونة من أربع غرف.

- يتم تحديد مساحة الشقة ب 70م2 فيما يخص الشقق ذات ثلاث غرف و 85م^2

فيما يخص الشقق ذات أربع غرف.

-تتكفل الوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن AADL بمجموعة برامج سكن البيع بالإيجار.

ب–شروطه:يمكن لكل شخص لا يمتلك أو لم يمتلك عقارا سكنيا ولم يستفد من إعانة مالية من الدولة للبناء أو لشراء مسكن وله مدخول لا يتعدى 5 مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أي 40.000دج) أن يتحصل على سكن في إطار البيع بالإيجار.

د– السكن الترقوي :من بين ما لجأت إليه الحكومة خلال السنوات الأخيرة الاعتماد على السكنات الترقوية قصد تحقيق المليون وحدة سكنية التي تضمنها المخطط الخماسي، حيث أن الهدف الرئيسي من الاعتماد على الترقوية العقارية هو تطوير الحضيرة العقارية الوطنية.

4.9– السكن الترقوي المدعم :

السكن الترقوي المدعم هو سكن جديد ينجز من طرف مرقي عقاري وفقا لمعايير تقنية وشروط مالية محددة، موجه لفائدة مستفيدين مؤهلين للحصول على إعانة من الدولة هذا النوع من السكن موجه لفائدة ذوي الدخل المتوسط، والاستفادة من منه يرتكز على مساهمة فردية، وقرض ميسر وإعانة مباشرة.

أ– شروط الحصول عليه :لا يستفيد من السكن الترقوي المدعم كل من:

- من يحوز على ملكية عقار مخصص للسكن.
- يملك قطة ارض مخصصة للبناء.
- من استفاد من سكن عمومي إيجاري أو سكن اجتماعي تساهمي أو سكن ريفي أو سكن في إطار صيغة البيع بالإيجار.
- من استفاد من إعانة من الدولة لشراء أو بناء أو توسيع سكن.
- وتنطبق هذه الشروط على زوجة أو زوج صاحب الطلب[1] .

[1] .بوليف محمد أنور، إسماعيل تمرايت، نفس المرجع، ص 13.

6. نظريات الإسكان:[1]

1.6. النظريات الطبيعية

يذهب أصحاب هذه النظرية إلى أن المتحكم في نمو السكان هو طبيعة الإنسان نفسه و طبيعة العالم الذي يعيش فيه وأن سيطرة الإنسان في هذا النمو هي سيطرة محدودة و قد حاولوا إيجاد قانون النمو السكان يتمكنون من خلاله معرفة ما حدث في الماضي وما سيحدث في المستقبل لكن القوانين التي توصلوا إليها تؤكد عدم تدخل الإنسان والقيم الإنسانية و الاتجاهات في هذا النمو.

وقد قامت النظريات الطبيعية كرد فعل على الاتجاه الذي أكد على السكان من جانب القوة الاقتصادية ومصدر لتحقيق المغانم حيث ركزت على الجانب الإنساني للنمو السكاني ومن أصحاب هذا الاتجاه نذكر:

ميشيل توماس سادلر وهو مصلح اجتماعي انجليزي ورجل اقتصاد نشر مؤلف من مجلدين بعنوان قانون السكان. ويرى سادلر أن السكان لديهم آلية أو ميكانيزم بيولوجي يحول دون نموهم وزيادتهم إلى حد مفرط فارتفاع الكثافة السكانية يؤدي بطريقة آلية وطبيعية إلى تناقص القدرة على الإنجا بأي أنه إذا ما وصل سكان أي دولة من الدول إلى درجة من الكثرة تدخلت العوامل البيولوجية فتقل القدرة البيولوجية على الإنجاب ويستقر حجم السكان عند حجم أمثل و هكذا فقدرة الإنسان على التناسل تتناسب عكسيا مع عدده.

كما نجد في هذا الاتجاه دبلداي وهو اقتصادي و فيلسوف نشر سنة 1853 كتاب حول قانون السكان الحقيقي و استبعد ما اعتقد هسادلر من أن كثافة السكان تسبب نقصا في التوالد والقدرة على التوالد.حيث أجرى تجاربه على الأسرة النباتية و استخلص أنه مهما تزايدت كمية الأسمدة قل إنتاج النبات كما تؤثر البيئة القاسية كشدة البرودة على الحد من نشاط النبات و أسقط ذلك على الزيادة السكانية أي أنها ترتبط ارتباطا عكسيا بموارد السكان من الغذاء لذا تهب الطبيعة النساء قدرة بيولوجية على الإنجاب أكثر خلال فترة ندرة الغذاء بينما تنخفض هذه القدرة إذا ما توفر الغذاء[2].

النمو السكاني و خصائصه في الجزائر أو على الرغم من تعدد النظريات التي قدمت في هذا السياق إلا أننا نجد أن نظرية هربرت سبنسر من أهم النظريات البيولوجية التي سادت إبان القرن 19 حيث اهتم بالتطور الاجتماعي وتفسير

[1] طارق السيد علم اجتماع السكان، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص65.

[2] منير عبد الله الكرانشة، علم السكان الديموغرافيا، علم الكتاب الحديث، ط1، 2009.، ص41.

النظرية السكانية في ضوء ذلك حيث يعتقد أن الغذاء المناسب يزيد من القدرة على التناسل لأن الحياة عند كثير من المخلوقات تبدأ في وقت من العام يكون فيه الدفء والمئونة الغذائية متوفرة والتي تسهل بدورها حياة الفرد مما يؤدي إلى تزايد السكان.

وأن هناك تعارضا بين التناسل والنضوج الذاتي لأن طبيعة الإنسان قد حققت الغاية عن طريق إضعاف اهتمام بالتناسل في حين تؤدي به إلى تخصيص المزيد من الجهد والوقت للتنمية الشخصية والعلمية والاقتصادية كان يعتقد أن هناك تناقصا طبيعيا في القدرة على التكاثر أي الإنجاب وخاصة لدى النساء لأن اهتمام الفرد بنفسه أو النمو الشخصي يستدعي المزيد من الوقت والطاقة وهذا النقص في القدرة على الإنجاب تضمن زيادة أبطأ في عدد السكان لأن التطور الاجتماعي مصحوب حتما بزيادة الاتجاه الفردي.[1]

2.6. النظريات الاجتماعية

ظهرت النظريات الاجتماعية لترد على النظريات السابقة للطبيعية ونظرية مالتوس لتقر بأن سبب الزيادة السكانية هو تأثير العوامل الاجتماعية.

من بين الذين قدموا إسهاما في هذا المجال نجد كارلماركس حيث عرض أفكاره حول السكان في كتابه رأس المال الذي نشر سنة 1929 أرجع الفقر لأسباب متعلقة بالنظام الاقتصادي في حالة النظام الرأسمالي تؤدي المنافسة إلى تراكم المنتجات فيعجز النظام عن تشغيل أفراد المجتمع والفائض السكاني عن تزايد رأس المال أكثر من اليد العاملة و الاستغناء عن هذه الأخيرة نتيجة ظهور الآلة.[2]

في حين تصور أن النظام الاشتراكي يقل فيه ضغط السكان على الموارد وتحل فيه مشاكل تزايد السكاني.

كما نجد كارسوندروز وهو باحث انجليزي اهتم بدراسة الظواهر السكانية وعرضها في كتاب بعنوان سكان العالم و أوضح أن سكان أي مجتمع إما يكونوا قلة أو كثرة أو عند حجم أمثل و يقصد أن النمو السكاني وخصائصه في الجزائر يكون السكان في حالة وسط بين القلة والكثرة الحد الأقصى الذي يمكن أن يعيش في مجتمع ما في مستوى معيشي مناسب.

[1] حسين أحمد رشوان، السكان من منظور علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ب،ت، ص68.
[2] حسين أحمد رشوان، المرجع نفسه، ص72.

ويحقق هذا الحجم الأمثل أعلى متوسط للعائد بالنسبة للفرد فتناقص مستوى الدخل يدل على الاكتظاظ السكاني وإذا كان الدخل متزايدا فهذا دليل على أن حجم السكان أقل من الحجم الأمثل.

وفي نفس السياق نجد أيضا كورادو جيني وهو مفكر وعالم اجتماع ايطالي اهتم بدراسة التغير السكاني باعتباره مؤشرا على تطور و تغير المجتمع وقد عرض موضوع السكان في مؤلف أثر السكان في تطور المجتمع حيث أوضح فيه أن العامل السكاني يغير البناء الاجتماعي من الناحية البيولوجية والمورفولوجية والاقتصادية والسياسية والثقافية كما بين أثر السكان في وقوع الأزمات داخل المجتمع.

كما بين أن المجتمع يمر بثلاث مراحل هي: النشأة والتكوين التقدم والازدهار الاضمحلال والفناء وكل واحدة منها تتميز بخصائص محددة لنمو السكان فالمجتمعات في مرحلة النشأة تتميز بمعدل خصوبة مرتفع وعدم وجود اختلاف في الطبقات الاجتماعية بين السكان. وفي المرحلة الثانية بعد أن يكتظ المجتمع بالسكان ينتقل إلى مرحلة الازدهار والتقدم فتتناقص الخصوبة وعدد السكان وتظهر الهجرة. أما في المرحلة الثالثة من تطور المجتمع.

وفيها يقل عدد السكان نتيجة نقص الأيدي العاملة تتدهور الأحوال الاقتصادية و تتوسع الهجرة من الريف إلى المدينة.

النظريات التي حاولت إبراز أهمية العوامل البيولوجية:

يذهب أصحاب هذه النظريات إلى أن انخفاض الخصوبة الذي حدث في الدول المتقدمة يرجع بصفة أساسية إلى انخفاض القدرة الفيزيولوجية أو البيولوجية على الإنجاب. واختلف أصحاب هذا الاتجاه حول العوامل المؤثرة في هذه القدرة إذ يرى جوزوي دي كاستروا أن العوامل البيولوجية الأثر المباشر على ظاهرة الخصوبة في حين أن العوامل الاجتماعية لها أثر غير مباشر و تتمثل العوامل البيولوجية في أشكال الجوع خاصة النقص في البروتينات وفي بعض الفيتامينات.

ويرى أن تلك العوامل تؤثر على مستوى الخصوبة فإذا ما كان علماء السكان قد لاحظوا منذ زمن طويل أن الفقر يقترن بكثرة الإنجاب فإنهم لم يهتدوا إلى السبب الحقيقي لذلك و أوضح كاستروا أن النمو السكاني و خصائصه في الجزائر السبب هو الفقر وما يرتبط به من نقص في التغذية يؤدي من خلال التأثير على بعض العمليات الفيزيولوجية إلى زيادة النسل.

ويشير كاسترو إلى أن انتشار ظاهرة الجوع في الطبقات الفقيرة ولاسيما في الدول النامية يرجع إلى الاستغلال الامبريالي لكل من الإنسان والأرض، فسوء توزيع الموارد الغذائية سواء على المستوى المحلي أو العالمي هو المسئول عن انتشار ظاهرة الجوع و بالتالي التضخم السكاني الرهيب الذي تشهده الدول النامية وسوء استغلال الأراضي وعدم الاهتمام بالإنتاج الغذائي هما أيضا مسئولا نعن انتشار ظاهرة الجوع.[1]

7- النظريات التي حاولت تفسير نمو السكان في ضوء عوامل ثقافية:[2]

للعوامل الثقافية والقيم الدينية دور في نمو السكان، ويبدو ذلك واضحا في الدول الإسلامية،وفي الوقت الذي تسن فيه الدول المتقدمة قوانين لتشجيع النسل . تتسامح القوى الثقافية السائدة في المجتمع الياباني في عملية الإجهاض و الطفل الواحد . و يرى بعض الباحثين أن عملية الإجهاض هي أول وسيلة يلجأ إليها السكان للحد من حجم الأسرة و قبل انتشار وسائل منع الحمل في المجتمع.

بينما في البلدان الإسلامية يختلف الأمر حيث تحرم الشريعة الإسلامية الإجهاض، و تبيح طرقا أخرى لتنظيم النسل وهذا حفاظا على صحة الأم وصحة الأطفال الذين تمكنهم هذه الطريقة من الإحاطة بالرعاية والعطف الضروريين لنموهم المنسجم.

وأما الإسهام الغربي في هذا المجال. نجد أن فرانك فيتر يرى أن أسباب تزايد السكان أو تناقصهم يرجع إلى عدد كبير من الظواهر التي تحكمها ثقافة الشعوب و عاداتهم وأد البنات ليس بسبب نقص الطعام و لكن بسبب عامل ثقافي هو الخوف من العار أما الأسر الغنية التي تخشى انقسام الملكية تلجأ إلى تحديد النسل أما تلك الفقيرة فترى أن إنجاب الأطفال هو أحد العوامل الأساسية التي تؤدي إلى زيادة الدخلة.

نظرية توماس مالتوس: يذهب البعض من الباحثين في مجال السكان إلى أن الدراسة العلمية للسكان قد بدأت بنظرية النمو السكاني وخصائصه في الجزائر مالتوس فهو من أرسى دعائم الدراسة العلمية للسكان معتمدا على المناهج العلمية والمنهج الإحصائي كما كان أول من نبه الأذهان المشكلات الناتجة عن زيادة السكان بدرجة تفوق الموارد الإنتاجية.

[1] طارق السيد، علم اجتماع السكان، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 80

[2] حسين أحمد رشوان، مرجع سابق، ص80.

تمحورت نظريته أساسا على العلاقة بين السكان والموارد الإنتاجية وكانت نظرته ذات مسحة تشاؤمية وحسب رأيه فإن هناك خطورة في زيادة السكان وخاصة أن هذه الزيادة تسير بمعدل هندسي بينما تزيد الموارد الغذائية بمعدل حسابي لذلك فإن هذه الأخيرة لا تزيد بنفس النسبة التي يزيد بها السكان وهذا ما يدعو الناس إلى التنافس على الطعام والصراع والحرب وتفشي الأمراض أو يقل الطعام فتنتشر المجاعات.[1]

وقد كانت مقومات نظرية مالتوس كما يلي:

- ✓ إن قدرة الإنسان على التناسل و فعاليتها نعمل على زيادة عدد السكان.
- ✓ أن عدد السكان يتضاعف في كل جيل أو كل 25 عاما إذا لم يعوقهم عائق قوي.
- ✓ أن قدرة الأرض أو مصادر الطبيعة عموما على إنتاج ما يتطلبه البقاء الإنساني من غذاء قدرة محدودة وتخضع لقوانين الغلة المتناقصة.

ولتجنب المصير القائم ينصح مالتوس بإتباع نوعين من الموانع للحد من الزيادة السكانية، الأول أخلاقي يتمثل في العفة والرهبنة والعزوف عن الزواج أو تأخيره، والثاني موانع قسرية مثل العمل في المهن الصعبة والفقر والأمراض والأوبئة والقحط والمجاعات والحروب وإليها يرجع الفضل في الموازنة بين أعداد السكان وبين موارد العيش المحدود في العالم.

8- طبيعة الأزمة السكنية بالجزائر:

ذهبت رابية نادية اعتمادا على ما يراه Muting أن طبيعة الأزمة تتمثل في التفرقة بنن المساكن المبنية أي المساكن تبني حسب الفئات الاجتماعية والمهنية والتي بدورها نسكنها، فالمشكلة تختلف حسب اختلاف الفئات الاجتماعية فعند الأغنياء تكمن المشكلة لديهم في نقص المرافق الاجتماعية والثقافية والرياضية والتجهيزات الاقتصادية والتي تحيط بالمسكن بالإضافة على عدم تطابق الهندسة المعمارية للمسكن تصوراتهم الاجتماعية وخلفياتهم الثقافية.

إن طبيعة المشكلة السكنية عند الفقراء تختلف تماما عن الطبقة الأولى فتنحصر المشكلة لديهم في إيجاد أو الحصول على مسكن صحي يأوي أسرهم ويخلصهم من قساوة العيش في بيوت القصدير فهذا هو حلم الذي يتمنون تحقيقه[2].

[1] حسين أحمد رشوان، المرجع نفسه، ص81.

[2] رابية نادية، المسكن و الغائبة بعد زواج الأبناء، رسالة ماجستير علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1990-1991، ص 15-16.

ثانيا: السكن العمودي

1-نبذة تاريخية عن السكن العمودي:

إن هذا النمط من العمران ليس وليد العقود الأخيرة من الزمن، بل قديم النشأة جاء، كنتيجة لمحاولات عديدة، من طرف الأمريكان والأوروبيين لإيجاد حل للأعداد الهائلة من المهاجرين (خاصة العمال)، إلى أوروبا وأمريكا للعمل في مجال الصناعة، وفي هذا السياق جاءت أولى المحاولات، على شكل مشروع الوحدة السكنية التي أشرف عليها المعماري الفرنسي (le corbusier) كنموذج لهذا النمط من العمران مع بداية الستينات من القرن الماضي(1964/1962) ذات السبعة عشر طابقا والمتسعة لنحو ألف وست مائة نسمة، الموزعة شققها السكنية على ثلاثة وعشرين نموذجا متفاوتة المساحة.[1]

المسكن العمودي أو البناء الإرتقائي كما أسماه المعماريون، يعد منذ نشأته بديلا لفك أزمة السكن وظهرت فكرته بعد الحرب العالمية الثانية بعد ما لحق بالأرض من دمار وتقلصت المساحات للإستيطان، لكن فكرة البناء فقدت جزءا من جاذبيتها في عصر الحداثة فباتت تتطلب رؤية جديدة تتوافق مع متطلبات العصر إجتماعيا، ومن ناحية هندسية وإدارية يرى المعماريون أن المسكن العمودي إتخاذ خيار التكرار بدلا من التوسع في القطع يحقق أو سرعة الإنجازية لا يوفرها البناء الأفقي بشكل يتوافق مع سرعة النمو الديمغرافي والكثافة السكانية المتزايدة.

وإضافة أن السكن ينبغي أن يتوافق مع ثقافة المجتمع من حيث التصميم الهندسي فمراعاة عادات وتقاليد المواطنين المتمثلة في حفظ الخصوصية الفردية، ومن أهم أسباب نجاح هذا المشروع دفعهم لتقبله، كما أن فكرة بنائه كنمط مرن قابل للتعديل حسب نمط المالك يعد فكرة جيدة لإستقطاب المواطنين الذين يفضلون إمتلاك وحدة بمواصفاتهم الخاصة[2].

وفي مرحلة ما بين أعوام 1981 حتى 1998م كان مخطط الإنشاء مليون وحدة سكنية في النطاق الحضري ومنها ضمن نمط السكن العمودي تنفيذه شقة سكنية كان ضمن وحدة القطاع الحضري، مما يدل على التوجه نحو زيادة بناء السكن العمودي.

[1] بلقاسم ديب، نذير زنيبي، البيئة العمرانية بين التخطيط والواقع الأبعاد التخطيطية والتحديات الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع13، كلية الهندسة والعلوم، قسم العمارة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص 435.

[2] www. Alwasat news. Com11:15 تاريخ الدخول إلى الموقع: 2022/20805 على الساعة

لقد شهد القطاع الإشتراكي فترة جيدة جدا في مجال زيادة أعداد العمارات السكنية المشيدة، وبالتالي فإن إعداد الشقق السكنية خلال فترة الثمانينات إزدادت بشكل ملحوظ، وذلك بفضل التخصيصات المالية المرصودة للإسكان وخاصة العمودي منه، ولكن إسهام القطاع الإشتراكي قبل منذ أواخر الثمانينات بصورة كبيرة لدرجة التوقف الكامل ويعود ذلك إلى ظروف الحصار وما نتج عنه من ضعف الرصيد المالي للقطاع الإشتراكي للقيام بمثل هذا النوع من المشاريع، بالمقابل نلاحظ إستمرار القطاع الخاص خلال المدة ذاتها على نشاطه العماري، ومن التوقف التام الذي طرأ على القطاع الإشتراكي خلال تلك المرحلة، مما أدى إلى تأثر القطاع الإشتراكي بصورة أكبر من القطاع الخاص الذي استمر بنشاطه ولو على نطاق ضيق، ولكن القطاع الخاص في سنوات 1995-1997 عاد يمثل الإشتراك في التوقف التام في إنشاء عمارات سكنية جديدة[1].

3- أنماط المسكن العمودي:[2]

أ. السكن الفردي: هو سكن مستقل تماما عن المساكن المجاورة له عموديا له مدخل خاص ويمكن أن نجده بنوعين:

- منعزل: مفتوح من جميع واجهاته (مستقل عموديا وأفقيا).
- مجتمع: له واجهات محدودة (مستقل عموديا فقط).

ب. السكن النصف جماعي: هو سكن جماعي به خصائص السكن الفردي، عبارة عن خلايا سكنية مركبة ومتصلة ببعضها عن طريق الجيران أو السقف، تشترك في الهيكلة وفي بعض المجالات الخارجية (مواقف السيارات، الساحات العامة)، لكنها مستقلة في المدخل.

ج. السكن الجماعي: عبارة عن بناية عمودية تحتوي على عدة مساكن لها مدخل مشترك ومجالات خارجية مشتركة، يعتبر أقل تكلفة إقتصادية من السكن الفردي والنصف جماعي، فهي عمارات أي مبنى يتكون من

[1] حسام صاحب آل طعمة، الأخطاء الشائعة في خرائط البحوث الجغرافية، دورة علمية محكمة، حوليات آداب عين الشمس، المجلد 46، قسم الجغرافية ونظم المعلومات، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2018، ص.05

[2] معنصر عماد، البناء المعماري العمودي كخيار للسكن الاجتماعي وانعكاساته على استهلاك العقار وتسييرالمدينة ماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة بانتة، الجزائر، 2012، ص69.

طابق واحد أو أكثر به درج داخلي يخدم جميع الطوابق بالمبنى، أو عبارة عن شقة هي جزء من مبنى، تتألف من غرفة واحدة أو أكثر مع وجود المرافق الخاصة بها ولها مدخل واحد أو أكثر يؤدي إلى جميع مشتملاتها.

4-أنواع المسكن العمودي:

يعتبر نمط السكن العمودي النمط الحديث من الأنماط السكنية التي بدأ الإنتشار في معظم بلدان العالم نتيجة للمميزات التي يتميز بها عن النمط السائد (النمط الأفقي).

أ. السكن المنخفض الطوابق (3 إلى 4) طوابق: وهو الشكل السائد حاليا في البلد إذ يتكون من ثلاث أو أربع طوابق، وفي كل طابق عدد من الوحدات السكنية تتراوح بين إثنين أو أكثر، وفي الغالب لا تحتاج لمصاعد أو بعض المستلزمات الأخرى التي يتطلبها الشكل.

ب. السكن المتوسط الطوابق (4 إلى 5) طوابق :

ويقصد به المباني السكنية التي يعتمد فيها على استخدام المصعد فضلا عن وجود السلالم، وارتفاعها أمر غير متفق عليه، وقد يصل ارتفاعها إلى خمسة طوابق رغم أن بعض المباني ذات أربع طوابق تمتلك مصعد كهربائي وعادة ممكن الإكتفاء بمصعد واحد فقط التغطية متطلبات التحرك العمودي للساكنين وبوزن 320كغ.

ج. السكن المتعدد الطوابق (النمط المرتفع من 6 فأكثر).

يتكون هذا الشكل من ستة طوابق فأكثر ويتطلب بعض المستلزمات الضرورية كالمصاعد وغيرها كما أن هذا النوع بدأ في الإنتشار في المدة الأخيرة في بعض الدول الأخرى، وفي جميع الأشكال المذكورة تكون الشقق هي الوحدة السكنية لها، والتي تكون ضمن عمارات سكنية حديثة تتواجد في الأغلب في مراكز المدن الرئيسية، ويقع معظمها ضمن مشاريع الإسكان المنقذ من قبل القطاع الإشتراكي الحكومي.[1]

5- مزايا وعيوب المسكن العمودي:

أ. مزايا المسكن العمودي:

[1] بيداء عبد الحسين بديوي الحسني، تحقيق الإكتفاء السكني بفاعلية تحديث المخطط الأساسي وإشباع الحاجة السكنية في ناحية الحيدرية، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، كلية التخطيط العمراني، السنة الحادية عشر، المجلد العاشر، عدد خاص بمؤتمر الإسكان، جامعة الكوفة، العراق، 2015، ص244-245.

1. تقليل الهدر بالأراضي عموما والزراعة خصوصا، حيث إن بناء العمارات السكنية التي تضم عدة طوابق يؤدي إلى تقليص حجم المدينة.

2. الإس تخدام الإقتصادي في تنفيذ خدمات البنى التحتية فضلا عن الإقتصاد في استخدام المواد الإنشائية وكلفها مقارنة بالإنشاء الأفقي.

3. يمتاز السكن العمودي بكونه صحيا، لأنه يوفر تهوية سليمة فضلا عن الإبتعاد عن الضوضاء الصادرة من وسائل النقل مثلا.

4. تمتاز بواجهات معمارية جميلة ضمن المجمع السكني والتكوين المعماري لهيكل المنطقة والشوارع الرئيسة، إذ يتطلب الشكل الجمالي إستعمال الأبنية متعددة الطوابق.

5. سرعة الوقت المستغرق لإنجاز الوحدة السكنية (العمودي)، إذ يستغرق 40% من الوقت المفترض من البناء التقليدي.[1]

6. يتلاءم البناء العمودي مع الخطط الإستثمارية لأنه يوفر داخل المدن أراضي واسعة للإستثمار، مما يؤدي إلى تطوير المدينة لتتحول من مدينة محلية إلى مدينة عالمية، وكذلك يسهل إنشاء مراكز ثقافية وترفيهية عامة بالنظر لما يوفره من أموال ليكون عاملا من عوامل التحضر المدني مما يؤدي إلى الهجرة المعاكسة وبالتالي تخفيف الإختناقات داخل المدن الكبرى.[2]

7. يوفر التوسع في البناء العمودي أفضل خدمات الأمن والحماية للمواطنين، وللدولة عموما وبأقل عدد ممكن من أفراد الأمن والأموال فضلا عن إمكانية السيطرة الأمنية.

إن الهدف من إعتماد أسلوب البناء الجاهز هو الحصول على مردود كمي لإنتاج واسع للوحدات السكنية ضمن أقصر فترة زمنية، وذلك ضمن مجتمعات أو أحياء سكنية تتوفر لها كافة الخدمات فضلا عن ذلك الخصائص الإيجابية للبناء المتعدد الطوابق، فإن لها خصائص إجتماعية مهمة تؤدي إلى تنمية العلاقات الإجتماعية بين السكان من خلال توثيق أواصر الجيرة بينهم، وبالتالي توثيق أواصر التعاون بين ساكني العمارات وإشتراكهم في مسؤولية إدارة

[1] حسام صاحب آل طعمة، المرجع السابق، ص05 .

[2] معنصر عماد، المرجع السابق، ص 21.

المجتمع، ويمكن إستخلاص أن للبناية المتعددة الطوابق مزايا إيجابية من النواحي الإقتصادية والصحية والإجتماعية من توفير أجواء الراحة للمواطنين وأن وجودها يعد عنصر أساسي في فضاء المدينة.[1]

ب. عيوب المسكن العمودي:

1. عدم صموده أمام الظواهر الطبيعية ذات الطابع التدميري كالزلزال، دون تجاهل بصمة الإنسان، وخاصة المقاول، المهندس المعماري والمدني ثم المسؤول الإداري.

2. بطء وتيرة الإنجاز في مواجهة الطلب السريع والمتزايد من جهة أخرى، ولقد ثبت أن الإستثمار في الإسكان العمودي يؤدي إلى إستهلاك الموارد المالية دون أن يوفي بالغرض.

3.يقوم البناء العمودي على مغالطة كبيرة تتعلق باقتصاد الأرض والبناء، فالكثير يعتقد أنه ببناء العمارة يمكن الإقتصاد في الأرض وذلك برفع الكثافة السكانية في الهكتار الواحد.

4. إعتماد الإنسان بداخل المبنى العالي في جميع أنشطته على جميع الوسائل الميكانيكية والكهربائية، وهو بهذا رهين تواجد التيار الكهربائي والذي يؤدي غيابه إلى توقف معظم هذه الأنشطة.

5.الإرتفاعات الكبيرة للمباني العالية، يصعب من عملية وصول المياه إلى الأدوار العليا بطريقة الضغط العادي للشبكات داخل المناطق المختلفة في المدن، فإنه يتم إستخدام خزانات علوية للمياه توضع فوق أسطح العمارات.

6. الإكتظاظ وعدم القدرة على التحكم في تسيير المجال ومراقبته، فحركة النقل وخاصة الميكانيكية تعرف إكتظاظا وإزدحاما كبيرا نظرا للتكديس السكاني والضغط على الطرقات والمرافق العمومية.[2]

7. يعمل على عدم تحقيق العزل الصوتي بين الطوابق والجدران الفاصلة والإحساس بضعف الخصوصية داخل الوحدة السكنية نفسها بسبب عدم إستعمال معالجات معمارية وتخطيطية ملائمة.

8 إرتبطت مسألة الخصوصية تاريخيا بالقيم الإجتماعية والخصوصية الديمغرافية، وقد أخذت هذه بنظر الاعتبار في قليل من التصاميم بداية السياسة السكنية العمودية.

[1] حسام صاحب آل طعمة، المرجع السابق، ص 06 .

[2] معنصر عماد، المرجع السابق، ص 23.

9. تعرض الأسر الإشراف سكان العمارة المشرفين على بعضهم البعض إذ التقارب الشديد بين الشقق والمداخل الرئيسية التي تؤدي إلى ذلك[1].

6- المنظور الثقافي الاجتماعي للسكن العمودي:

يشمل المنظور الثقافي والاجتماعي للسكن العمودي، في مدى التكيف والانسجام مابين المتغيرات الاجتماعية والثقافية، والتي تتمثل في ديناميكية السكان وحجم الأسرة، وكذلك الجوانب الثقافية التي تتحددفي العادات والعرف الاجتماعي، واختلاف التوزيعات السكانية، وحركية حجم الأسرة (بين الزيادة والنقصان)، واختلاف طبيعة الحياة ونظامها والتغيرات في نمط البناء، وهذا كله يحتاج إلى دراسة تحليلية لمختلف العوامل الثقافية والاجتماعية، ومعرفة أهم مشاكلها، وهذا ما هو مفقود داخل المجتمعات العربية وخاصة أن هذا النمط من العمران، يعد ظاهرة جديدة بالنسبة لهذه المجتمعات، مما يستلزم فتح المجال الدراسة وتحليل هذه الهياكل العمرانية، وتهذيبها وفقا لما تقتضيه الخصوصية الثقافية العربية.[2]

7- التيارات النظرية للسكن العمودي:

ظهرت منذ بداية القرن العشرين مدارس واتجاهات فكرية نظرية لم تكن راضية بالأوضاع السائدة، جاءت كردة فعل للأفكار التقليدية المحافظة، داعية إلى عمارة حديثة، تعبر عن روح الحداثة، ليس في أوروبا فقط بل في العالم أجمع، واعتمدت هذه التيارات على المنهج الأبي"يتحدد في اعتبار المباني أشكالا وكتلا مجردة وإزالة كل الإشارات التاريخية والزخرفة لصالح التفاصيل الوظيفية، وبالتالي أصبحت المباني تظهر على شكل هياكل إنشائية وجسور الحديد والأسطح الخراسانية، ويمكن أن نلتمس ثلاث تيارات أساسية :

7-1- التيار الفرنسي بزعامة اله كوربوزى (le corbusier) :تعكس فلسفة (له كوربوزيه) بعض أهم ملامح التوجهات الفكرية للسكن العمراني الحديث، ويعد اله كوربوزيه)، من أشهر المعماريين في القرن العشرين على الإطلاق وقد طغت فلسفته وامتدت إلى تخطيط المدن كذلك، وقد بلغت شهرته إلى حد جعلت بلده الأصلي "سويسرا" تضع صورته على عملتها. وقد صممله كوربوزيه" الكثير من المعالم الحديثة، في كافة أنحاء العالم، من الولايات المتحدة

[1] حسام صاحب آل طعمة، المرجع السابق، ص06.

[2] وائلعبد الرؤوف أحمد داود، البناء متعدد الطوابق والوظائف في مدينة نابلسمن منظور اجتماعي وعمراني، قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضري و الإقليميبكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية –نابلس، فلسطين، 2003، ص21.

الأمريكية إلى روسيا وأمريكا الجنوبية إلى الهند إلى العراق، ومن أشهر أعماله الفيلاسافوي" في فرنسا والمباني الكبرى فيشانديغراء"، في مقاطعة "البنجاب" في الهند، وقد توصل" كوربوزيه" إلى وضع مخططات لمدينة سماها" مدينة الإشعاع"، واهتم بالتناسق والانسجام لمكونات أساسية في فلسفته، ورفض أي شكل من الأشكال الزخرفة، ومن أهم الانتقادات التي وجهت إليه، الاهتمام المبالغ فيه بالشكليات وإهمال روح هذه الشكليات الخصوصية الثقافية).[1]

7-2- تيار مدرسة شيكاغو: لقد ساهمت النجاحات التي حققتها مدرسة شيكاغو في إطار استجابتها لمختلف متطلبات الحياة العصرية في وقتها، من خلال تبني اتجاه تصميمي جديد في المشهد العمراني، هو تيار (الأرت نوفو)، الذي ابتكر مسلكا تصميميا عقلانيا يرتكز فيه على عملية إدماج الشكل بالمضمون (المحتوى)، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية ونوعية الأسلوب الإنشائي، وضرورة ظهوره شكل صريح في المعالجات التصميمية، أي يكون الحجر حجرا والحديد حديدا، والخشب خشبا على حد وصف المعماري والمنظر الفرنسي (فيوليه دوك).[2]

كما قد وظفت مدرسة شيكاغو مبدأ البناء باستخدام تقنية الأبعاد الثلاثية مختلفة الارتفاعات والتي أطلق عليها اسم عمارة الأنبوب ويعود الفضل في تسميتها إلى المعماري التركي: "فضل الرحمن خان" وتتكون هذه العمارة، من ثلاثة أو أربع كتل معمارية، واشتهرت ببناء ناطحات السحاب.

7-3- التيار العربي: يقود هذا التيار المعماري المصري "حسن فتحي"، الملقب بشيخ المعماريين العرب، وهو أول من دعا إلى استخدام مبادئ العمارة المحلية .وبمواد رخيصة لإقامة قرى الفقراء ذات الطابع المصري (ريفي) خلال الأربعينات والخمسينات وطبقها عمليا، وفي العراق برز المعماري "رفعت الجادربي" الذي يعد أشهر معماري عراقي في العصر الحديث، بحيث مزج بين العمارة الحديثة وتوظيف النحت والأشكال التجريدية ومواد البناء المحلية.

8-خصائص السكن العمودي :[3]

في الواقع أن خصائص السكن العمودي تختلف باختلاف الزمان والمكان، وبالتالي فهي تتحدد وفقا الثنائية الزمان والمكان، بحيث قد كان أهم ما يميز العمارة القديمة هو البناء وفقا لما تقتضيه الوظائف الاجتماعية، كالسكن والعبادة

[1] إياد نصار، الاتجاهات الفكرية للحداثة في العمارة من موقع: تاريخ الدخول يوم 2022/05/18 على الساعة 16:00 . http://inassar.blogspot.com/2010/06/blog-post_8632.html

[2] وائلعبد الرؤوف أحمد داود، المرجع السابق، ص25.

[3] وائلعبد الرؤوف أحمد داود، المرجع نفسه، ص30.

والترفيه والممارسات الاجتماعية....الخ، وهذا يتطلب الربط بين خصائص هذه الوظائف وخصائص البيئة، مما يجعل من العمارة التقليدية خلية في نسيج المدينة، ومن الملاحظ كذلك في العمارة التقليدية خاصة العمارة الإسلامية، أن هناك نوع من التفضيل للعمارة الداخلية على حساب العمارة الخارجية، هذا التفضيل الذي يرتبط بمصالح فردية وجماعية خاصة، ويحقق أهداف مباشرة للسكان.

أما العمارة الحديثة تحت مفهوم السكن العمودي، فأهم ما يميزها هو ذلك التحول من نمط الأشكال الاستاتيكا إلى نمط الأشكال الديناميكية، أي التحول من المضمون إلى الشكل، وبالتالي الاعتماد على الموضوعة في الإنشاء والتصميم للعمارة الحديثة (السكن العمودي)، وهذه الموضوعية في الإنشاء في الواقع تتعلق بأبعاد أيديولوجية ذات توجهات اقتصادية سياسية، وهذا ما ظهر بشكل جلي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الاتجاه، بحيث بدأت تظهر لديها بصورة واضحة النزعات السياسية لزعامة العالم الرأسمالي، من خلال تبنيها لمجموعة من المشاريع مشروع مارشال، مشروع ايزنهاور .... الخ) هدفها تعزيز وتكريس النفوذ الاقتصادي والسياسي لأمريكا فيالعالم، وقد لعبت العمارة الأمريكية كأحد أوجه لهذا الغزو الأيديولوجي الفكريدورا مهما في تثبيت القيم الجمالية للعمارة العالمية لفترة طويلة من الزمن. وهذا من حيث الأهداف أما من حيث الخصائص الشكلية للأنماط السكنية العمودية الحديثة يمكن أن نحددها في أربع خصائص أساسية على النحو التالي[1]:

1- تعدد الطوابق.

2- الاستخدامات المتعددة للمواد الإنشائية الجديدة (الحديد، الخشب، الاسمنت المسلح، الزجاج، الألمنيوم...)

3- الاعتماد على الأساليب الحديثة في تكنولوجيا البناء.

4- استعمال الأشكال ذات القيم الجمالية الحديثة.

9- المفاهيم التصميمية للمبنى العمودي:

إن المشكلة التي تواجه السكن العمودي من حيث التصميم، هو في تأثير هذا النمط من العمران على البيئة المحيطة، وهو ما يجعل عملية الموازنة أمر محتوم بين هذين العاملين، إلى جانب اختيار الطاقة الكفاءة، وعلى هذا الأساس ظهرت عدة توجهات، تعمل على إرساء أسس ومفاهيم تصميمية متقدمة للمبنى العمودي باستخدام الحديد

[1] خالد السلطاني، حديث في العمارة، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق، 1958، ص. 76-77

مثلا إذا وصل ارتفاع المسكن إلى 12 طابقا، وهذا التوجه ظهر بعد السيطرة والتحكم الجيد في الانتقال العمودي، وبالتالي أصبح الانتقال إلى مستويات أعلى أمر ممكنا وفي هذا السياق يمكن تحديد المفاهيم التصميمية للمبنى العمودي في شرطين مهمين:

1- يجب أن يكون المبنى متعدد الطوابق، ويتوافق مع البيئة المحيطة من حيث المستوى المناخي والاجتماعي.

2- يجب أن يكون المبنى العمودي ذا تأثير على المستوى الحضري.

- السكن العمودي كتجربة مطروحة لمعالجة القضية السكنية:

إن ازدياد الكثافة السكانية، في مقابل النقص في الوحدات السكنية ولد الحاجة إلى التوجه نحو السكن العمودي، كأحد الحلول للأزمة السكنية وقد أصبح هذا النمط من البنيان، يشكل حتمية وجزءا أساسيا من المنظر الطبيعي المعاصر، والأفكار التصميمية الجيدة أصبحت أمرا شائعا وسط حشد المعماريين والمخططين في العقد الأخير بحيث قد تجاوزت هذه المباني العمودية فكرة المشاريع القيادية الوحيدة ضمن المظهر العام للمدينة. ومعني ذلك أن الأبنية العمودية أصبحت مقبولة اقتصاديا نظرا للكثافة السكانية العالية وكذلك ارتفاع أسعار الأراضي وأصبحت تبني من اجل تأدية عدة وظائف. وليس لوظيفة واحدة، ويمكن تلخيص الأسباب التي جعلت السكن العمودي ضرورة لعلاج القضية السكنية في مايلي:

- الاستعمال الأمثل للأرض .
- تلبية الحاجة إلى مراكز إدارية ضمن تجمع محدد.
- الكثافة السكانية العالية التي تحتاج إلى مثل هذا النمط من السكن.
- ارتفاع أسعار الأراضي.[1]

[1] شيماء حميد ومها عامر العكيلي، مرجع سابق، ص102.

– السكن العمودي والحياة الاجتماعية للأسرة:[1]

التفاعل والعلاقات الاجتماعية للأسرة :

إن فقدان العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة والمجتمع يمكن أن يعبر عنه بضعف العلاقات بين سكان المدينة بشكل عام وبين الجيران بشكل خاص. وهذا هو المشهد الأبرز الذي يمكن أن يلمسه كل راصد الظواهر الاجتماعية في أي مجتمع مدني، وهذه ما تنبه له ابن خلدون قبل ستة قرون حيث أشار إلى أن المدن تطبع سكانها بطابع خاص، وتؤثر في ثقافتهم ونشاطاتهم، وعلاقاتهم الاجتماعية، كما أنها تتطور بسرعة من حيث الاتساع المكاني وازدياد معدلات نمو السكان، ومظاهر العمران المختلفة، وهذا التطور من شأنه أن يحدث تطورة مشابها في العلاقات والنظم الاجتماعية المميزة لسكان المدن، أما المناطق البدوية فهي تتطور في رأيه ببطء شديد. وتتسم الظواهر الاجتماعية السائدة فيها بطابع الثبات والاستقرار النسبيين.

وقد أثبتت الدراسات الأكاديمية أن نسبة العلاقات الاجتماعية بين السكان لا تزيد بكثرة عددهم، وإنما تعتمد على الزيادة في نسبة تقابلهم. فسكان المباني العالية يجدون صعوبة في خلق علاقات مع الجيران أو يكونون علاقاتهم ذات عمر قصير، وتنمو هذه العلاقات عند التقابل في المناطق المشتركة مثل المصاعد والمداخل، وقد دلت الدراسات على أن جيرة المداخل الخارجية في المساكن المنفردة الأفقية تزيد من فرص التعارف أكثر من جيرة المداخل الداخلية بالمباني العالية.

لقد أدت المباني العالية إلى قلة العلاقة بين الأفراد داخل البيوت وخارجها كما أدت إلى عدم تجاوب السكان مع الخارج، وقللت من فرص تقابل الناس مع بعضه وتعاملهم على مستوى الشارع والحي. وعدم انتماء الناس إلى بعضهم وعدم تعاملهم على مستوى الحي، مما أدى إلى ظهور قيم جديدة.[2]

كما أن هناك سبب آخر لفقدان العلاقات الاجتماعية بين الناس إثر التوسع في المدن، وهو عدم الاحتياج إلى بعضهم البعض، ففي السابق كانت الأدوات والمستلزمات قليلة على مستوى الحي الواحد مما يوجد حاجة للتواصل للاستفادة من حاجيات الآخرين، كما أن عدم الاستقرار في المنزل من قبل الكثير من الساكنين بسبب صعوبة

[1] عبد الله بن ناصر السدحان، الآثار الاجتماعية للتوسع العمراني (المدينة الخليجية نموذجا)، سلسلة كتابالأمة العدد 136، مركز البحوث والدراسات، ط1، ص116-117.

[2] نوبي محمد حسن، التصميم الاجتماعي للمجتمعات السكنية العالية، بحث منشور في مجلة العلوم الهندسية، كلية الهندسة، المجلد 30، العدد3، جامعة أسيوط، مصر، 2002، ص156.

التملك أوجد مثل هذا الضعف في التواصل بين السكان بشكل عام، فالمستأجر يشعر أن وجوده في المنطقة مؤقت لذا قد لا يرى ضرورة لتكوين علاقات مع الجيران نظرا لعدم استقراره.[1]

علاقات الجيرة:[2]

إن تبني نمط الإسكان العمودي الذي يتسم بوجود مدخل مشترك واحد بمقاييس هندسية محددة تجعل الساكن مقيدا، كما أن ضيق السكن تجعل الأسرة عاجزة عن استقبال الضيوف والأصدقاء إلا في أوقات محددة. إضافة إلى أن عدد الجيران أصبح محدودا.

وقد انحزت السكنات العمودية الجماعية بغرض استيعاب أكبر عدد ممكن من الوحدات السكنية لهذا نجد أن كل أسرة استقلت بمسكنها الخاص، فزادت الفردية وضعفت علاقات القرابة والتفاعل، وانتفى التعاون وظهر الجوار في مواقف محدودة وسطحية.[3]

لقد اختزل المسكن الحديث بالعمران الرأسي إلى حد كبير مجموعة من قيم ومعاني الجيرة والقرابة فتعقيدات هندسة هذا الإنشاء لا تسمح بتحقيق التكامل في إطار فيزيائي يحمل معاني التكامل الاجتماعي. وهذا بسبب تهميش مفهومي القرابة والجيرة الذين يعبران عن معنى التماسك الاجتماعي والاستمرارية في نقل تراث المجتمع الحضاري. وهما بذلك يشكلان إحدى أهم دعائم قيام مجمع توحده شبكة من العلاقات التي تدعم روابط التلاحم والتفاعل والتماسك بين الأفراد والأسر والجماعات.

10- السكن العمودي والخصوصية الثقافية والاجتماعية:

في الواقع أن فكرة صناعة الأبنية العمودية مبنية على أساس النظرية الميكانيكية التي تعتمد على التكرار والتنوع دون الاعتماد على رغبات ذوق السكان، وهذا ما أكده المعماري الفرنسي له كوربوزيه) عندما طلب منه الرئيس نيهرو الهندي- أن يبني بعاصمة (البنجاب شاندراه)، فأجابه على اعتبار أن مخططه لم يأخذ بالحسبان عادات

[1] عبد الله بن ناصر السدحان، المرجع السابق، ص121.

[2] تواتي طارق، التونسي فايزة، تمثلات علاقات الجيرة داخل البناءات المعمارية العمودية بالمدن الصحراوية بين التقليد والحداثة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص بالملتقى الدولي لتحولات المدينة الصحراوية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015، 303.

[3] عسلي سعد: علاقات الجيرة في المدينة، دراسة مقارنة بين الأحياء العتيقة والأحياء الجماعية (حارة أولادعتيق حي القصر وحي 110سكن جماعي)، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، **2009-2010**، ص**117**.

وتقاليد وأذواق الهنود – قائلا: (ما معنى عادات الهنود في هذا اليوم ....وأنتم قلتم نعم للآلة، نعم، للسروال، نعم للديمقراطية).[1]

معنى هذا القول أن الهدف الرئيسي من بناء عمارة هو تكرار نمط من السكن إلا ما لا نهاية، بصورة عمياء، تؤدي بالإنسان إلى صراع مع المكننة المفرطة المتعارضة مع طبيعة الحياة، وإهمال العامل الإنساني الذي من المفروض عامل أساسي في اختيار الأشكال والأبعاد المتعلقة بالسكن والحي والمدينة.[2]

وهذا قد يترجم في الواقع غياب الدور الحقيقي للعقل المعماري من أبجديات مفهوم العلاقة بين العمارة والمجتمع، تظهر على شكل إهمال لبعض العناصر. المعمارية داخل المبنى السكني وخارجه، والتي لها قيمة ثقافية واجتماعية. بالنسبة لساكنيه، ففي الجزائر مثلا نجد أن بعض العناصر المعمارية مثل (الحوش وسط الدار) لم يعد لها معنى في التصميم المعماري للمبنى العمودي، هذه العناصر التي كانت تؤدي دورا اجتماعيا وظيفيا ومناخيا، خاصة في المناسبات العائلية والأفراح والأعياد، وهذا قد فتح المجال أمام النظرة الاقتصادية للمجال وإدخال أنظمة إنشائية جديدة، تحكمها معايير تقنية في ما يخص أبعاد الجدران وأحجام الغرف، التي هي في الغالب تأخذ شكل نمطي تكراري، من عمارة إلى أخرى.

11– المناطق الحضرية الجديدة كوسيلة لتجسيد مشروع السكن العمودي:

الحظيرة السكنية الجديدة هي عمليات تدخل في إطار تجسيد السياسة السكنية المرتبطة بمنهج أو فكر أيديولوجي معين، أما المناطق الحضرية الجديدة في الجزائر، فهي مرتبطة ببرامج مخططة ظهرت مع بداية المخطط الرباعي الثاني، بحيث تضمن القرار الوزاري رقم 335 الصادر في1975/02/19إجراءات إنشاء المناطق السكنية، والتي تنجز بطريقة إجبارية، عندما يستفيد مركز حضري من برنامج سكني يفوق 1000 سكن كما يمكن انجازها كذلك على أساس مشروع يقدر ب 400 سكن وقد يصلا نجازها إلى 12000 سكن بكثافة متوسطة تقدر

[1] عبد الحميد الدليمي، المرجع السابق، ص. 166.

[2] عبد الحميد الدليمي ، المرجع نفسه، ص167.

ب29مسكن/الهكتار وهذا بهدف تحقيق التوازنوتحسين المستوى المعيشي للأفراد، والتحكم في عمليات السكن والإسكان.[1]

وقد أنجزت هذه المناطق الحضرية، وفقا لمخططات الاقتصادية الوطنية، المخططات الولائية والمخططات البلدية للتنمية، ويتكفل بها من حيث التقنية الصندوق الوطني للتهيئة والتعمير والانجاز وقد تولته مجموعة من الشركات والمؤسسات الوطنية للبناء، التي تشرف على وضع المخططات والتجهيزات الأساسية للحياة الحضرية، تتميز بالعصرنة من خلال استعمال تقنيات البناء المتطور، وضمان سرعة الانجاز.[2]

إلا أن هذه الوسيلة (المناطق الحضرية الجديدة) في الجزائر لم تحقق كل التجهيزات الأساسية لسكانها" مما جعل منها أحياء ومراقد ذات علاقة دورية مع مراكز المدينة الأم، وذات مظهر هجين بعيد عن الثقافة الوطنية".

12- معوقات السكن العمودي:[3]

تعتبر تجربة الإسكان العمودي من بين التجارب الميدانية العديدة في فرنسا وبريطانياو هولندا، وغيرها واجهت ردود فعل اجتماعية عديدة وقوية نتيجة أثرها على المجتمعات وارتباطها بالعديد من المشكلات النفسية والصحية بل والأمنية التي واجهها السكان، فقد وجدت تلك المجتمعات أن هذا النموذج السكني كثيرا ما يقترن بالكآبة النفسية والإحساس بالعزلة فيما يؤدي على المستوى الاجتماعي إلى تخريب شبكات العلاقات الاجتماعية. وقد امتد الأثر إلى الأطفال بحكم عدم خروجهم الحر خارج البيت نتيجة تخوفات الأولياء مما يؤدي على مر الزمن إلى ضعف نمو هيكلهما لعظمي وقلة مناعتهم الصحية.

أما من الجانب الأمني فقد وجد باحثون أمريكيون أمثال أو سكار نيومن إن تخلخل الروابط الاجتماعية وتضخم الحياة الفردية المنفصلة عن الجماعة غالبا ما يكون وراء تردي الأمن و زيادة نسبة الإجرام والاعتداء في المدن الأمريكية التي تتزايد عادة في المناطق السكنية المتعددة الطوابق.

[1] لمياء فالق، السكن التطوري في مدينة خنشلة الانعكاس على المجال وعلى الإنتاج، رسالة ماجيستر، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006-2007، ص. 30-31.

[2] لمياء فالق المرجع نفسه، ص31.

[3] عبد الرزاق صالح محمود، واقع السكن العمومي في مدينة الوصل دراسة ميدانية، دراسات موصولية، ع38، 2012، ص137.

إذا اعتبرنا إن التملك يبرز مبادرة السكان دورهم الفعال داخل الفضاء الحضري والمنزلي،كما انه يسلط الضوء على السلوكيات التي تبدو عديمة الأهمية، والتي من خلالها يعطي الأماكن معنى لسكنه فان مجموع ما يقوم به الأماكن داخل فضاء هالسكني يعكس لنا أشكال التملك التي يمارسها هذا الأخير يحتمل التملك أكثر من طريقة لتعبير ويستطيع أن يكون رمزيا، كما يستطيع التجسيد من خلال التحويلات المادية الملموسة.[1]

إن الإسكان بالشقق العصرية داخل التجمعات السكنية الكبرى تطرح مشكل تأقلم السكان مع فضاءهم السكني 26، ومن بين الممارسات التي رافقت تواجد العائلات بالعمارة، نجد عمليات التحويل الفضاءات الشقق المتعددة، وهذا التحويل ما هو إلا دليل على عدم الرضي الذي هو نتيجة محاولة تصنيف الأسر ومجانسة المساكن لها منطرف لمسؤولين عن السكن ، وكما أن الباحث حجيج يرى أن سلوكيات التهيئة وجعل المساكن أكثر شخصية تمثل لدى من يقومون بها طريقة التملك المسكن وتحديد معاش ذو طابع هوياتي.

أدرك معماريون ومخططون ناقدون من جهتهم وبعد تقييم عشريات من التجارب الميدانية المتعددة في مختلف بقاع العالم ابتداء من أوربا وأمريكا أن البشر بفطرتهم يفضلون البناء الأرضي مهما كانت ظروفه عن السكن العمودي، وأن تقبلهم للسكن العمودي لا يكون إلا من باب الاضطرار . ولذلك فقدا تجهوا إلى طرح بديل "الإسكان الأفقي المكثف" لتعويض الإسكان العمودي.

إن تراجع بعض العناصر المعمارية مثل (وسط الدار، السطح) التي كانت تلعب دورا اجتماعيا خاصة في المناسبات و الأفراح و الأعياد، وحلول النظرة الاقتصادية للمجال ، وإدخال أنظمة إنشائية جديدة تحكمها مقاييس تقنية ذات أبعاد مادية (ارتفاع الجدران، حجم الغرف) والتي تم بواسطتها إنجاز معظم المناطق الحديثة للسكن بالعمارة لها الأثر السلبي على التجمع العائلي ،وعلى كيان الفرد النفسي وسلوكاته إذا المسكن حق طبيعي وأساسي وضرورة ملحة لحياة الإنسان، وجب الاهتمام بتوفره ضمن الإطار الملائم له فينبغي أن لايقتصر المسكن على النواحي الإنسانية و التقنية فحسب، و إنما يجب أن يحتوي على مضامين تتعلق بالجوانب الإنسانية والاجتماعية.[2]

[1] CfHadjidj El Djounid, identités culturelles et Fabrique d'un projet en Algérie ,Op.cit. P31.

[2] سلوى محمد سعيد، الإسكان المسكن والبيئة، دار الشروق، جدة، 1986، ص71.

إن الإنسان و المسكن وحدة متكاملة تعبر عن تمازج ظاهرتين معقدتين بين الذات والموضوع، بين الروح والجسد فالمسكن ليس مجرد ذلك الإطار الفيزيائي المشيد بأسلوب هندسي راق وتقنية عالية بل يمتد إلى أسلوب حياة ساكنيه وإلى زخم متنوع ومتشابك من العلاقات الاجتماعية.

كما لا يمكن إخفاء مجموعة من السلبيات التي ينتجها هذا النمط السكن ولها الأثر المباشر على الإنسان نذكر منها

✓ **الكثافة السكانية العالية:** إن الكثافة تشكل درجة ازدحام عالية داخل العمارة، وفي كل مسكن بكل طابق حيث أن كل أسرة يكون عدد أفرادها كبير تضطر للعيش في مساحة ضيقة، فهذا النموذج لا يراعي حجم الأسرة لأنه مصمم بمقاييس لاتخدم الأسرة الجزائرية. ولهذا لها أثر سلبي على نفسية الأفراد بتعرضهم لأزمات ومشاكل لا حد لها.

✓ **تلوث الهواء:** أثبتت الدراسات و الأبحاث على المباني العالية أن تلاصق وتقارب العمارات من بعضها البعض وقربها المكتظ بالسيارات، يؤدي إلى تلوث الهواء بسبب ركوده وعدم تجدده واحتباسه بين الطوابق وبين العمارات.[1]

✓ **الثلوث السمعي:** كل قاطن بالعمارات لابد وأن يشكو الضجيج بسبب الوسائل الكهربائية المستعملة في المساكن، وكذا ضجيج العمارات وعدم احترام راحة الجيران من طرف بعضهم البعض، دون نسيان ضجيج السيارات فلا يخفى على أحد منا الأمر و الآثار السلبية له على السمع و الاكتئاب و الأمراض العصبية.[2]

لقد كانت ولا تزال مسألة سرعة الإنجاز والكثافة السكانية أو اقتصاد الأرض أهمداف عين للتشبث بالنموذج العمودي. فالدراسات المناوئة أثبتت أن الفعالية الاقتصادية للبناء العمودي المسبق والارتفاع لا يتأتى إلا بعد تجاوز طوابق عديدة تتجاوز العشرة، مما يجعل لبناء بذلك العلو مدخل المشكلات تقنيات أخرى، أشد تعقيدا، هذا بالإضافة إلى غياب السياق الصناعي في البلدان المتخلفة الذي يدفع بها إلى التبعية التكنولوجية وتعطيل طاقاتها البشرية العاملة الهائلة.

إن البناء العمودي المصنع بعد تجارب عديدة في الدول المتخلفة ذات العدد السكاني الهائل لم يقض على الأزمة فيها، بل إنه أدى إلى استنزاف ميزانياتها المحدودة دون تحقيق آمالها. وقد يكون البناء بالطرق التقليدية مثلما هو

[1] كريم سيد، الإيكولوجيا والمباني العالية، جمعية المهندسين، مج 13، ع4 سنة 1991، ص97.

[2] أحمد مدحت إسلام، الثلوث مشكلة العصر، عالم المعرفة، ع 152، الكويت، سنة 1990،ص89.

في الهند أو مصر التي تمتلك رصيدا بشريا ضخما من اليد العاملة أسرع من الطرق المصنعة العالية التي ماترتبط بسياق البلدان المتقدمة تكنولوجيا ووجود اليد العاملة المتخصصة في قطاع البناء هو أحد مجالات الاقتصاد الأكثر استيعابا لليد العاملة.

الفصل الثالث

الأسرة

1- التطور التاريخي للأسرة:

بدأ مع ظهور الرسالات السماوية، حيث يذهب تالكوتبارسونزT.Parsons بداية تكوين الأسرة كنسق متوازن Balanced system له مدخل اتها ومخرجاتها ومردوداتها كانت مع انبثاق عصر الأديان السماوية لتنظيم واستقرار بل واستمرار حياة الإنسانية.

إلا أن هذا لا يعني عدم وجود بعض من أشكال الأسرة في فترات تاريخية سابقة، ويذهب بعض المؤرخون الانثروبولوجيون أ، الأسرة قبل التاريخ كانت تتميز بضعف الامتناء والتحكم في الغرائز الفطرية في العلاقات بدلا من الأحاسيس والمشاعر الإنسانية، وكانت تعالج الأساليب الميتافيزيقية والسحر والشعوذة.

ومع تطور الحياة الاجتماعية وظهور الحضارات القديمة اتسمت الأسرة بنوع من التنظيم وتحديد للقوانين، وظهور أشكال الرعاية الاجتماعية والاقتصادية منها، وإعطاء أهمية كبيرة للتنشئة الاجتماعية ورعاية الأسر الفقيرة، وتميزت هذه المرحلة بربط واجبات الأسرة بالجانب الديني والعقائدي.

أما مرحلة الأديان السماوية تميزت بالنضج والتكامل في تقديرها للأسرة ومشكلاتها وأولت عناية فائقة بالأبناء وضرورة رعايتهم وقامت بتوزيع الحقوق والواجبات بين الزوجين فنظمت حقوق التوريث والطاعة والنفقة والوصاية والرعاية الاجتماعية للأسرة.

أما الأسرة المعاصرة تلتزم على أساس العلاقات الدموية والقرابة التي تعد بمثابة نواة الحياة الأسرية كما حددت أساليب الزواج والطلاق والتوريث والملكية، توضيح المحارم تجنبا للفوضى في العلاقات الاجتماعية والأسرية منها اختلاط أنساب بهدف الحفاظ على أفراد وانتمائهم الاجتماعية.[1]

2- أشكال الأسرة:

هناك أشكال عديدة للأسرة، والشكل الذي تبدو عليه أسرة ما يختلف عن ا لشكل الذي تبدوا عليه الأسرة الأخرى، وهذه الأشكال بينها كما يأتي:[2]

[1] فيروز زرافة، الأس ة والانحراف بين النظرية والتطبيق، الطبعة العربية، دائرة المكتبة الوطنية، 43، ص194.

[2] هداج، العيد، "تأثير العوملة على دورا الأسرة في التنشئة الاجتماعية"، رسالة ماجستير، (كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية)، جامعة سطيف، 2014،ص93..

أولا: من حيث الحجم:

1- **الأسرة النووية:** وهي تلك الأسرة تتكون من الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين، فهي تتكون من جيلين فقط، هما جيل الآباء وجيل الأبناء، وتنتشر هذه الأسرة في المناطق الحضرية والأماكن الأكثر تعليما، أو ذات الطابع المتمدن.

2- **الأسرة الممتدة:** وهي تلك الأسرة التي تضم بداخلها أكثر من جيل، فتضم الآباء والأبناء والأحفاد، وأحيانا الجد والجدة والأعمام أو العمات، وتنتشر هذه الأسرة بشكل كبير في المناطق الريفية والقبلية ومجتمعات أقل تعليما.

3- **الأسرة المركبة:** وهي التي تتكون من أسرتين نواتين أو أكثر مرتبطة بزوجات جماعية، فالأب مثلا متزوج بأكثر من امرأة وهو يلعب دور الزوج والأب في أكثر من أسرة ولا يشترط أن يعيش بين واحدة، وهذا النوع من الأسرة ينتشر في المجتمعات العربية والإسلامية التي تسمح تعدد الزوجات.

4- **أسرة التوجيه:** فهي الأسرة التي تلقى فيها الفرد تعاليمه وتنشئته الأسرية، وفيها تكونت شخصيته واستمد قيمته ومهاراته ومعارفه.[1]

ثانيا: من حيث السلطة:

1- الأسرة الأبوية: هي التي يكون فيها الأب صاحب السلطة في البيت، ينظم حركة الأسرة ويدبر أمورها ويصدر التوجهات والأمور لبقية أفراد الأسرة، وهو المتحكم في قرارات الأسرة وبإمكانه توزيع الأدوار بين أعضاء الأسرة، وتتواجد هذه الأسرة بكثرة في المجتمعات التي تعلى من قيمة الرجل على المرأة.

2- الأسرة الأمومية: وهي الأسرة التي تتولى فيها الأم، وتسيير أمورها وإدارة شؤونها والإمساك بزمامها، وتتواجد هذه الأسرة في المجتمعات الغربية.

ثالثا: من حيث أسلوب الإدارة

1- الأسرة الديمقراطية: هي التي تنتهج الأسلوب الديمقراطي في تسيير أمورها، وتتبنى الحوار والمشاركة مع أعضائها في إدارة أمورها واتخاذ قراراتها، وفيها تتاح للأفراد هامشا من الحرية، ومزيدا من

[1] هداج العيد، المرجع نفسه، ص93.

الحقوق ووجهات النظر في مختلف القضايا، كما يتم فيها الاستماع إلى الآراء ووجهات النظر المختلفة حول مختلف قضايا والأنشطة التي تهم الأسرة.

2- الأسرة الديكتاتورية: هي تلك الأسرة التي تقف على النقيض من الأسرة الديمقراطية، فهي لا تؤمن بالحوار والمشاركة الفاعلة بين أعضائها وإدارة شؤونها، وتحديد مصيرها، كما أنها لا تستمع لوجهات نظر أفرادها، ولا توفر لهم مساحة من الحرية، فالقرار يصدر من الأب أو الأم أو الأخ الأكبر وعلى الجميع التنفيذ، دون الالتفات إلى وجهات النظر.

3- الأسرة المنفلتة: وهي تلك الأسرة التي لا تضبطها ضوابط محددة ولا توجد قوانين تسير عليها، وتردع أفرادها، فلاهي ديمقراطية تتيح لأفرادها مساحة من الحرية ولا هي ديكتاتورية يتحكم في مصيرها الأب أو الأم، وإنما هي أسرة أشبه بالأسرة الفوضوية، كل عضو فيها يعمل ما يريد ومتى يريد.[1]

4- وظائف الأسرة:

تعد الأسرة واحدة من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية - إن لم تكن أهمها - في المؤسسة الأولى المناط بها بناء شخصية الطفل، وتلبية احتياجاته وميوله، وهو بين يديها صفحة بيضاء، وعجينة بشكلها الآباء وفق الرؤية التي يريدونها، والمعايير التي يمتلكونها، وبالتالي فشخصية الطفل تعتمد على الخبرات والمهارات والقدرات والمعتقدات التي يمتلكها الآباء .

وتقوم الأسرة بالعديد من الوظائف والمسؤوليات تجاه أعضاءها، والتي لا تقتصر على الأكل والشرب والسكن، بل تمتد لتشمل العديد من الوظائف والتي من أهمها :

1-الوظيفة البيولوجية:هي تلك الوظائف التي تتعلق بتنظيم السلوك الجنسي والإنجابي، وإشباع الحاجات الأساسية للفرد من أكل وشرب وسكن، وتوفر الرعاية والعناية والملبس والتدفئة والراحة[2].

2-الوظيفة النفسية:هي تلك التي تهتم بإشباع الحاجات النفسية للفرد مثل: الحاجة للحب والحاجة للأمن والاستقرار، والحاجة للتقدير والاحترام والمكانة، فالأطفال والصغار - بشكل خاص - هم بأمس الحاجة إلى مشاعر الحنان والدفء الأبوي العاطفي، والانسيابية في مشاعر الحب والقبول والرضا والتقدير، فحرمان الطفل من هذه المشاعر تؤدي إلى تشكل شخصية ممتلئة بمشاعر الحرمان

[1] هداج العيد، المرجع نفسه، ص 94.

[2] أحلام بوهلال، "تأثير استخدام شبكة الانترنت على العلاقات الأسرية الجزائرية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي - تبسة، 2016، ص36 .

والقلق والخوف والاكتئاب ونقص التقدير الذاتي، وضعف الثقة بالنفس وغيرها من الأمراض التي ما كان لها أن تتشكل لولا إغفال الأسرة والآباء – بشكل خاص – لمثل هذه الوظيفة النفسية.

3– الوظيفة التربوية:وفيها تتكفل الأسرة بإكساب أعضاءها اللغة وثقافة المجتمع، كما تقوم بتنشئة أفرادها على المبادئ والقيم والأخلاق، وعلى غرس العادات الاجتماعية، وحب الوطن بالإضافة إلى دورها التربوي في تحذير أبنائها من السلوكيات السيئة والعادات الضارة مثل: التدخين والقمار، وغيرها من العادات.

4– الوظيفة الاجتماعية:وفيها تهتم الأسرة بتعليم أفرادها المعايير الاجتماعية، ومسائل الحقوق والواجبات ومهارات التكيف الاجتماعي، وأساليب التفاعل مع المحيط الاجتماعي، كما أن تقاليد المجتمع وعاداته واتجاهاته يتم اكتسابها من خلال الأسرة التي تزوده بكل تلك المهارات، بل وتدربه على ممارسة العادات التي تنسجم مع ثقافة المجتمع ومعاييره.

وتتجلى هذه الوظيفة في عملية التنشئة الاجتماعية التي يبدو تأثيرها في السنوات الخمس الأولى في حياة الطفل على وجه الخصوص، ففي هذا السن يتم تطبيع الطفل اجتماعيا، وتعويده على النظم الاجتماعية، والعادات والتقاليد والقيم.[1]

5– الوظيفة الاقتصادية[2]:الأسرة عبارة عن وحدة اجتماعية اقتصادية مسؤولة عن توفير الحاجات المادية لأفرادها من أجل إعداد الأبناء للعمل والتفاعل الاجتماعي، وتوفير الدعم المادي من أجل حياة كريمة لجميع أفراد هذه الأسرة.

وليس بالضرورة أن تمارس الأسرة عمليات الإنتاج أو البيع والشراء حتى نقول عليها أنها تحقق الوظيفة الاقتصادية، إذ أنه بمجرد كونها تستهلك وتشتري السلع فهي تقوم بوظيفة اقتصادية فالاستهلاك يعد محور العملية الاقتصادية لأننا كلما استهلكنا بات علينا أن ننتج ما نستهلك من جديد.

تلك كانت أهم وظائف الأسرة غير أن ما يجب أن تدركه الأسرة أن وظائفها في هذا العصر تختلف عن وظائفها في العصور السابقة، فالأسرة في العصور الماضية كانت تمثل كل شيء بالنسبة لأفرادها، وعليها تقع مسؤولية التنشئة والتنمية، ومع مر العصور انتقل جزء من تلك الوظائف إلى المسجد وإلى المدرسة وإلى غيرها من المؤسسات .

[1] أحلام بوهلال، المرجع نفسه، ص37.

[2] هداج، العيد، "المرجع السابق ص97.

أما في هذا العصر – الذي يطلق عليه عصر العولمة، عصر المعرفة، عصر التكنولوجيا – فقد حدثت بعض التغييرات في وظائف الأسرة وخاصة فيما يتعلق بتزويد أعضاءها بالمعارف والمهارات والقيم، فاليوم ومع الانفجار المعرفي الذي يشهده هذا العصر، واكتشاف الانترنت وظهور وسائل التواصل الاجتماعي، وامتلاك الأفراد للأدوات العديدة لاكتساب المعارف والمعلومات، أصبح دور الأسرة ثانويا، فالفرد يعلم نفسه بنفسه، وبإمكانه تطوير مهاراته واكتساب معارفه بعيدا عن تدخل الأسرة أو مساعدتها.

وفي المقابل ونتيجة لما أفرزه هذا العصر من تغيرات، وما رافقه من مشاكل وسلبيات فقد أضيفت وظائف أخرى إلى وظائف الأسرة تتمثل فيما يمكن أن نطلق عليه الدور التكنولوجي، فالأسرة ينبغي أن لا تكون غائبة عن التطور التكنولوجي والانفجار المعرفي الذي يحيط بها، بل عليها أن تكيف تلك التكنولوجيا بما يخدم أفرادها، ويحقق أهدافها، وان ترشد أبنائها للاستفادة من الإيجابيات والابتعاد عن السلبيات، ناهيك عن دورها المحوريفي تنمية مهارات التفكير والنقد والتحليل والمراجعة والتمحيص لدى أفرادها كونها من أهم المهارات التي تتناسب مع هذا العصر الذي يشهد ثراء معرفيا وثورة في التواصل والنشر.

ويجب أن نؤكد هنا أن من أهم وظائف الأسرة تنمية الثقة بالنفس لدى أعضاءها فالشخص المهزوز قليل الثقة في ذاته لن يقتصر ضرره على نفسه، وإنما سيمتد إلى أسرته ومجتمعه، وسيعيش حياته خائفا مضطربا، وستكون علاقات الاجتماعية ضعيفة، وقدراته الفكرية متدنية، الأمر الذي يؤدي إلى أن يعيش حياته تعيسا مكتئبا ثم ينتزع في النهاية إلى ممارسة التدمير الذاتي لنفسه من خلال الدخول مع جماعات متشددة، أو التورط في عادات مضرة مثل: تعاطي المخدرات، أو التدخين أو الهوس بالجنس وغيرها من العادات[1].

5– خصائص الأسرة:[2]

من أبسط نموذج عالمي للمجتمع يحتوي على أغلب خصائصه الرئيسية، وتحدد خصائص الأسرة إلى الاعتبارات الآلية.

- الأسرة أول خلية لتكوين المجتمع وأكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشارا وهي أساس الاستقرار في الحياة.

[1] هداج العيد، المرجع نفسه، ص97.

[2] محمد الدقس، علم الاجتماع الصناعي، ط1، مركز طارق، الأردن، ب.ت، ص240.

- تقوم الأسرة في الأساس على أوضاع ومصطلحات يقرها المجتمع وهي من عمل المجتمع وليست عملا فرديا وهي في نشأتها ونطورها وأوضاعها قائمة على مصطلحات المجتمع.
- تغير الأسرة الإطار العام الذي يحدد تصرفات أفرادها، فهي التي تشكل حياتهم وتضفي عليهم خصائصها وطبيعتها، والأسرة وعاء تكوين الوعي الاجتماعي والقومي الحضاري، وهي مصدر العادات والعرف والتقليد وقواعد السلوك، فهي تعتبر دعامة الدين، وعليها تقوم التنشئة الاجتماعية.
- الأسرة تؤثر في النظم الاجتماعية وتتأثر بها، فإذا كانت الأسرة منحلة فاسدة في مجتمع من المجتمعات، تردد في وضعه السياسي إنتاجه الاقتصادي ومعاييره الأخلاقية، وبالعكس إذ كان النظام السياسي أو الاقتصادي فاسد يؤثر ذلك على مستوى معيشة الأسرة وفي تماسكها.
- إن نظام الأسرة في أمة من الأمم يرتبط ارتباطا وثيقا بمعتقدات هذه الأمة، دينها، وتقاليدها وتاريخها، وعرفها الخلقي، وما يشير عليه من نظم في شؤون السياسة والاقتصاد والتربية والقضاء.
- الأسرة وحدة اقتصادية متضامنة ، يقوم فيها الأب عالة زوجته وأبنائه، وتقوم الأم بأعمال المنزل، وقد تعمل الزوجة أو بعض الأبناء فيزيدون داخل الأسرة.[1]

6- نظريات الأسرة:[2]

للدراسات الأسرية نظريات عدة أهمها :

1- البنائية الوظيفية: لا تهتم بالبحث عن أصل الأسرة وتطورها، بل تنظر إليها بوصفها أنساقا اجتماعيا ذات أجزاء مكونة يربط بينها التفاعل، والاعتماد المتبادل، فضلا عن دراسة العلاقة بين الأجزاء والكل، وتهتم هذه النظرية أيضا بدراسة أثر وظائف الأسرة في ديمومة الكيان الاجتماعي وتهدف إلى توضيح الترابط الوظيفي بين النسق الأسري، وبقية أنساق المجتمع الأخرى، وتركز أيضا على دراسة الترابط المنطقي بين الأدوار الاجتماعية الأساسية التي تتكون منها الأسرة ومنها دور الأب والأم والإبن، وعلى أثر هذه الأدوار على تطور الأسرة والجماعة والمجتمع الكبير، لهذا فإن نظرية البنائية الوظيفية تهدف باختصار إلى دراسة السلوك الأسري في محيط إسهاماته في نقاء الأسري.

2- النظرية التفاعلية الرمزية: تدعوا النظرية التفاعلية الرمزية إلى استقصاء الأفعال المحسوسة للأشخاص مع التركيز على أهمية المعاني وتعريفات المواقف، والرموز، والتفسيرات، ذلك لأن التفاعل بين

[1] عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ب.ت، ص62-63.
[2] المرجع نفسه، ص59-60.

بني الإنسان وفق لهذه النظرية، يتم عن طريق استخدام الرموز وتفسيرها، والتحقيق من معاني أفعال الآخرين، وتسعى هذه النظرية أيضا لتفسير ظواهر الأسرة في ضوء العمليات الداخلية: أداء الدور، وعلاقات المركز، ومشكلات الاتصال، واتخاذ القرارات والصراع، وحل المشكلات والمظاهر الأخرى التي تسمح بتفاعل الأسرة، والعمليات الكثيرة التي تبدأ بالزواج وتنتهي بالطلاق.

3- النظرية التنموية: تهدف هذه النظرية إلى دراسة التغيير في نسق الأسرة التي يحدث بمرور الزمن، والتغير في أنماط التفاعل، وتستخدم النظرية التنموية في تحليلاتها التي يبرز فيها عامل الزمن الأداة التصورية الأساسية التي يطلق عليها دور حياة الأسرة.[1]

- دور حياة الأسرة: قد استخدمت بصفتها وضعية لمقارنة بناءات ووظائف التفاعل الزوجي في مراحل مختلفة من النمو، ويذكر بتريمسوروكين وآخرين قد ميزوا أربع مراحل لدورة الحياة الأسرة.

أ. مرحلة الزوجين: ينشئان وجودا اقتصاديا مستقبلا.

ب. مرحلة زوجين مع طفل أو أكثر.

ج. مرحلة زوجين أو أكثر يعولون أنفسهم.

د. مرحلة زوجين تقدمت بهما في السن.

ونلاحظ أن النظرية التنموية تشارك النظرية البنائية الوظيفية في فكرتها الأساسية،أي أن هناك متطلبات معنية كوصف بجوهريتها، التي لابد أن تتوافر من أجل وجود الأسرة وبقائها واستمراريتها، وأن التغير في أي جزء من أجزاء النسق يؤدي إلى تغير في أجزاء النسق الأخرى.

وتلقى النظرية التنموية مع نظرية التفاعلية الرمزية، في إعطاء الأهمية للأوضاع والأدوار والعمليات التفاعلية، إلا أن الميزة الوحدة التي تنفرد بها هذه النظرية، هي محاولتها التمسك بعامل الزمن عن طريق استخدامها لتسلسل الأدوار.

[1] عبد القادر القصير، المرجع انفسه، ص60.

7- العلاقات الأسرية:[1]

7-1- طبيعة العلاقات الأسرية :

إن الاتصال الذي كان سائدا في الأسرة التقليدية أخذ في التراجع في الأسرة الحديثة، ونلاحظ بأن دخول تعديل ملحوظ على سلطة الأب على الزوجة وعلى الأولاد، حيث أنها تسير إلى اتجاه التخفيف الواضح، حيث تتغير علاقات القوة في محيط الأسر كلما تقدم الأبناء في العمر، وكلما كان الأب ديمقراطي النزعة في تنشئة الأبناء أو تدبير أمور المنزل الأخرى، وفي حالة العكس تكون العلاقات سيئة على الإلزام والقهر والتسلط، تلك هي العلاقات الأسرية التي بدأت تعرف تغير بسبب ظهور فلسفات كثيرة مثل: فلسفة المساواة بين أعضاء الأسرة والتي أصبحت توجه ميكانيزماتا لإتصال الأسري، والتي غيرت إلى حد ما مظاهر التسلط الأبوي التقليدي وهو يعتبر مجال العلاقة بين الزوج والزوجة وبين الأب وأبنائه من أوضح المجالات تأثرت بالفلسفة الديمقراطية وأكثرها تعبيرا عن تغيير العلاقات التي كانت تتسم بالتسلط والخضوع، وإن العلاقة بين الزوجين في الأسرة الحديثة، فقد تجاوزت الطابع الطبقي التسلطي لتزداد قوة العلاقة بينهما.

فإزداد إقترابها وتركزت علاقتهما وطالت مدة حياتهما التي بقضاياها مع بعضهما، وذلك راجع لسيطرة الزواج الأحادي من جهة والإنفتاح الذي شهده المجتمع الصناعي في تلك الفترة من إنتشار التعليم وعمل المرأة وتأثير وسائل الإعلام.[2]

7-2- مظاهر العلاقات الأسرية[3]:

أ. **التعاون والمشاركة:** يعتبر التعاون عملية إجتماعية تعبر عن علاقة التساند والتآزر والتكاثف والمساعدة لمصلحة طرفي العلاقة، وقد يتعاون الناس لتحقيق مصلحة لفئة معينة أو مجموعة أشخاص.

ويظهر التعاون بين أفراد الأسرة الواحدة خصوصا أثناء تقسيم العمل وتسيير شؤون المنزل، وفي إتخاذ القرارات بالإضافة إلى المساعدة المادية والمعنوية.

ب. **التسوق والمرافقة والعناية بالأطفال:** وتقديم النصح والمشورة، التي تعتبر كلها أنماط من الأنشطة اليومية التي يؤديها أفراد الأسرة.

---

[1] إلهام بنت فريح بن سعيد العوضي، أثر استخدام الأنترنت على العلاقات الأسرية بين أفراد الأسرة السعودية في محافظة جدة، رسالة ماجستير في الإقتصاد، تخصص سكن وإدارة المنزل، كلية التربية للإقتصاد المنزلي، 2004، ص17-18.

[2] سعدي وحيدة، ما وراء الإتصال داخل الأسرة العربية، مجلة الدراسات، الإمارات العربية، الشارقة، العدد35، صيف 2013، ص68.

[3] سناء الحسن الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 98

ج. **العناية بكبار السن من أفراد الأسرة:** وذلك بتقديم خدمات لهم مثل: العناية الطبية، منحهم المأوى ومرافقتهم، شراء حاجاتهم، وأداء الأعمال المنزلية لهم، مشاركتهم أوقات الفراغ، بالإضافة إلى هذه الأفعال النابعة من الشعور العاطفي والمسؤولية تجاه الأقارب تؤدي بدون أي قانون إجباري.

د. **التزود بالنصائح:** خصوصا أثناء قيام الأسرة لعملية التنشئة الإجتماعية لأطفالها فقد تعمل على غرس قيم التكافل والتضامن الإجتماعي وخاصة الأسري بمختلف أنواع وأشكال المناسبات، بالإضافة إلى التزويد بالنصائح والإرشادات في حالة تنقل الأفراد من مكان إلىآخر.

و.**مساعدة أفراد الأسرة:** في مناسبات مختلفة كالأفراح وخلال الأزمات والمشاكل التي تمر بها الأسرة.

8- العوامل المؤثرة في العلاقات الأسرية[1]

يتأثر التفاعل الذي يتم داخل إطار العلاقات الاجتماعية القائمة بين أفراد الجماعة الأسرية العديد من المتغيرات والعوامل التي تؤثر ايجابيا أو سلبيا على هذه الشبكة من العلاقات، لتبرز قوتها تارة أو تضعفها تارة أخرى وفيما يلي سنتطرق إلى أهم العوامل، وهي:

– **العوامل الاجتماعية:** تعد التنشئة الاجتماعية نظاما من التضاريس المركبة والمتداخلة، فمن هنا يميز الباحثون عدة اتجاهات وأساليب وطرائق مختلفة في التنشئة الاجتماعية ومن أبرز هذه الاتجاهات هو الاتحاد الديمقراطي

–فاتحاد التسلط الذي يعتمد عليه الوالدين على أبنائهم والذي يرتكز على مبدأ العلاقات العمودية بين الآباء والأبناء ما تأخذ هذه العلاقة صور العنف بأشكاله النفسية والفيزيولوجية ما يؤدي إلى جعل العلاقات القائمة بين الآباء والأبناء علاقة كره وحقد، تتحول إلى صراع حاد بين هذه الأطراف وهذا من شأنه أن يكون دافعا قويا لحدوث التفكك الأسري، في حين أن الاتحاد الديمقراطي في التربية والذي ينطلق من قيم الحب، والعطف، والتعزير والدعم والمشاركة من شأنها أن تسقط فيها الحدود النفسية الصارمة القائمة بين الآباء والأبناء.

[1] علي أسعد وطفة، علي جاسم الشهاب، علم الاجتماع المدرسي، بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية، المؤسسة الجماعية للدراسات، بيروت، 2004 ص 238

– **العامل الديني**: يعتبر عامل الدين والخلق أحد أهم الركائز الأساسية للاستقرار الزوجي والذي يضمن تمسك الأسرة بالأخلاق الفاضلة والقيم التي تحميها من عوامل الهدم والانحراف.

فللوعي الديني للأسرة أثر عميق في تنشئة الأبناء وتربيتهم، فالعلاقات بين أفراد الأسرة والقوة الإلهية تنعكس في درجة الإيمان العقائدي بالعبادات والتمسك بالشعائر والتحلي بالخلق الحسن في القول والعمل، والأخذ بالقيم الإنسانية الفاضلة التي تدعو لحب الخير وكره الشر، فهذا كله يذكره الطفل ويحسن به من خلال التفاعل في جماعته المتدينة، ما يعمل على تقوية الروابط الأسرية والحفاظ على استقرارها وتماسكها.

– في حين أن هذه العلاقات قد تتلاشى، وتنكسر إذا غابت القيم الدينية والمعايير الخلقية عن الجو السائد في الأسرة.

– **العامل الثقافي**: لكل مجتمع ثقافته الكلية وثقافته الفرعية التي تظهر الحياة الاجتماعية للأفراد ويمثل الزواج فضاء للالتقاء واندماج ثقافة العائلتين الأصليتين للزوجين.

– فالثقافة الجزائرية التقليدية تنين الثقافة الفردية والاستقلالية فالفرد في إطارها لا يملك أي شيء، فهو لا يمثل إلا وسيلة تستعملها الجماعة، ولا يمكن اتخاذ أي قرار بدون الرجوع إلى أهله ولا يمكن تحقيق أي شيء دون مشاركتهم.[1]

العامل الاقتصادي: للعامل الاقتصادي دور هام في بناء العلاقات داخل الأسرة حيث يقول "سعد المغربي" يلعب الفاعل الاقتصادي دور هاما إلى حد ما في تحديد مدى سعادة الأسرة ومدى استقرارها وتماسكها، فانخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة يؤدي إلى حياة اجتماعية سيئة ويتسبب في حدوث عدة أزمات ناتجة عن الفقر بسبب عدم توفر العمل وانخفاض مستوى الأجور قد يدفع رب الأسرة للهروب من تحمل المسؤوليات، مما يدفع بالأبناء إلى العمل في سن مبكرة، كما أن تدني المستوى المعيشي للأسرة يؤدي إلى نشأة الكثير من الخلافات وسوء العلاقات بينهم، يصاحب انخفاض المستوى الاقتصادي عادة انخفاض في القيم داخل الأسرة وبالتالي يشعر الأبناء بعدم الارتباط بالقيم الذي ينتجه عدم وجود الولاء لأسرته وذلك بسبب عجزه اعن إشباع الحاجات المادية كل هذا يؤدي بالأبناء إلى التمرد على السلطة الوالدية ويشهد ذلك لانحرافهم.[2]

[1] علي أسعد وطفة، المرجع نفسه، 239.

[2] إقبال محمد بشير وآخرون، ديناميكية العلاقات الأسرية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1986، ص 105.

وعليه يتضح لنا أن تدني المستوى الاقتصادي للأسرة يتسبب في خلق العديد منا لاضطرابات والمشاكل بين الأفراد، مما يجعل الأسرة مهددة بالتفكك.

9- الأسرة الجزائرية:

كثيرا ما تشبه الأسرة الجزائرية في خصائصها ونشأتها وتطورها الأسرة في باقي المجتمعات العربية، لأنها جزء لا يتجزأ منها وتشكل معها وحدة في الدين، اللغة، العادات والتقاليد والأعراف.

وكانت الأسرة عند العرب في الجاهلية تنتظم من جهة الذكور، فالرجل وحده كان يقر بمن هي زوج له(أو زوجات) وكذلك ممن هم أبناءه من صلبه، فبادعاء الرجل كان تشكل الأسرة لا بصلة الدم.

فمثلا إذا ولد له مولود قد يقبله وقد يرفضه ولو كان من دمه، هذه الوضعية استمرت إلى غاية مجيء دين الإسلام دين الحق الذي حارب هذه التقاليد وقضى على نظام الادعاء والتبني مصداقا لقوله تعالى:[1]" وما جعل أدعياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل (4)"كما حرم الدين الإسلامي ادعاء فرد إلى غير أبيه حيث صدق الحق إذ قال:"[2] ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آبائهم فإخوانكم في الدين ومواليكم"

بهذا أقرت الشريعة الإسلامية القواعد الصحيحة لتكوين الأسرة الصالحة وورد أن تنظيم الأسرة في المجتمع الإسلامي يمثل استمرارا وتطورا لتنظيم وجد قبل ظهور الإسلام،[3] وكل ما كان على الإسلام هو توجيه وظائف الأسرة إلى ما هو أهم وأصلح كذلك وضع الأسرة الجزائرية.

9-1-الأسرة الجزائرية التقليدية:

لقد كانت الأسرة الجزائرية في معظمها ذات نمط ممتد، يعيش في ظلها عدد كبير من الأفراد المتضامنين فيما بينهم، ليس فقط نتيجة المسكن المشترك، وإنما نتيجة للعمل المشترك الذي يقومون به تحت سلطة الأب، الذي يعتبر القائد الروحي للأسرة، حيث تتركز بيده كل النشاطات الاقتصادية الخاصة بالأسرة الممتدة، فهو الذي يقوم بتلبية كل الحاجات المادية لأسرته، كما يعمل على بقاء أبنائه المتزوجين في المسكن العائلي لضمان التزاماتهم تجاه الأسرة الكبيرة من خلال سيطرته على الموارد الاقتصادية.

---

[1] سورة الأحزاب الآية (4).

[2] سورة الأحزاب الآية (5)

[3] زهير حطب، تطور بنية الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة، معهد الإنماء العربي، بيروت، سنة 1979، ص.17.

لقد اعتبرت العائلة الجزائرية عائلة موسعة ممتدة من حيث عدد الأسر، إذ يعيش بين أحضانها عدة أسر نووية، لكن ما نلاحظه اليوم أن هذه الخاصية أصبحت تتم بدرجات متفاوتة، أي أنها تحدث بصورة نسبية نتيجة لتقدم وتغير الظروف الاجتماعية والحضرية المتعلقة بالمجتمع الجزائري، كما أشارت بعض الدراسات إلى أن حركة النزوح الريفي بعد الاستقلال من الريف إلى الحضر وفي ظل التغيرات الاجتماعية بدأت الأسرة الممتدة تفقد شكلها بتحولها إلى شكل الأسرة الزواجية، وضمن العلاقة بين تطور المجتمع ومؤسسة الأسرة نجد "بارسونز" يؤكد أنه بالموازاة مع مرور المجتمع الريفي التقليدي إلى نمط المجتمع الصناعي الحضري يؤدي إلى فقدان حتمي للأسرة الممتدة التي تحل محلها الأسرة النووية.[1]

بقي نظام السلطة في الأسرة الجزائرية أبويا، فالأب هو صاحب السلطة العليا، والجد هو القائد الروحي لكل جماعة عائلية، بحيث تطاع كل أوامره وله الحق في أن ينظم ويسير التراث الجماعي حفاظا على تماسك الجماعة، وقد اعتبر "بورديو" الأسرة الممتدة الخلية الأساسية في المجتمع الجزائري، فهي تجمع الأقارب وتتوحد تحت سلطة واحدة تضم أجيالا متعددة في تجمع حميمي، فالأسرة الممتدة هي الوحدة الأساسية فهي تضم مجموعة من الأسر النووية.

9-1-1- خصائص الأسرة الجزائرية التقليدية:[2]

تعتبر العائلة الجزائرية التقليدية عائلة موسعة تشتمل على عدة أسر زواجية تعيش في مسكن واحد، وقد يصل عدد الأفراد بها إلى ستين شخصا، حيث تلعب الدار الكبيرة دورا هاما في تحقيق التضامن والتلاحم، بحيث نجد الآباء يمنحون الأمن والحماية في وضع من التعاون الدائم، وكل أسرة زواجية وكل مجموعة جنس أو سن فيها تجد في هذه الدار مكانة خاصة بها، حسب ما تقتضيه القواعد والرموز التي تتفاعل من خلال الجماعة المنزلية.

السلطة في هذه العائلة أبوية، بمعنى أن السلطة تتركز في يد الأب، فهو يملك السلطة المطلقة على كل من هو تحت ولايته من بنين وبنات وزوجات الأبناء، وغالبا ما يكون صاحب السلطة هو أكبر أفراد العائلة سنا من الذكور، فإذا تقدم في السن فإن سلطته تبقى شكلية، حيث يشرك معه أكبر أبنائه الذي يمارس سلطة فعلية ويتمتع بما يتمتع به رب العائلة من طاعة واحترامه، فإذا مات الوالد فإن الابن الأكبر يصبح صاحب السلطة ما لم تتفكك العائلة، ولكنه يشرك معه والدته على سبيل المشورة، وإذا

[1] عمر عباس، الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي، جامعة الجزائر-2-، 2018، ص31.

[2] عمر عباس، لمرجع نفسه، ص31.

كان الأب متزوجا بأكثر من زوجة، فإن زوجته الأولى خصوصا إذا كانت أكثر الزوجات إنجابا، تصبح صاحبة السلطة على الزوجات الأخريات وعلى زوجات أولادها وزوجات الأولاد الآخرين.

يقوم اقتصاد العائلة التقليدية على النشاط الزراعي، حيث كانت الزراعة مصدر قوتهم ورزقهم ويندرج عمل الرجل ضمن إطار الملكية المشتركة بين رجال الدار الكبيرة ويخضع في تسييره إلى كبير العائلة ذو السلطة الواسعة)، وإذا كان العمل الخارجي هو من اختصاص الرجال، فإن العمل الداخلي هو من اختصاص النساء الماكثات بالبيت، والدور الرئيسي للمرأة هو السهر على خدمة أفراد العائلة من رجال وأطفال وكبار السن.

من حيث الوظائف، تعد العائلة التقليدية وحدة متعددة الوظائف، تسد حاجاتها ومتطلباتها بنفسها، مسؤولة عن تلبية الحاجات الدينية والروحانية لأفرادها والإشراف على تربيتهم وثقافتهم" وباعتبار هذه العائلة وحدة اقتصادية، فهي تحتاج إلى يد عاملة مما يستدعي كثرة الإنجاب خاصة الذكور مع عدم انفصالهم عن العائلة عند زواجهم.[1]

المكانات في العائلة التقليدية مرسومة بوضوح في تدرج هرمي، وتعتمد على محددات مثل مكانة الوالدين، العمر والجنس، حيث يتبوأ كبير العائلة المكانة الأولى والأعلى في العائلة، ويتمتع أفراد هذه العائلة بالدخل بغض النظر عن مدى مساهمتهم في تحقيقه، ذلك أنه قد يكون من بين أفرادها كبير السن أو المريض أو غير القادر على العمل، بل وحتى الكسول، كل هؤلاء يجب أن يرعاهم أفراد العائلة المنتجون، فالفرد في العائلة التقليدية يشقى ويتعب ويدخر ليشرك أهله وأقاربه في ثمرة كده وتعبه.[2]

إن الصفة المتأصلة في العلاقات الاجتماعية داخل العائلة الجزائرية التقليدية هي الوحدة والتماسك، خاصة وأن العلاقات التي تربط بين أعضاء هذه العائلة قائمة على التعاون والمودة والتضحيات والالتزام غير المحدود والولاء للعائلة، وهذا ما كان يمنح هؤلاء الأعضاء الشعور بالاطمئنان والاستقرار العاطفي، كما كانت هذه العلاقات تتميز بدرجة عالية من الاحترام ونكران الفردية، كما أن الفرد لا يعيش لنفسه بل يعيش الأعضاء عائلته، فالقيم والممارسات الفردية لم تكن تشجع بقدر ما كانت تشجع وتدعم القيم والممارسات الجماعية، كما أن الفرد لا يعترف به اجتماعيا إلا بانتمائه إلى عائلته، وفي هذا الصدد يقول "حليم بركات": الفرد في العائلة التقليدية عضو في عائلته أكثر منه فرد

[1] عمر عباس، المرجع نفسه، ص32.

[2] عمر عباس، المرجعنفسه، ص32.

مستقل، فالفرد لا قيمة له إلا في العائلة، وقيمة التي يقرها المجتمع هي القيم العائلية، فهو يعمل من أجل العائلة، وينجب من أجل العائلة، ولهذا كانت شخصية العائلة هي التي تحدد نماذج سلوكه، وتعين له المسموحات والممنوعات، واستمرار التأكيد على القيم الجمعية يجعل من الشخصية تنصب في قالب يتميز بالجمود، وعلى حد تعبير "كاميل ريكارمل" في العائلة الجزائرية يصبح الفرد ملكا للجماعة.

وتعتبر القيم الروحية والأخلاقية محل اهتمام العائلة التقليدية التي تتميز بإدارة نزيهة لشؤونها الاجتماعية، والممارسات في العمل الزراعي على أسس تعاونية جماعية، دون أن يكون هناك تحديد لحقوق الأفراد في ملكيتها، كما أن لكل فرد في هذه العائلة وظيفة اجتماعية ودور منوط به.

9-2- الأسرة الجزائرية الحضرية:

تبعا لحركة الهجرة من الريف إلى الحضر، بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة يصل عدد أفرادها إلى أكثر من أربعين فردا، لتتجه نحو شكل الأسرة الزواجية أو النووية، هذا الشكل الجديد بدأ يظهر بالمراكز الحضرية، غير أنه يتميز من جهة أخرى بكثرة الإنجاب، إذ يتراوح معدل أفراد الأسرة النووية الجزائرية بين 5 و7 أفراد، مع بقائها محتفظة في كثير من الأحيان بوظائف الأسرة الممتدة، حيث يمكن القول أنه بعد الاستقلال بدأت تتشكل بوضوح أسرة جزائرية تجمع بين خصائص الأسرة الحضرية ووظائف الأسرة الريفية، وهذا على مستوى الجيل الأول والثاني من النازحين، أما الجيل الثالث ففي الغالب يتجه نحو شكل الأسرة الحضرية النووية.[1]

فمن حيث البناء أو الحجم نجد أن المدينة التي تضم مؤسسات صناعية وتجارية تستخدم الفرد المهاجر إليها على أساس كفاءته وقدراته، دون أي اعتبار للجنس أو السلالة أو القرابة أو غيرها، كما هو الحال في الريف، كما تسمح المدينة للأسرة بالتحرك في السلم الاجتماعي والاقتصادي، كما تدفعه إلى التحرك الجغرافي، فيغير من مكان إقامته تحت ظروف فرص العمل، بعكس الحال في الريف الذي يجعله مرتبطا بقطعة أرض معينة وبمجال اجتماعي خاص، الأمر الذي يدفع بالعلاقات الأسرية إلى النزوع نحو الفردية ومن ثمة إلى تقليص حجمها من أسرة ممتدة تتعدد أجيالها إلى أسرة نووية محدودة العدد، غالبا ما تتكون من الزوج والزوجة وأبنائهما الصغار، ونادرا ما تضم والدي الزوجين أو أحدهما.

لقد أثرت المدينة على الأسرة الريفية النازحة إليها، وذلك من حيث حراك أفرادها في المجال الجغرافي، فقد ينتشر أفرادها على أحياء متباعدة تحت تأثير العمل والسكن والتعليم، ومن ثم يتجه

[1] عمر عباس، المرجعنفسه، ص32-33.

حجمها إلى التقلص، مع محافظة أفرادها على طابعها التقليدي المتسم بالروابط القرابية الحميمية، وهذا ما نلاحظه في المناطق المتخلفة التي تحيط بالمدن، خصوصا الأحياء القصديرية، حيث توجد الأسرة الممتدة من أصل ريفي، والتي تبقى لفترة معينة محافظة على طابعها وعلاقاتها الأصلية، لكنها لا تلبث أن تتجه لتأخذ النمط الفردي، ومما يدعم هذا الاتجاه الزواج من خارج الأسرة، يضاف إلى ذلك ظروف السكن الضيق والحراك الجغرافي بين أحياء المدينة.

وإذا كانت السلطة في الأسرة الريفية مرتبطة بالقيم والعادات والتقاليد، وهي غالبا ما تتركز في كبار السن، نجد أن السلطة في الأسرة الحضرية ترتبط بالوضع الاقتصادي وبالمركز الاجتماعي، إضافة إلى تغير مركز المرأة، حيث لم تعد السلطة مركزة في يد الزوج، فغيابه لفترة طويلة عن المنزل وخروج المرأة إلى ميدان العمل، سمح لها بممارسة سلطات أوسع مقارنة بما كانت عليه في الريف.

9-2-1- خصائص الأسرة الجزائرية الحديثة:[1]

تعتبر الأسرة الجزائرية الحديثة أسرة صغيرة الحجم، ذات شكل نووي أو زواجي، وتتكون من الزوج والزوجة وأبنائهم غير المتزوجين، بالإضافة إلى أنها أسرة بسيطة تدير شؤونها بنفسها، وتبحث عن الاستقلالية والإنفراد في المسكن، كما تميل إلى التقليل من عدد الأفراد من خلال تنظيم النسل، ويتمركز هذا النوع من الأسر في المناطق الحضرية، ويرجع ذلك إلى الهجرة من الريف إلى المدينة بحثا عن فرص العمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

أما فيما يخص السلطة داخل الأسرة الحديثة، فقد تحول الأب من وضع المسيطر في العائلة، إلى وضع يتميز بعدالة وتساو أكبر مع أبنائه، كما تحول من رئيس تسلطي إلى رئيس ديمقراطي، كما تأثر بالوضع الذي بلغه أبناؤه الذين أصبحوا مواطنين في دولة وليسوا أبناء عائلة يسيرها الأب فقط، وهذا ما يدل على أن النظام الأبوي الذي كان يطغى على العائلة التقليدية فقد الكثير من معناه القديم، والذي تحدده المفاهيم الصارمة كالسلطة المطلقة، ليكتسب دلالة أكثر رمزية ومرونة، لأن الواقع الاجتماعي لا يسمح بذلك، ولم يعد يبرز وجود هذا النظام بنفس الشكل الذي كان عليه في العائلة التقليدية وأصبحت الأسرة الحديثة تظهر الأب بصورة أكثر تكيفا مع الأوضاع القائمة.

بعد أن كان النشاط الاقتصادي في العائلة التقليدية قائما على الزراعة، والذي يساعد على استمرار العائلة الممتدة من خلال تأمين معاشها بالتعاون والتضامن، فإن الصورة تنعكس في الأسرة

[1] عمر عباس، المرجعنفسه، ص33.

الحديثة، ذلك أن كل أسرة نووية مستقلة اقتصاديا، ففتح مجال التوظيف مثلا قلل من اعتماد الأفراد على بعضهم، مما أدى إلى اختفاء التعاون في نطاق الأسرة، ليصبح كل فرد وحدة اقتصادية إنتاجية قائمة بذاتها، تؤمن احتياجاتها بنفسها، وأصبح لكل فرد حق التملك في حدود النظام الاقتصادي للدولة، لأن الملكية لم تعد ملكية جماعية كما كان عليه الحال في النظام العائلي التقليدي، ولكل فرد حق التصرف في ممتلكاته، وله الحق أن يختار ما يناسبه من الأعمال، فلم يعد خاضعا لرب العائلة ومقيدا بتوجيه طائفي أو مهني.

أما من حيث الوظائف، فبعدما كانت العائلة الجزائرية التقليدية وحدة اجتماعية اقتصادية تسير وفق هدف مشترك لتلبية حاجياتها الاقتصادية، التربوية، الثقافية والدينية وغيرها، كوحدة متماسكة مكتفية ذاتيا، ونمط تقسيم الأدوار بين أفرادها تبعا للسن والجنس، غير أنه مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع، خاصة بعد الاستقلال، تعرضت هذه العائلة لفقدان الكثير من وظائفها وتخلت عنها لصالح مؤسسات أخرى، استحدثت مع التطورات والتحولات التي حدثت في المجتمع الجزائري.[1]

ومن ناحية المكانات، فقد أصبح أفراد الأسرة الحديثة يتمتعون بالحريات الفردية العامة، فلكل فرد كيانه الذاتي وشخصيته القانونية، لاسيما إذا بلغ سن الرشد، كما تغيرت الأسس والمعايير التي يعتمد عليها في تحديد المكانات والمراكز، التي كانت معتمدة في العائلة التقليدية كالسن، الجنس والقرابة، حيث أصبحت هذه المعايير تقليدية وثانوية، وظهرت معايير أخرى كمهنة الفرد ودخله، ومستوى تعليمه وغيرها.

[1] عمر عباس، المرجعنفسه، ص33.

الفصل الرابع

الإجراءات المنهجية للبحث

تمهيد

إن إجراء الدراسة الميدانية يتطلب من الباحث اختيار المنهج المناسب للدراسة من خلال طبيعة الموضوع المدروس، والمنهج يشير إلى الكيفية التي يتبعها الباحث لدراسة مشكلة موضوع البحث وكذا تحديد الأدوات اللازمة لجمع البيانات التي تلزمه، كما يتم تحديد مجالات الدراسة الثلاث، وكذلك تحديد العينة الممثلة بمجتمع الدراسة وتبيان كيفية اختيارها، كل ذلك بغية تسهيل العمل البحثي، حتى يمكن الوصول إلى الحقائق بشكل عملي دقيق.

أولا: مجالات الدراسة:

1- المجال المكاني:

أجريت الدراسة في مدينة تيارت، وتم اختيار حي 220 سكن بسوناتيبا، لوجود البناء العمراني العمودي.

الموقع الجغرافي لحي 220 سكن: تقعب جانب الطريق الاجتنابي بجانب ثكنة الدرك الوطني، تحتوي على 220 ساكن (سكنات اجتماعية بالإضافة إلى محلات ومصلى، حديقة)، وتحتوي على خمس عمارات و18 مدخل مساحتها $14048.84m^2$

نشأة حي 220 سكن:

في جويلية 2006 عن طريق مديرية الترقية والتسيير العقاري لولاية تيارت تحت إشراف السيد عبقري السعيد. (المصدر: ديوان الترقية والتسيير العقاري).

2- المجال الزماني:

أجريت هذه الدراسة خلال الموسم الجامعي 2021-2022، بداية اختيار للموضوع في شهر أكتوبر، وبدأت الدراسة الاستطلاعية في نوفمبر.

بداية الدراسة النظرية من تاريخ 2022/11/27.

وتم تطبيق الدراسة الميدانية يوم 2022/03/24 إلى غاية 2022/04/30، تمت زيارة ديوان الترقية والتسيير العقاري من أجل التعرف على حي 220 سكن سوناتيبا–تيارت-

3- المجال البشري:

وزعت الاستمارة على عينة بلغت 61 أسرة واقتصر البحث بالتحديد على الأسر المقيمة بالسكنات الجماعية بحي 220 سكن سوناتيبا–تيارت-.

ثانيا: منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي وهو من الأهمية التي تتوافر لدى الباحث وصف دقيق ومتكامل لجوانب الدراسة من خلال البحوث الاستطلاعية والدراسات التي أجريت من قبل هذه الدراسة.

حيث من خلال نقوم بجمع المعلومات حول العلاقات الأسرية داخل السكنات العمودية وهي كعينة للدراسة توضح مدى تأثير السكنات العمودية على واقع العلاقات الأسرية.

ويعرف المنهج الوصفي على أنه: أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد أو فترة أو فترات زمنية وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة.[1]

ثالثا: أدوات جمع البيانات

يتوقف اختيار أدوات جمع البيانات في دراسة ما على عدة عوامل منها: طبيعة الموضوع وأهداف الدراسة ونوع المنهج المعتمد في البحث، فقد تم الاعتماد في الدراسة على جمع البيانات، وقد احتوت دراستنا على الأدوات التالية:

- **الملاحظة**: تعتبر الملاحظة من أهم وسائل جمع البيانات وهي الأكثر استعمالا من طرف الباحث، وذلك من خلال ملاحظة الظواهر وتفسيرها، وتعرف بأنها: المصدر أو وسيلة للحصول على المعرفة تلقائيا، ونظرا لأهميتها فقد استخدمت في الماضي ولازالت تستخدم في الحاضر في مجال البحث والدراسة، وق لجأت إليها الشعوب المتحضرة في جمع المعلومات عن الأشياء والمواقف المحيطة بهم وللتعرف على ظواهر الحياة ومشكلاتها.[2]

وقد استخدمنا في بحثنا الملاحظة بسيطة، ويقصد بها ملاحظة الظواهر كما تحدث تلقائيا في ظروف طبيعية، وتستخدم في البحوث الوصفية.[3]

لاحظنا أن البناء العمودي في حي 220 سكن يتميز بألوان مختلفة، كما لاحظنا تعديلات وتغيرات في مسكنهم، وتعديلات في الشرف، وذلك نتيجة زيادة عدد أفراد الأسر وضيق المسكن، وهذا لعدم تناسبهم معه.

- **الاستمارة**: هي وسيلة من الوسائل المنهجية الشائعة تستخدم في جمع البيانات لما تتميز به من شمول وإشباع وسهولة المعالجة الكمية[4]، واستخدام الأساليب الإحصائية المختلفة، ويمكن اعتبارها كتقنية تشمل على جملة من الأسئلة المباشرة، تطرح على مجموعة من الأفراد لإستجوابهم بهدف استخلاص إجابات تم تكميمها بغية الحصول على معطيات تفيد البحث، وقد تمحورت حول أربع محاور مقسمة على عدد من الأسئلة تضمنت 24 سؤال الموزعة كالتالي:

[1] مريد يوسف الكلاب، أسس البحث العلمي أهميته-مناهجه-كيف تكتب بحثك، ط1، المصدر القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2018، ص56.

[2] جودة عزت عطوي، أساليب البحث العلمي –مفاهيمه-أدواته- طرق إحصائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2011، ص93.

[3] صابر عوض فاطمة، أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتب الإشعاع الفنية، ط2، الإسكندرية، 2002، ص144.

[4] عبد العزيز بوودن، البحث الاجتماعي المراحل والأساليب والتقنيات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص142.

✓ **المحور الأول**: يشمل على بيانات الشخصية، كالسن والجنس والمستوى التعليمي وتبدا من:السؤال رقم 1 الى السؤال رقم 08

✓ **المحور الثاني**: يشمل بيانات متعلقة بالضوضاء وأعراض جسدية ومرضية مختلفة عن الآباء تضمنت 04 أسئلة و تبدأ من السؤال رقم 9 الى السؤال رقم 12

✓ **المحور الثالث**: بيانات متعلقة بالإضاءة الجيدة تزيد من التحصيل الدراسي لدى الأبناء تضمنت 04 أسئلة و تبدأ من السؤال 13 الى السؤال رقم 16

✓ **المحور الرابع**: البيانات المتعلقة بضيق المسكن يحد من استقلالية الأبناء تضمن 08 أسئلة.من 17 الى 24.

قائمة المحكمين للاستمارة:

اسم المحكم	الدرجة	الجامعة
شامي بن سادات	أستاذ محاضر –أ–	جامعة ابن خلدون –تيارت–
عرباوي نصيرة	أستاذ محاضر –ب–	جامعة ابن خلدون –تيارت–
الماحي ليلى	أستاذ محاضر –ب–	جامعة ابن خلدون –تيارت–
بريم عبد القادر	أستاذ مساعد –ب–	جامعة ابن خلدون –تيارت–

– **المقابلة**: تعتبر المقابلة أداة هامة للحصول على المعلومات من خلال مصادرها البشرية، وتستخدم في مجالات متعددة مثل الطب والصحافة، كما تعرف أنها: "محادثة جادة موجهة نحو هدف محدد، وليس مجر الرغبة في المحادثة".[1]

وتم استخدامها مع المشرف وكذا المحكمين إضافة إلى ديوان التسيير العقاري، وفئة دون المستوى من أفراد العينة

رابعا: عينة الدراسة

إن اختيار الباحث يتوقف على طبيعة موضوع البحث وخصائصه المجتمع الأصلي الذي تمثله العينة وتعرف العينة بأنها: ذلك الجزء الصغير من المجتمع محل الدراسة أو بعض أفراد ذلك المجتمع الذي نريد دراسته فهي صورة مصغرة للمجتمع المدروس.[2]

[1] جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، مفاهيمه – أدواته – طرق إحصائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011، ص110.

[2] شيلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي –المفاهيم–المناهج–الاقتراحات والأدوات، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1977، ص144.

وفي بحثنا تم اختيار عينة العشوائية المنتظمة تمثلت في 61 أسرة وتعرف بأنها: "هذا النوع يتم حصر عناصر المجتمع الدراسة الأصلي ثم يعطى كل عنصر رقما متسلسلا ثم تقسم عدد عناصر المجتمع الأصلي على عدد أفراد العينة المطلوبة فينتج رقم معين هو الفاصل بين كل فرد يتم اختيارها للعينة والمفردة التي تليها، بعد ذلك يتم اختيار رقم عشوائي ضمن الذي تم حسابه في الخطوة السابقة، ويكون أفارد العينة هم أصحاب الأرقام المتسلسلة التي تتفصل بين الرقم العشوائي المختار والترتيب الذي يليه".[1]

العينة: يوجد بالحي 11 عمارة كل عمارة تحوي على 05 طوابق وبكل طابق 04 شقق حيث تم اختيار العمارات مسح كلي، والشقق فقد كانت عشوائية منتظمة، حيث أثناء اختيار رقم الشفة يتم تعميمها على الطوابق المختارة حيث تم ترتيب أرقام الشقق من طرف الباحث.

وتحصلنا على:

رقم العمارة	الاختيار العشوائي للشقق
1	19-17-14-9-7-3-2
2	19-17-14-9-7-3-2
3	19-17-14-9-7-3-2
4	19-17-14-9-7-3-2
5	19-17-14-9-7-3-2
6	19-17-14-9-7-3-2
7	19-17-14-9-7-3-2
8	19-17-14-9-7-3-2
9	19-17-14-9-7-3-2
10	19-17-14-9-7-3-2
11	19-17-14-9-7-3-2

77 عائلة وتم توزيع الاستمارات عليهم واسترجعت 61 فقط حيث 10 منها لم تسترجع و06 غير مكتملة الإجابة.

[1] عبيدات محمد وآخرون، منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، عمان، 1999، ص19.

الفصل الخامس

عرض وتحليل ومناقشة النتائج

الجدول رقم (03)يمثل توزيع المبحوثين حسب الجنس

الجنس	ت	%
ذكر	39	63.93
أنثى	22	36.06
مجموع	61	99.99

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (03) المتعلق بالجنس أن أكبر نسبة من المبحوثين من فئة الذكور بنسبة 63.9% وهينسبة مرتفعة بالنسبة للإناث الذين يمثلون 36.1%من إجمالي العينة.

الجدول (04) يمثل توزيع المبحوثين حسبالعمر

العينة	ت	%
أقل من 25سنة	2	3.27
[25 إلى 35[	32	52.45
[35 إلى 45[	15	24.59
من 45 فما فوق	12	19.67
المجموع	61	99.99

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن معظم أفراد العينة تتراوح أعمارهم مابين25 الى 35 سنة وهذا مايمثل نسبة 52.45%وهي أعلى نسبة وهذه الفئة تشكل معظم قاطني البنايات العمودية ثم تليها فئة من 35 الى 45 سنة بنسبة 24.59% لتأخذ فئة ما فوق 45 سنة واكثر المرتبة ماقبل الاخيرة بنسبة 11%وفي الاخير تاخذ فئة اقل من 25 سنة النسبة الضعيفة تقدر ب 2%من افراد العينة قيد الدراسة.

الجدول (05)يمثل توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية

العينة	ت	%
متزوج	42	68.85
مطلق	10	16.39
ارمل	9	14.75
المجموع	61	99.99

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن معظم أفراد العينة من المتزوجين حيث يمثلنسبة68.85% و هي النسبة الكبيرة في مجتمع البحث تليها في المرتبة الثانية فئة المطلقين بنسبة 16.39,وفي المرتبة الأخيرة فئة الارامل بنسبة 14.8 % وهي التي تمثل ادنى قيمة.بالتالي نلاحظ أن عامل الاستقرار الأسري متوفر حسب ما تبينه النسب أعلاه.

المستوى التعليمي:

الجدول رقم (06) يمثل توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي

العينة	ت	%
دون مستوى	9	14.75
متوسط	13	21.31
ثانوي	15	24.59
جامعي	24	39.34
المجموع	61	99.99

.هذه الفئة الأخيرة قمنا بإجراء مقابلات معهم وطرح الأسئلة الموجودة في الاستمارة و ملئها من قبلنا .

و هذا دليل على توفر عامل الوعي في السكنات العمودية حسب النسب .

الجدول (07)يمثل توزيع المبحوثين حسب المهنة

العينة	ت	%
بطال	10	16.39
عامل حر	18	29.50
موظف	22	36.06
متقاعد	8	13.11
اخرى	3	4.91
المجموع	61	99.99

تمثل اعمال اخرى وهي ادنى قيمة. فمن خلال هذا الجدول يتضح لنا أن أفراد المجتمع عندما يكون لديهم مدخول شهري يستقرون في منازل فردية .

الجدول (08)يمثل توزيع المبحوثين حسب عدد أفراد الأسرة

العينة	ت	%
02 أطفال	17	27.86
03 أطفال	17	27.86
أكثر من 04 أطفال	27	44.26
المجموع	61	99.99

و من خلال هذا الجدول يتبين لنا بأن ثقافة تنظيم النسل غير متواجدة لدى أغلب المبحوثين.

الجدول (09)يمثل توزيع المبحوثين حسب وجود أبناء المتمدرسين

العينة	ت	%
نعم	39	63.93
لا	22	36.06
المجموع	61	99.99

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظأن معظم أفراد العينة لديهم أبناء متمدرسين فقد قدرت نسبتهم 63.93% و بالتالي يتضح أن لديهم إهتمام بتعليم أبناءهم و هذا راجع إلى أن النسبة الكبيرة للمبحوثين لديهم مستوى جامعي.

الجدول (10)يمثل توزيع المبحوثين حسب صفة حيازة المسكن

العينة	ت	%
ملك	20	32.78
ايجار عمومي	34	55.73
ايجار عن الخواص	7	11.47
المجموع	61	99.99

من خلال الجدول رقم (10) الذي يمثل توزيع المبحوثين نلاحظ أن معظم أفراد العينةيحوزون المسكن عن طريق الايجار العمومي تمثل الايجار عن الخواص وهي اقل نسبة في العينة.

و هذا دليل على أن أغلب المبحوثين محدودين ماديا من خلال اعتمادهم على السكن الذي توزعه الدولة. بينما نجد أن الميسورين قلة قليلة.

الجدول (11)يمثل توزيع المبحوثين حسب عدد الغرف الموجودة في المسكن

العينة	ت	%
02غرف	20	32.78
03 غرف	30	49.18
04 غرف فأكثر	11	18.07
المجموع	61	99.99

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن معظم أفراد العينة يحوزون على المسكن فيه 3 غرف بنسبة 49.18%تليها بعد ذلك فئة الذين يحوزون على غرفتين بنسبة 32.78%و في المرتبة الأخيرة الفئة التي يتوفر مسكنها على أربع غرف بنسبة 18.07%و من خلال الجدول رقم 11 فإن السكن لا يكفي تلك الأسر و بالتالي يخلق عائق في الخصوصية داخل المنزل.

الجدول (12)يمثل توزيع المبحوثين حسب رضاهم عن المسكن

العينة	ت	%
نعم	35	57.37
لا	26	42.62
المجموع	61	99.99

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن معظم أفراد العينةغير راضين عن مسكنهم حيث بلغت نسبة عدم الرضا عن المسكن 57.37%بينما كانت نسبة الرضا عن المسكن 42.62%.و من هنا يتبين لنا أن هذا الرضا عن المسكن راجع إلى على صعوبة الحصول عليه.

الجدول (13)يمثل توزيع المبحوثين حسب سبب عدم الرضا عن المسكن

العينة	ت	%
ضيق المسكن	15	57.69
عدم توفر الراحة	9	34.61
الازدحام	2	7.69
المجموع	26	99.99

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن معظم أفراد العينة لم يجيبوا عن هذا السؤال في حين اجاب 27.9.% من المبحوثين بضيق المسكن و بالتالي نلاحظ أن اتساع المسكن أمر ضروري لتحقيق عدة تطلعات في الأسر.

الجدول (14)يمثل توزيع المبحوثين حسب الموطن الأصلي

العينة	ت	%
حضري	41	67.21
شبه حضري	12	19.67
ريف	8	13.11
المجموع	61	99.99

تمثل الريف,نلاحظ من خلال التحليل انا غالبية افراد العينةيقطنون المدينة .

الجدول (15)يمثل توزيع المبحوثين حسب مدة الاقامة

العينة	ت	%
اقل من 5 سنوات	21	34.42
من 5 الى 10 سنوات	23	37.70
اكثر من 10 سنوات	17	27.86
المجموع	61	99.99

من خلال الجدول رقم (15) الذي يمثل توزيع المبحوثين حسب مدة الاقامة ,نلاحظ أن معظم أفراد العينةمدة اقامتهم من 5 الى تمثل اكثر من 10 سنوات.و منه نستنتج أن ثقافة تنظيم النسل منعدمة خاصة و أن نسبة الساكنين في أقل من 5 سنوات و التي تقدر ب 34.42% قريبة من نسبة من خمس سنوات إلى عشر سنوات و المقدرة ب 37.70%.

الجدول (16)يمثل توزيع المبحوثين حسب مرض أحد الأفراد

العينة	ت	%
نعم	21	34.42
لا	40	65.57
المجموع	61	99.99

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن معظم أفرادالعينة الذين كانت إجابتهم ب لا لا يشتكون من أمراض وذلك بنسبة 65.57%من حجم العينة. أما الذين يشتكون من أمراض فقد قدرت ب 34.42%

الجدول (17)يمثل توزيع المبحوثين حسب فترة الاصابة بالمرض

العينة	ت	%
قبل السكن	26	42.62
بعد السكن	35	57.37
المجموع	61	99.99

من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن معظم أفراد العينة أصيبوا أو أصيب أحد من أفراد عائلتهم بالمرض بعد السكن بنسبة 57.37% بينما قدرت نسبة الاصابة قبل السكن ب 42.62%و هذا ربما راجع إلى إما لسبب عدم إهتمامهم بصحتهم أو إلى عدم إهتمامهم بمحيطهم الخاص.

جدول رقم (18)يمثل توزيع المبحوثين حسب الإصابة بالأمراض قبل وبعد السكن

المرض / الاصابة		ت	%		ت	%
نعم	21	34.42	قبل السكن	11	18.03	
			بعد السكن	10	16.39	
لا	40	65.57			65.57	
المجموع	61				100%	

من خلال الجدول رقم 18 أعلاه الذي يمثل توزيع المبحوثين حسب الإصابة بالأمراض قبل وبعد السكن يتبين أن أعلى نسبة هي 65.57 %

من أفراد العينة صرحوا بعدم إصابتهم بالمرض ،في حين صرح 34.42%بأنهم مصابون بالمرض 16.39% منهم ربطوا المسكن بإصابتهم بالمرض.

الجدول (19)يمثل توزيع المبحوثين حسب الشعوربالضجيج

العينة	ت	%
نعم	39	63.93
لا	22	36.06
المجموع	61	99.99

من خلال الجدول رقم (19) نلاحظ أن معظم أفراد العينة يشعرون بالضجيج بنسبة63.9.% بينما نسبة الذين لا يشعرون بالضجيج قدرت ب 36.06 و هذا دليل على الفوضى التي تسود السكنات العمودية و التي تخلق جوا مشوشا لدى الساكنين.

الجدول (20)يمثل توزيع المبحوثين حسب مصدر الضجيج

العينة	ت	%
لعب الاطفال وصراخهم	11	28.29
من الجيران	13	33.33
اصوات من الشارع	15	39.34
المجموع	39	99.99

من خلال الجدول رقم (20) نلاحظ أن معظم أفراد العينة يتحسسون من ضجيج الشارع و الناتج إما عن أصوات السيارات أو المخمورين ليلا و هذا راجع على أن البيئة الفوضوية هي سيد الموقف في السكنات العموديةو بنسبة أقرب نجد أن الجيران يسببون أيضا الضجيج و بالتالي نلاحظ انتشار عدم احترام الجيرة

الجدول (21)يمثل توزيع المبحوثين حسب تسبب الضجيج للمشكلات

العينة				ت	%
	ت	%			
نعم	49	80.32	قلق	11	22.44
			عصبية	7	12.28
			ضغط دموي	21	42.85
			توتر العلاقات	6	12.24
			خصومات	4	8.16
لا	12	19.67		12	19.67
المجموع	61	99.99		61	

من خلال الجدول رقم (21) نلاحظ أن معظم أفراد العينة يرون ان الضجيج يسبب لهم مشاكل و النسبة الأكبر أصيبوا بالضغط الدموي نتيجة لهذا الضجيج حيث تمثلت نسبتهم في 42.85% و في المرتبة الثانية الذين سبب لهم الضجيج توتر العلاقة بنسبة

12.24 و في المرتبة الأخيرة أفراد العينة الذين سبب لهم الضجيج خصومات بنسبة 8.16 و منه نستنتج أن السكنات العمودية تحتاج إلى تنظيم يقي الأفراد من مسببات الأمراض النفسية و الجسدية.

ومن هنا نستنتج أن الضجيج والصراخ من أكثر المشكلات التي يعاني منها الإنسان في الوقت الحاضر وفي البناء العمودي وتتمثل في ضغوطات دموية، وأمراض صحية وأسرية وتوتر في العلاقات، وخصومات داخل الأسرة وهذا ما ينتج عن تفاقم المشكلات.

الجدول (22)يمثل توزيع المبحوثين حسب التحصيل الدراسي لدى الأبناء

العينة	ت	%
ممتاز	23	37.70
جيد	18	29.50
متوسط	18	29.50
ضعيف	2	3.27
المجموع	61	99.99

من خلال الجدول رقم (22) يمثل توزيع المبحوثين حسب التحصيل الدراسي لدى الابناء نلاحظ أن أكبر نسبة من الأطفال من ذوي المستوى الممتاز حيث قدرت ب 37.70 تليها مباشرة فئة الجيدون و المتوسطون بنفس النسبة و التي تمثلت في 29.50 و في الأخير فئة الضعفاء بنسبة 3.27 و بالتالي فإن البناء العمودي يملك الجو الملائم لتحفيز التلاميذ علىالتمدرس.

الجدول (23)يمثل توزيع المبحوثين حسب تحفيز الانارة الجيدة الابناء على الدراسة

العينة	ت	%
نعم	46	75.40
لا	15	24.59
المجموع	61	99.99

من خلال الجدول رقم (23) نلاحظ أن معظم أفراد العينة الذين أجابوا بنعم و قد قدرت نسبتهم 75.40 %يرون ان الانارة الجيدة تحفز على الدراسة بينما نسبة 24.59% يرون أن الإنارة الجيدة ليست حافزا للدراسة

الجدول رقم (24)تحفيز الإنارة ومساعدتها على التحصيل الدراسي

العينة	نعم		لا	
	ت	%	ت	%
ممتاز	23	37.7		
جيد	18	29.50		
متوسط			18	29.50
ضعيف			2	3.27
المجموع	41	67.2	20	32.77

من خلال الجدول رقم 24 أعلاه والذي يمثل تحفيز الإنارة ومساعدتها على التحصيل الدراسي، أعلى نسبة سجلت 37،7% والتي تمثل تحصيل دراسي نتائج ممتازة، أما بالنسبة للنتائج الجيدة مثلت 29.5%أما بالنسبة للأبناء الذي مستواهم متوسط قدت بـ 29.5%أما التحصيل الدراسي الضعيف مثلت 3.27%.

ومنه نستنتج إن وجود الإنارة تحفز وتساعد على التحصيل الدراسي والتعليم وتحث على الإنجاز والتفوق والمهارة في الإرادة الذاتية التي كما تساعد على تحسين وتسيير التعليم.

الجدول (25)يمثل توزيع المبحوثين حسب وجود التهوية

العينة	ت	%
نعم	53	86.88
لا	8	13.11
المجموع	61	99.99

من خلال الجدول رقم (25) نلاحظ أن معظم أفراد العينة يرون ان التهوية متواجدة بسكناتهم حيث بلغت نسبتهم 86.88 .

الجدول (26)يمثل توزيع المبحوثين حسب وجود التدفئة في المنزل

العينة	ت	%
نعم	60	98.36
لا	1	1.63
المجموع	61	99.99

من خلال الجدول رقم (26) نلاحظ أن معظم أفراد العينة لديهم تدفئة داخل منازلهم حيث قدرت النسبة ب 98.36 و بالتالي توفر جو مناسب للدراسة.

الجدول (27)يمثل توزيع المبحوثين حسب استيعاب الغرف للأفراد

العينة	ت	%
نعم	40	65.57
لا	21	34.42
المجموع	61	100%

من خلال الجدول رقم (27) نلاحظ أن معظم أفراد العينة يرون أن عدد الغرف يستوعب أفراد الأسرة حيث بلغت نسبتهم ب 65.57 بينما بلغت نسبة الذين لا يستوعب عدد غرفهم أفرد الأسرة 34.42 و هذا راجعإلى توفر عنصر القناعة لدى المبحوثين.

الجدول (28)يمثل توزيع المبحوثين حسب نوع العلاقة الأسرية

العينة	ت	%
جيدة	23	37.70
حسنة	30	49.18
متوترة	8	13.11
المجموع	61	99.99

من خلال الجدول رقم (28) نلاحظ أن معظم أفراد العينة الذين يرون ان العلاقة بين أفراد الأسرة حسنة قدر بنسبة 49.18 ثم تليها عدد أفراد العينة الذين يرون أن العلاقة داخل الأسرة جيدة بنسبة 37.70 و في المرتبة الأخيرة الذين يرون أن العلاقة متوترة بنسبة 13.11 و هذا دال على وجود احترام متبادل بين أفراد الأسرة برغم الخلافات.

الجدول (29)يمثل توزيع المبحوثين حسب تفضيل الافراد البقاء في المنزل لفترة طويلة

العينة	ت	%
طويلة	18	29.50
متوسطة	14	22.95
قليلة	29	47.54
المجموع	61	99.99

من خلال الجدول رقم (29) نلاحظ أن معظم أفراد العينة يرون ان البقاء في المنزل لمدة قليلة بنسبة 47.54 و في المرتبة الثانية فئة الأفراد الذين يفضلون البقاء في المنزل لفترة طويلة بنسبة 29.50 و في الأخير الفئة التي تفضل البقاء في المنزل لفترة متوسطة بنسبة 22.95 و من هنا نلاحظ أن البقاء في المنزل لا يحقق لهم نوعا من الهدوء و الراحة و بالتالي فإن السكنات العمودية لا تحقق الأمان داخل المنزل لا خارجه.

الجدول (30)يمثل توزيع المبحوثين حسب شعورهم بالراحة والاستقلالية داخل المسكن العمودي

العينة	ت	%
نعم	26	42.62
لا	35	57.37
المجموع	61	99.99

من خلال الجدول رقم (30) نلاحظ أن معظم أفراد العينة يرون انهم لا يشعرون بالراحة و الاستقلالية داخل السكن العمودي حيث قدرت نسبتهم ب 57.37 بينما فئة الأفراد الذين يشعرون بالاستقلالية داخل المنزل قدر بنسبة 42.62و هذا راجع لضيق المسكن و الفوضى التي يخلقها الشارع.

الجدول (31)يمثل توزيع المبحوثين حسب شعور الافراد في حالة وجود شخص اخر معكم

العينة	ت	%
الراحة	15	24.59
الضيق	25	40.98
لا يشعر بشيئ	21	34.42
المجموع	61	99.99

من خلال الجدول رقم (31) نلاحظ أن معظم أفراد العينة يرون ان وجود شخص آخر معهم يسبب لهم الضيق حيث قدرت نسبتهم ب 40.98 تليها فئة الذين لا يشعرون بشيء بنسبة 34.42 و في المرتبة الأخيرة الفئة التي تشعر بالراحة بنسبة 24.59 ومن هنا نستنتج أن البناء العمودي يحد من الزيارات الأسرية .

الجدول (32)يمثل توزيع المبحوثين حس بطبيعة العلاقة الاسرية و عدد الغرف

العينة	F 2		F 3		F 4		ت	%
	ت	%	ت	%	ت%	%		
جيدة			4	6.55	**7**	11.47	11	18.02
حسنة			**26**	42.62	4	6.55	30	49.18
متوترة	20	32.78					20	32.78
المجموع	20	32.78	30	49.17	11	18.02	61	99.99

من خلال الجدول رقم 32أعلاه الذي يمثل شكل العلاقة الأسرية وعدد الغرف بالنسبة للمبحوثين الذين لديهم علاقة أسرية جيدة فإن أعلى نسبة سجلت كانت 11.47% بالنسبة للمبحوثين الذين يمتلكون سكن من نوع F4، ثم تليها نسبة 6.55 % بالنسبة للذين يمتلكون سكن من نوع F3، بينما قدرت نسبة الذين يمتلكون سكن (F2) 32.78% لديهم علاقات أسرية متوترة.ومنه نستنتج أن ضيق المسكن ينعكس سلبا على العلاقات الأسرية وعدم الاستقلالية داخل المسكن.

الجدول (33) يمثل توزيع المبحوثين حسب الرحة والاسقلالية داخل المسكن العمودي

		ت		%
نعم		26		42.62
لا	الإزدحام داخل المسكن	20	35	57.37
	عدم وجود مكان خاص بكل فرد	15		
المجموع		61		99.99

من خلال الجدول رقم 33 أعلاه الذي يمثل الراحة والاسقلالية داخل المسكن العمودي نلاحظ ان اعلى نسبة كانت 57.37% من الاسر لا تجد الراحة والاستقلالية داخل المسكن العمودي ، وهذا راجع الى الازدحام داخله نظرا لعدم وجود مكان خاص لكل فرد من هنا فان المسكن لا يوفر الاستقلالية لافراد الاسرة ،مما يؤثر على العلاقات فيما بينهم.

جدول رقم (34) يمثل توزيع المبحوثين حسب بقاءهم في المسكن العمودي

الاحتمالات		ت		%
طويلة		18		29.50
قصيرة		29		47.54
متوسطة	الضيق	10	14	22.96
	عدم الشعور بالراحة	4		
المجموع		61		99.99

من خلال الجدول رقم 34أعلاه الذي يمثل بقاء المبحوثين في المسكن العمودي ان أعلى نسبة سجلت هي فترة قصيرة حيث بلغت 47.54%وهذا راجع لضيق المسكن وسجلت نسبة29.50% للبقاء لفترة طويلة ، في حين كانت نسبة 22.96%سجلت لفترة متوسطة وذلك بسبب الضيق وعدم الشعور بالراحة كما صرح المبحوثين.

استخلاص النتائج:

1- **نتائج الدراسة:** بناءا على الدراسة النظرية وما تم ربطه من مخرجات ميدانية، تم استخلاص النتائج للموضوع الخاصب البناء العمودي وأثره على العلاقات الأسرية كما يلي:

نتائج الدراسة في ظل الفرضية الاولى : تسبب الضوضاء أعراض جسدية ومرضية مختلفة على الآباء و الأبناء

من خلال الجداول18.24.23.22توصلنا إلى أن المسكن العمودي يخلق مشاكل أسرية نتيجة عدم الراحة النفسية والاستقلالية نتيجة ازدحام أفراده، مما أدى إلى تأزم العلاقات وظهور أمراض عصبية وضغط دموي وخصومات، كما يسبب التعرض المستمر أو المنتظم للضوضاء المفرطة يمكن أن يجعل الشعور بالتوتر المستمر لدى سكان البناء العمودي، مما يزيد من معدل الضغط الدموي.

نتائج الدراسة في ظل الفرضية الثانية: تزيد الإنارة الجيدة بالمسكن العمودي من التحصيل الدراسي لدى الأبناء

من خلال الجداول .06.20.19نجد ان الإنارة الجيدة بالمسكن العمودي تزيد من التحصيل الدراسي لدى الأبناء وهذا راجع لحرص الأبناء على الدراسة والوعي والانفتاح على عكس ما كان عليه من قبل ومدى فاعليتهم في تحسين مستواهم، كما أن لعامل الإنارة دور فعال في تحسين نتائج الدراسة لدى الأبناء، كما تعتبر حافز هام للاجتهاد والتطور في القدرات الدراسية للأبناء والتفوق والإرادة الذاتية، و تساعد على تحسين وتسيير التعليم.وبالتالي هناك علاقة بين الإضاءة الجيدة في المسكن والتحصيل الدراسي.

نتائج الدراسة في ظل الفرضية الثالثة:ضيق المسكن يحد من استقلالية الأبناء

من خلال الجداول 20، 30، 31 توصلنا إلى أن المبحوثين غير راضين عن عدد غرف بالمسكن، وهذا لعدم توافقه مع حجمهم، مما أدى الى شعورهم بالضيق والقلق داخله ، ورغم التعديلات والتغيرات التي تقوم بها الأسرة إلا أنها تجد صعوبات في التأقلم وعدم استقلالية الأبناء، وهذا ما يخلق صراع داخل المسكن العمودي ، مما يؤدي إلى توترات في العلاقات الأسرية، ما يجعل انعدام الخصوصية والمحافظة عليها على ماتحمله من عادات وتقاليد.

النتيجة العامة:

من خلال البيانات المتحصل عليها والإجابة على التساؤلات السابقة يمكن القول أن المسكن العمودي يخلق مشاكل أسرية و هذا نتيجة لعدم الراحة النفسية داخله، كما أن الإنارة الجيدة به تزيد من التحصيل الدراسي لدى الأبناء، كما توصلنا إلى أن المبحوثين غير راضيين عن عدد الغرف بالمسكن و هذا لعدم توفر كل فرد على غرفته الخاصة، و بالتالي عدم الاستقلالية و انعدام الخصوصية مما يؤدي إلى وجود توترات في العلاقة الأسرية.

الاقتراحات

- نظرا لقلة الأبحاث في هذا المجال توجب علينا أن نقترح على الباحثين زيادة عدد الدراسات في هذا الموضوع حيث أن موضوع البناء العمودي يستحق دراسة معمقة. وأن يقوم طلبة علم الاجتماع الحضري بالخصوص بدراسة هكذا مواضيع والتدقيق فيها أكثر لأهميتها في العصر الراهن.
- على السلطات مراعاة عدد أفراد الأسرة في توزيع السكنات. وزيادة عدد الغرف في المسكن العمودي.
- يجب توفير وسائل الراحة الضرورية والمرافق والخدمات للأحياء السكنية العمودية لأن الاستقرار البشري مرتبط بالشعور بالراحة.
- نشر الوعي داخل الأسر الجزائرية وإطلاعها على المخاطر التي تواجهها في حالة إقامتها بمساكن لا تتوفر على شروط السلامة النفسية والجسدية. عن طريق الأشرطة ووسائل التواصل الاجتماعي والتلفزي.
- أن يتضمن شكل مساكن العمارات ومضمونها جوا مريحا وبيئة بسيطة غير معقدة بحيث لا تؤدي إلى الاختلافات وسوء العلاقات الأسرية.
- ان تنطوي كل هذه المساكن والشقق على خطط مستقبلية تراعي قيم وعادات قاطنيها .

خاتمة

خاتمة

من خلال إجراء دراستنا النظرية و الدراسة الميدانية والنتائج المتوصل إليها لتحليل موضوع البناء العمودي واثره على العلاقات الأسرية في الوسط الحضري لمدينة تيارت، والتي كان الهدف منها التعرف على تأثير البناء العمودي على العلاقات الأسرية، نستخلص ان للسكن العمودي اثر كبير على العلاقات الأسرية وذلك لما تسببه الضوضاء –الموجودة بهذه السكنات– من أعراض جسدية ومرضية مختلفة على الأبناء، وعدم الاستقلالية من خلال ازدحام افراده، ومن هنا فإن العلاقات الأسرية بشكل أو بآخر تتأثر بنمط السكن العمودي ، الذي يحتوي على أفراد الأسر فقط ، وذلك لعدم استيعاب عدد الغرف التي تناسب أفراد الأسرة، ومنه فإن العلاقات الأسرية تتغير بتغير نمط السكن .

وأخيرا فالمسكن العمودي لا يلبي حاجيات الأفراد ويتأثر بشكل كبير على العلاقات الأسرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

القرآن الكريم

قائمة الكتب:

1. أحمد مدحت إسلام، الثلوث مشكلة العصر، عالم المعرفة، ع 152، الكويت، سنة 1990.
2. توفيق محمد خيضر، مبادئ في الصحة والسلامة العامة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان،ط1، د..ت
3. جودة عزت عطوي، أساليب البحث العلمي –مفاهيمه–أدواته– طرق إحصائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2011.
4. خلف الله بوجمعة: العمران والمدينة، دار الهدى للطباعة و النشر، عين مليلة، د طه 2005.
5. خالد السلطاني، حديث في العمارة، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق، 1958.
6. سلوى محمد سعيد، الإسكان المسكن والبيئة، دار الشروق، جدة، 1986.
7. سليماني جميلة، دراسات في علم النفس الإجتماعي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر 2011.
8. السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة، ج2، د ط 2003 .
9. شيلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي –المفاهيم–المناهج–الاقتراحات والأدوات، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1977.
10. صابر عوض فاطمة، أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتب الإشعاع الفنية، ط2، الإسكندرية، 2002.
11. الصادق مزهزد: أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، دار النور الهادف، الجزائر، ط1، 1995.
12. صلاح الدين شروخ ، علم الإج التربوي ، دار العلوم للنشر و التوزيع عنابة، 2014.
13. طارق السيد علم اجتماع السكان، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
14. طعمية سعيد ،الأسرة والمدرسة أهم عوامل تحصيل الدراسي ،المكتبة العلمية ،بيروت، 2002.
15. عبد الرؤوف الجراودع: الإسكان في الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، د ط، د.ت.
16. عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ب.ت.
17. عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999.

18. فارق عباس حيدر :تخطيط المدن و القرى، دون دار نشر مدون مكان النشر، د، ت.
19. محمود حسين، الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية بيروت، 1981.
20. مريد يوسف الكلاب، أسس البحث العلمي أهميته-مناهجه-كيف تكتب بحثك، ط1، المصدر القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2018.
21. مصطفى بوشنتوف، العائلة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية، 1984.
22. ملحس دلال، سرحان عمر موسى، المشكلات الإجتماعية، ط1، دار وائل، عمان، 2012.
23. منير عبد الله الكرانشة، علم السكان الديموغرافيا، علم الكتاب الحديث، ط1، 2009.
24. رجاء مكي طبارة: مقاربة نفسية اجتماعية للمجال السكني، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1995.
25. علي أسعد وطفة، علي جاسم الشهاب، علم الاجتماع المدرسي، بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية، المؤسسة الجماعية للدراسات، بيروت، 2004.
26. فيروز زرافة، الأسرة والانحراف بين النظرية والتطبيق، الطبعة العربية، دائرة المكتبة الوطنية، 43.
27. محمد الدقس، علم الاجتماع الصناعي، ط1، مركز طارق، الأردن، ب.ت
28. وزارة التنمية الاجتماعية، دراسة جيوب الفقر، المملكة الأردنية الهاشمية، تحديد خطي للفقر المدقع، والطلق (الحاجيات الأساسية الغذائية والغير غذائية)، عمان،د ط، 1989.
29. عبد الله بن ناصر السدحان، الآثار الاجتماعية للتوسع العمراني (المدينة الخليجية نموذجا)، سلسلة كتاب الأمة العدد 136، مركز البحوث والدراسات، ط1، د.ت.
30. زهير حطب: تطور بنية الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1979
31. إقبال محمد بشير وآخرون، ديناميكية العلاقات الأسرية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1986.
32.

الاطروحات والمذكرات:

33. بوليف محمد أنور، إسماعيل تمرايت، إنتاج السكن الجماعي بين الواقع و مبادئ التنمية المستدامة حالة مدينة أو 2 باتنة، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة، جامعة أم البواقي، 2012.
34. عبد العزيز بوودن، البحث الاجتماعي المراحل والأساليب والتقنيات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

35. عسلي سعد: علاقات الجيرة في المدينة، دراسة مقارنة بين الأحياء العتيقة والأحياء الجماعية (حارة أولاد عتيق حي القصر وحي 110سكن جماعي)، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، **2009–2010**.

36. خليل عبد الله مطاوع: مدينة العلمة السكان والعمران تهيئة المجال الحضري، رسالة ماجستير في تهيئة المجال، قسنطينة، ب.ت، 1994.

37. هداج العيد.، "تأثير العولمة على دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف، 2014.

38. هداج، العيد، "تأثير العولمة على دورا الأسرة في التنشئة الاجتماعية"، رسالة ماجستير، (كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية)، جامعة سطيف، 2014.

39. لمياء فالق، السكن التطوري في مدينة خنشلة الانعكاس على المجال وعلى الإنتاج، رسالة ماجيستر، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.

40. سهام وناسي: الإسكان الحضري ومشكلة السكن والإسكان مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، د ط، 2009.

41. أحلام بوهلال، "تأثير استخدام شبكة الانترنت على العلاقات الأسرية الجزائرية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي – تبسة، 2016.

42. إلهام بنت فريح بن سعيد العوضي، أثر استخدام الانترنت على العلاقات الأسرية بين أفراد الأسرة السعودية في محافظة جدة، رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص سكن وإدارة المنزل، كلية التربية للاقتصاد المنزلي، 2004.

43. حسين أحمد رشوان، السكان من منظور علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ب،ت.

44. تواتي طارق، التونسي فايزة، تمثلات علاقات الجيرة داخل البناءات المعمارية العمودية بالمدن الصحراوية بين التقليد والحداثة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص بالملتقى الدولي لتحولات المدينة الصحراوية، جامعة ورقلة، الجزائر، .2015

45. رابية نادية: المسكن و الغائبة بعد زواج الأبناء، رسالة ماجستير علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1990-1991.

46. شايب نور الإيمان، محلعين إيمان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية للمنطقة الحضرية الجديدة في إطار المشروع الحضري، 2013.

المجلات:

1. عمر عباس، الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي، جامعة الجزائر-2-، 2018.
2. فاتن مصطفى كمال: تأثيث المسكن، مجلة المودة ،القاهرة، فيفري، ع 33 ، 2005.
47. نهى السيد فهمي: المسائل الاجتماعية للإسكان، مجلة التنمية، 1988.
48. كريم سيد، الإيكولوجيا والمباني العالية، جمعية المهندسين، مج 13، ع4، 1991.
49. عبد الرزاق صالح محمود، واقع السكن العمومي في مدينة الوصل دراسة ميدانية، دراسات موصولية، ع38، 2012.
50. عبد الرزاق صالح محمود، (واقع السكن العمودي في مدينة الموصل). دراسات موصلية، العدد: (38)، أكتوبر 2012.
51. عبد الرزاق صالح محمود،واقع السكن العمودي ،العدد 38، الموصل ،2012.
52. بلقاسم ديب، نذير زنيبي، البيئة العمرانية بين التخطيط والواقع الأبعاد التخطيطية والتحديات الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع13، كلية الهندسة والعلوم، قسم العمارة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص 435.
53. نوبي محمد حسن، التصميم الاجتماعي للمجتمعات السكنية العالية، بحث منشور في مجلة العلوم الهندسية، كلية الهندسة، المجلد 30، العدد3، جامعة أسيوط، مصر، 2002.
54. شيماء حميد الأحبابي ومها عامر العكلي، (التصميم الحضري العمودي). مجلة جامعة بابل، العلوم الهندسية، العدد: (3)، المجلد (21)، 2013.
55. عبد الحميد لليمي، (المدينة الجزائرية بين استحالة الهروب وصعوبة الصراع). مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد: (12) نوفمبر 2007.
56. خالد مطلك، (مراجعة المئة عام من عمارة الحداثة) للدكتور خالد السلطاني). المدى، العدد، 32-94، 2015.
57. أسماء خالد عبد الله، رواء فوزي نعوم، الفضاء الخارجي الاجتماعي العمودي في المجمعات السكنية، مجلة المخطط والتنمية، مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، 2020.
58. سعدي وحيدة، ما وراء الإتصال داخل الأسرة العربية، مجلة الدراسات، الإمارات العربية، الشارقة، العدد35، 2013.

59. د.عوفي مصطفى ولبرارة هالة، الأسرة و المسكن بين حاجات والوظائف. مجلة العلوم الاجتماعية. جامعة عمار ثليجي الأغواط. العدد4، 2013.

60. بيداء عبد الحسين بديوي الحسني، تحقيق الإكتفاء السكني بفاعلية تحديث المخطط الأساسي وإشباع الحاجة السكنية في ناحية الحيدرية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية التخطيط العمراني، السنة الحادية عشر، المجلد العاشر، عدد خاص بمؤتمر الإسكان، جامعة الكوفة، العراق، 2015.

قائمة اللغة الأجنبية والمواقع الالكترونية

61. Cf Hadjidj El Djounid, identités culturelles et Fabrique d'un projet en Algérie ,Op.cit. .

62. www. Alwasat news. Com. Heur :17 :55, date : 15-04-2019

الملاحق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

السنة الثانية ماستر

التخصص: علم الاجتماع الحضري

مذكـرة بعنوان:

البناء العمودي وأثره على العلاقات الأسرية

دراسة ميدانية بحي 220 سكن سوناتيبا -تيارت-

نحن طلبة السنة الثانية ماستر تخصص علم الاجتماع الحضري بصدد إعداد مذكرة تخرج بعنوان " **البناء العمودي وأثره على العلاقات الأسرية** ولأجل ذلك نقدم لكم استبيان التالي لإبداء وجهة نظركم حول الموضوع وذلك بوضع علامة (X) أمام الخيار الذي ترونه مناسب، ونحيطكم علما أن المعلومات التي تقدمونها ستبقى سرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي

من إعداد الطلبة:

- بلفاطمي نورة
- بوجناح خالدية

إشراف الأستاذ(ة):

- د. هاشمي بريقل

السنة الجامعية: 2021-2022

البيانات الشخصية:

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن: من 18الى25 ☐ من 26 إلى 35 ☐ من 36 إلى 45 ☐ من 46 فما فوق ☐

3- المستوى التعليمي:" أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ثانوي☐جامعي ☐

4- عدد أفراد الأسرة :.....

5- المهنة: عامل حر ☐ موظف ☐ متقاعد ☐ بطال ☐

6- الحالة العائلية: اعزب ☐ متزوج☐ مطلق ☐ أرمل☐

7- وضعية السكن: ملك ☐ ايجار ☐

8- الموطن الاصلي" : ريف☐ حضر☐

بيانات متعلقة تسب الضوضاء واعراض جسدية ومرضية مختلفة عند الاباء

9- مدة الإقامة في المسكن العمودي : .....

10- هل تعاني من مرض ؟: نعم☐ لا ☐

11- هل أصبت بمرض : قبل السكن في البناء العمودي ☐ بعد السكن في البناء العمودي ☐

12- هل توجد ضوضاء في عمارتكم ؟ : نعم ☐ لا ☐أحيانا ☐

13- هل تنزعج من الضوضاء الموجودة في الخارج ؟ : نعم ☐ لا☐ أحيانا ☐

14- من أين تأتي الضوضاء ؟ : داخل العمارة ☐ خارج العمارة ☐

بيانات خاصة بالإضاءة الجيدة تزيد من التحصيل الدراسي لدى الأبناء

15- هل لديك أبناء ؟ نعم☐ لا ☐

16- هل لديك أبناء متمدرسين ؟ نعم ☐ لا ☐

17- المستوى الدراسي لدى الأبناء : ممتاز☐ جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

18- هل الإنارة الجيدة داخل البيت تحفز أبناءكم على الدراسة ؟ نعم☐ لا ☐ أحيانا ☐

19- هل الإنارة الضعيفة تزعج أبناءكم اثناء المراجعة ؟ نعم ☐ لا☐ أحيانا ☐

البيانات الخاصة بضيق المسكن يحد من إستقلالية الأبناء

20- كم عدد الغرف الموجودة في مسكنك ؟ 02 ☐ 03 ☐ 04 ☐

21- هل عدد الغرف يستوعب أفراد الأسرة؟ : نعم ☐ لا ☐

22- كيف تقيم العلاقة الأسرية فيما بينكم : جيدة ☐ حسنة ☐ متوترة ☐

23- إذا كانت متوترة سببها : الاكتظاظ ☐ عدم إستقلالية أفراد الأسرة في المسكن ☐

24- هل يفضل أفراد الأسرة البقاء في البيت لفترة : طويلة ☐ متوسطة ☐ قصيرة ☐

25- إذا كانت قصيرة سببها : الضيق ☐ عدم الشعور بالراحة ☐

26- هل تشعرون بالراحة و الاستقلالية داخل المسكن العمودي : نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الاجابة بلا ماهو السبب ؟ الازدحام داخل المسكن ☐ عدم وجود مكان خاص بكل فرد ☐

27- كيف تشعرون في حالة آخر معكم؟: الراحة ☐ الضيق ☐ لا تشعر بشيء ☐

28- هل أنت راض عن مسكنك : نعم ☐ لا ☐

أذا كانت الإجابة بلا السبب :ضيق المسكن ☐ عدم توفر الراحة بسبب الازدحام ☐

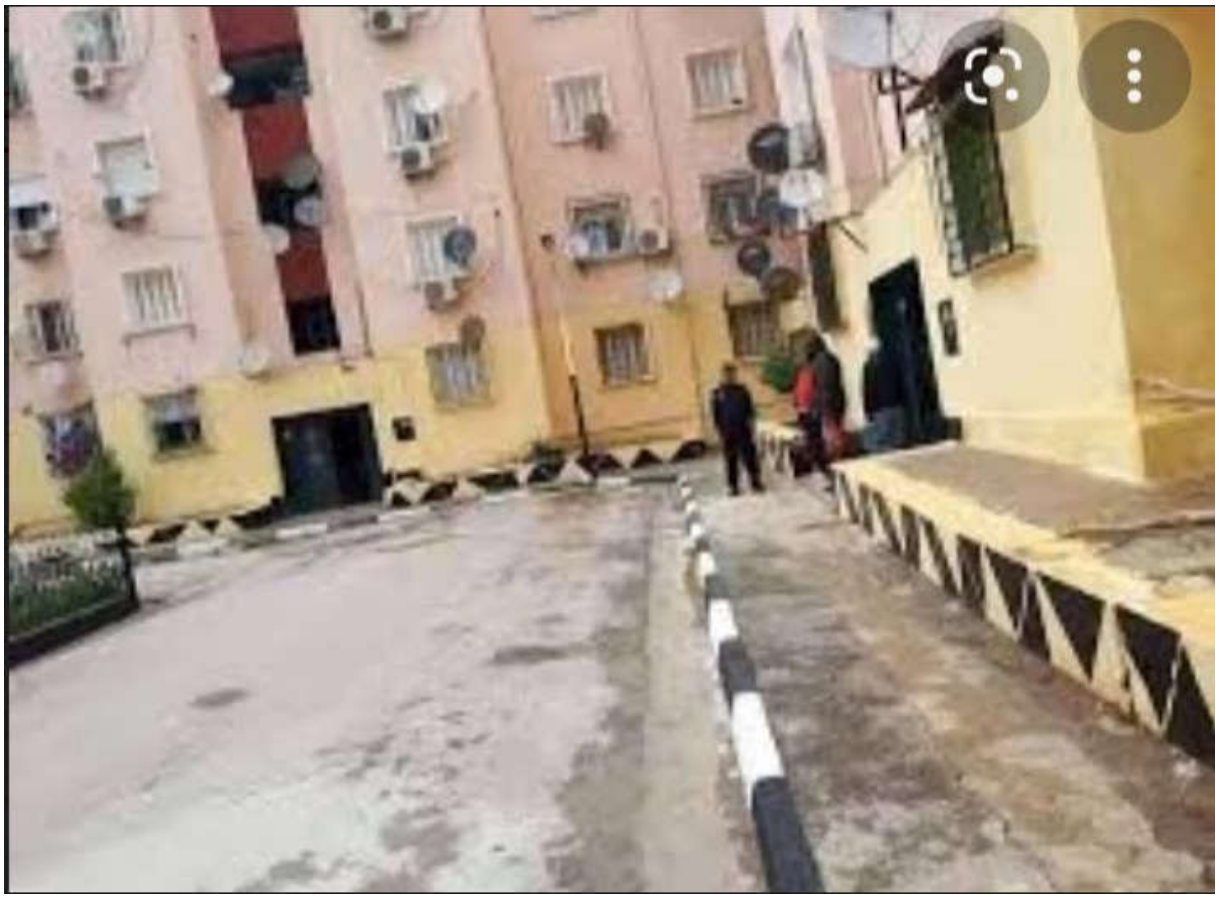

ملخص الدراسة

تناول موضوع الدراسة البناء العمودي وأثره على العلاقات الأسرية والتي تهدف للتعرف على البناء العمودي وتحديد وظائفه ومعالم الحياة الحضرية والعلاقات الأسرية، كما ارتبطت هذي الدراسة بمجتمع البحث بحي220 مسكن سوناتيبا وتمثلت إشكالية الدراسة فيما يلي:ماهو أثر البناء العمودي على العلاقات الأسرية؟

لتندرج منه الأسئلة الفرعية التالية:ماهو واقع الظروف الفيزيقة للمسكن من حيث مجالاتها (تهوية، ضوضاء، حرارة)؟، وهل ضيق المسكن يحد من استقلالية الأفراد؟، هل تسبب الضوضاء أعراض جسدية ومرضية على الأبناء والآباء؟.وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي باعتباره مناسب لبحثنا وقد تم اختيار العينة العشوائية المنتظمة بحي220سكن واستخدمت الاستمارة كأداة أساسية لجميع البيانات حيث وزعت (66) أسرة يقطنون بالحي.

وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- تسبب الضوضاء أعراض جسدية ومرضية مختلفة على الأبناء والآباء.
- كما تزيد الإنارة الجيدة بالمسكن من التحصيل الدراسي للأبناء.

ضيق المسكن يحد من استقلالية الأفراد لعدم احتوائه على الخصوصية

Study summary

The subject of the study dealt with the vertical construction and its impact on family relations, which aims to identify the vertical construction and determine .its functions and features of urban life and family relations

To include the following sub-questions: What is the reality of the physical conditions of the dwelling in terms of its scope (ventilation, noise, heat)?, Does the narrowness of the dwelling limit the independence of individuals? Does noise cause physical and satisfactory symptoms on children and parents? We have relied on the descriptive approach as appropriate. For our research, a regular random sample was selected in the neighborhood of 220 housing, and the form was used as a basic tool for all data, as (66) families living in the .neighborhood were distributed

:The following results were obtained

Noise causes various physical and pathological symptoms to children and .parents

.Good lighting in the home also increases the children's academic achievement

The narrowness of the dwelling limits the independence of individuals because it does not contain privacy